اغتنام الفوائد

في

شرح قواعد العقائد

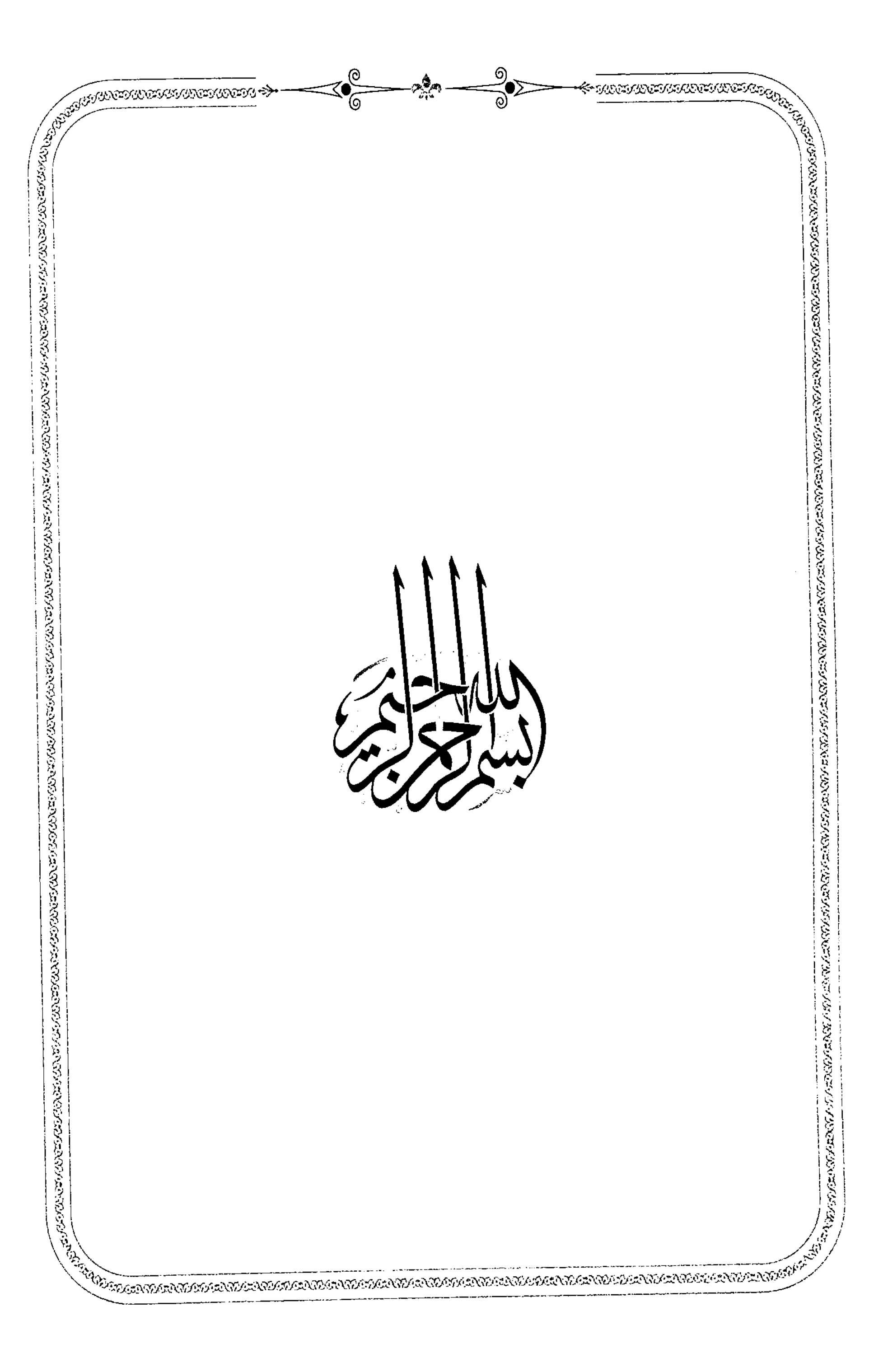
للإمام أبي حامد الغزالي
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

تأليف الشيخ الإمام
أبي العباس أحمد زروق الفاسي

عناية
نزار حمادي



دار الإمام ابن عرفة
تونس


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ لِلَّهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد، فإنّ العناية بالتراث المخطوط لعلماء المسلمين تحقيقا وطباعة لمن أوكد الأمور في عصرنا وأعون الأشياء على فهم ديننا لما في كتبهم من التحقيقات العلمية والبحوث المتعلقة بالمسائل الأصلية والفرعية، ومن بين ذلك الكم الهائل من المؤلفات خُصَّ بعضه بمزيد الأنوار والبركات لارتقاء أصحابها إلى مقامات عالية من العلم الممزوج بالإخلاص، فانتُفع بها سابقا ولا يزال النفع بها إلى الآن جاريا، فصدق عليها قول النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ»، ثم ذكر عليه الصلاة والسلام: «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ»[1].

وهذا هو حال مؤلفات الشيخ الإمام الفقيه أبي العباس أحمد زروق الفاسي المتوفى سنة ٨٩٩هـ رحمه الله تعالى، فقد اشتهرَ في حياته بجودة العِلم ومتانة الديانة وظهور الصلاح، فظهرت له العديد من المؤلفات خصوصًا في الفقه وأصول الدين والتصوف المبني على قواعد الكتاب والسُّنة، سلك

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

فيها مسلك التحقيق والتدقيق، مع ميله إلى الاختصار مع التحرير، شأن كلِّ عالمٍ مشارك نَحرير، فما تكلَّم في علم من تلك العلوم إلا وبلغ فيها الغاية ووصل فيه إلى النهاية، سيما في التصوف فقد انفرد بجودة التأليف فيه.

وقد وفق الله تعالى بجوده وكرمه وحسن عونه للعناية ببعض مؤلفات الشيخ زرُّوق رحمه الله تعالى، منها «**الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية**»، و«**إعانة المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين**»، و«**الجوهرة المضية في شرح المقدمة القرطبية**»، وقد نشر الأول بدار ابن حزم، والثاني والثالث بدار الإمام ابن عرفة.

وما زلت أعتني ببعض مراسلاته ونصائحه الموضوعة في أصول الطريقة وغيرها، حتى وردت عليّ إشارةٌ يوم ٢٤ ماي من سنة ٢٠١٤م من أخي الحبيب الكريم وسند دار الإمام ابن عرفة في نشر التراث العلمي الشيخ **سالم بن محمد القاسمي ـ سلَّمه الله تعالى** ـ بالعناية بكتاب «**اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد**» للإمام زرُّوق، وهو شرحه الثاني عليها، فاغتنمت تلك الإشارة وتوجهت لتحقيقه، واستأذنتُ في ذلك صديقنا الدكتور الفاضل **محمد عبد القادر نصار** الذي حاز فضيلة السبق في إخراج الشرحين، فأذن مشكورًا، ثم بحثت عن نسخة مخطوطة أخرى لـ«اغتنام الفوائد» فوجدتها في الخزانة الحسنية بالرباط، فأمدَّني بصورة منها صديقنا العزيز ورفيق دربنا في نشر تراث أهل السُّنة الأشاعرة في الغرب الإسلامي **الدكتور خالد زهري** حفظه الله تعالى.

فاجتمعت عندي ثلاث أصول مخطوطة كاملة كانت موضوع التحقيق:

ـ الأولى: من الخزانة الحسنية برباط المغرب الأقصى، رقمها ٤٢٩١ وعدد أوراقها ٣٣، خطها مغربي، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ

النسخ، وهذه النسخة لم يعتمدها صديقنا العزيز الدكتور محمد.

ـ الثانية: من المكتبة الوطنية بتونس، تحمل رقم ١٤٤٨ نسخها محمد بن إبراهيم بن يوسف بن محمد الأنصاري الأندلسي عام أربعة وثمانين تسعمائة (٩٨٤هـ) بطرابلس الغرب من نسخة كما قال: «يغلب عليها الفساد إلى أن يسر الله بمقابلتها بأصل صحيح».

ـ الثالثة: نسخة المكتبة الأزهرية بمصر، رقمها ٥١٢٧ توحيد، خطها مغربي دقيق، وناسخها جابر بن الحاج عليان بن أحمد الجنحاني، عام خمسة وألف (١٠٠٥هـ).

وبعد اجتماع الضروري من الأدوات وتوجُّهِ الهِمَّة وتأكد العزم على إخراج هذا الكتاب النفيس، انقطعت له انقطاعا كُلِّيا وفرغت من العناية به ليلة الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٥هـ الموافق ليوم ٢٥ جويلية ٢٠١٤م، فكانت مدة تحقيقه شهرين متتابعين بفضل الله تعالى.

هذا، وقد سلكت مسلك النص المختار في هذا الكتاب المبارك، فأثبت النص الذي أختار صحته، ولفقت بين النسخ أحيانًا إتماما للسقط اليسير وتصحيحًا لخطإ النساخ، ولم أعتن بإثبات الفروق لعدم أهميتها، ورجعت إلى كثير من مؤلفات الشيخ زرُّوق إما لتوضيح المقام أو لتكميله بفائدة من فوائده الجسام، كما علقت على كثير من المسائل بما في كتب أئمة أهل السنة والجماعة من شراح الحديث خصوصًا وعلماء أصول الدين، وحاولت توثيق الكثير من النقول التي يشير إليها الإمام زرُّوق رضي الله عنه، وصدرت الشرح بمتن قواعد العقائد لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى ورضي عنه.



فالله تعالى أسأل أن يجعل هذا الكتاب مباركا نافعا لطلبة العلوم الشرعية خاصة وسائر الباحثين في علم أصول الدين، وأن يجزل الثواب لمن تسبب في تحقيقه أو أعان عليه أو ساهم في نشره، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا ونبينا محمد خاتم الأنبياء وإمام المتقين.

كتبه

نزار حمّادي

صبيحة يوم ٢٨ من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٥هـ بتونس
لطف الله تعالى بأهلها وراجع بنا إلى الصراط المستقيم

نَمَاذِج مِنْ صُوَرِ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا فِي التَّحْقِيق

الصفحة الأولى من النسخة الأزهرية

الصفحة الأولى من النسخة الأزهرية



متن

قواعد العقائد

للإمام أبي حامد الغزالي

(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)



الحَمْدُ لِلَّهِ المُبْدِئِ المُعِيدِ، الفَعَّالِ لِمَا يُرِيدُ، ذِي العَرْشِ المَجِيدِ وَالبَطْشِ الشَّدِيدِ، الهَادِي صَفْوَةَ العَبِيدِ إِلَى المَنْهَجِ الرَّشِيدِ وَالمَسْلَكِ السَّدِيدِ، المُنْعِمِ عَلَيْهِمْ بَعْدَ شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ بِحِرَاسَةِ عَقَائِدِهِمْ مِنْ ظُلُمَاتِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ، السَّائِقِ لَهُمْ إِلَى اتِّبَاعِ رَسُولِهِ المُصْطَفَى ﷺ وَاقْتِفَاءِ آثَارِ صَحْبِهِ الأَكْرَمِينَ المُكْرَمِينَ بِالتَّأْيِيدِ وَالتَّسْدِيدِ، المُتَجَلِّي لَهُمْ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِمَحَاسِنِ أَوْصَافِهِ الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، المُعَرِّفِ إِيَّاهُمْ فِي ذَاتِهِ أَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَرْدٌ لَا مِثْلَ لَهُ، صَمَدٌ لَا ضِدَّ لَهُ، مُنْفَرِدٌ لَا نِدَّ لَهُ، وَاحِدٌ قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ، أَوَّلٌ لَا بِدَايَةَ لَهُ، مُسْتَمِرُّ الوُجُودِ لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لَا نِهَايَةَ لَهُ، قَيُّومٌ لَا انْقِطَاعَ لَهُ، دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لَهُ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِنُعُوتِ الجَلَالِ، لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالانْقِضَاءِ بِتَصَرُّمِ الآبَادِ وَانْقِرَاضِ الآجَالِ.

التَّنْزِيهُ

وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ، وَلَا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ، وَأَنَّهُ لَا يُمَاثِلُ الأَجْسَامَ، لَا فِي التَّقْدِيرِ، وَلَا فِي قَبُولِ الانْقِسَامِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ، وَلَا تَحُلُّهُ الجَوَاهِرُ، وَلَا بِعَرَضٍ، وَلَا تَحُلُّهُ الأَعْرَاضُ، بَلْ لَا يُمَاثِلُ مَوْجُودًا، وَلَا يُمَاثِلُهُ مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَا يَحُدُّهُ المِقْدَارُ، وَلَا تَحْوِيهِ الأَقْطَارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الجِهَاتُ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ السَّمَاوَاتُ، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى العَرْشِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَالمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتِوَاءً مُنَزَّهًا عَنِ المُمَاسَّةِ وَالاسْتِقْرَارِ، وَالتَّمَكُّنِ وَالحُلُولِ وَالانْتِقَالِ، بَلِ العَرْشُ وَحَمَلَتُهُ مَحْمُولُونَ بِلُطْفِ



قُدْرَتِهِ، وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ، وَهُوَ فَوْقَ العَرْشِ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تُخُومِ الثَّرَى، فَوْقِيَّةً لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى العَرْشِ وَالسَّمَاءِ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْدًا عَنِ الأَرْضِ وَالثَّرَى، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ العَرْشِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ.

وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، لَا يُمَاثِلُ قُرْبُهُ قُرْبَ الأَجْسَامِ، كَمَا لَا تُمَاثِلُ ذَاتَهُ ذَاتُ الأَجْسَامِ، وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ، تَعَالَى أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ، كَمَا تَقَدَّسَ أَنْ يَحُدَّهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، وَأَنَّهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاهُ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ، وَأَنَّهُ مُتَقَدِّسٌ عَنِ التَّغَيُّرِ وَالانْتِقَالِ، لَا تَحُلُّهُ الحَوَادِثُ وَلَا تَعْتَرِيهِ العَوَارِضُ، لَمْ يَزَلْ فِي نُعُوتِ جَلَالِهِ مُنَزَّهًا عَنِ الزَّوَالِ فِي صِفَاتِ كَمَالِهِ، مُسْتَغْنِيًا عَنْ زِيَادَةِ الاسْتِكْمَالِ، وَأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ مَعْلُومُ الوُجُودِ بِالعُقُولِ، مَرْئِيُّ الذَّاتِ بِالأَبْصَارِ نِعْمَةً مِنْهُ وَمِنَّةً وَلُطْفًا بِالأَبْرَارِ فِي دَارِ القَرَارِ، وَإِتْمَامًا لِلنَّعِيمِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الكَرِيمِ.

القُدْرَةُ

وَأَنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ قَادِرٌ جَبَّارٌ قَاهِرٌ، لَا يَعْتَرِيهِ قُصُورٌ وَلَا عَجْزٌ، وَلَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، وَلَا يُعَارِضُهُ فَنَاءٌ وَلَا مَوْتٌ. وَأَنَّهُ ذُو المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ، وَالعِزَّةِ وَالجَبَرُوتِ.

لَهُ السُّلْطَانُ وَالقَهْرُ، وَالخَلْقُ وَالأَمْرُ، وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَالخَلَائِقُ مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ. وَأَنَّهُ المُنْفَرِدُ بِالخَلْقِ وَالاخْتِرَاعِ، المُتَوَحِّدُ

بِالإِيجَادِ وَالإِبْدَاعِ، خَلَقَ الخَلْقَ وَأَعْمَالَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَآجَالَهُمْ. لَا يَشِذُّ عَنْ قَبْضَتِهِ مَقْدُورٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ تَصَارِيفُ الأُمُورِ. لَا تُحْصَى مَقْدُورَاتُهُ، وَلَا تَتَنَاهَى مَعْلُومَاتُهُ.

العِلْمُ

وَأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ المَعْلُومَاتِ، وَمُحِيطٌ بِمَا يَجْرِي مِنْ تُخُومِ الأَرَضِينَ إِلَى أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، بَلْ يَعْلَمُ دَبِيبَ النَّمْلَةِ السَّوْدَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ، وَيُدْرِكُ حَرَكَةَ الذَّرِّ فِي جَوِّ الهَوَاءِ، وَيَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، وَيَطَّلِعُ عَلَى هَوَاجِسِ الضَّمَائِرِ وَحَرَكَاتِ الخَوَاطِرِ وَخَفِيَّاتِ السَّرَائِرِ، بِعِلْمٍ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهِ فِي الأَزَلِ، لَا بِعِلْمٍ مُتَجَدِّدٍ حَاصِلٍ فِي ذَاتِهِ بِالحُلُولِ وَالانْتِقَالِ.

الإِرَادَةُ

وَأَنَّهُ مُرِيدٌ لِلْكَائِنَاتِ، مُدَبِّرٌ لِلْحَادِثَاتِ، فَلَا يَجْرِي فِي المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ، خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ، نَفْعٌ أَوْ ضُرٌّ، إِيمَانٌ أَوْ كُفْرٌ، عِرْفَانٌ أَوْ نُكْرٌ، فَوْزٌ أَوْ خُسْرَانٌ، زِيَادَةٌ أَوْ نُقْصَانٌ، طَاعَةٌ أَوْ عِصْيَانٌ، كُفْرٌ أَوْ إِيمَانٌ، إِلَّا بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. لَا يَخْرُجُ عَنْ مَشِيئَتِهِ لَفْتَةُ نَاظِرٍ وَلَا فَلْتَةُ خَاطِرٍ، بَلْ هُوَ المُبْدِئُ المُعِيدُ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ، لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ وَلَا مُعَقِّبَ لِقَضَائِهِ، وَلَا مَهْرَبَ لِلْعَبْدِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَا قُوَّةَ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَحَبَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ. لَوِ اجْتَمَعَ الإِنْسُ



وَالجِنُّ وَالمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ عَلَى أَنْ يُحَرِّكُوا فِي العَالَمِ ذَرَّةً أَوْ يُسَكِّنُوهَا دُونَ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ عَجَزُوا عَنْهُ.

وَأَنَّ إِرَادَتَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ مَوْصُوفًا بِهَا، مُرِيدًا فِي أَزَلِهِ لِوُجُودِ الأَشْيَاءِ فِي أَوْقَاتِهَا الَّتِي قَدَّرَهَا، فَوُجِدَتْ فِي أَوْقَاتِهَا كَمَا أَرَادَهُ فِي أَزَلِهِ، مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ وَلَا تَأَخُّرٍ، بَلْ وَقَعَتْ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ وَلَا تَغَيُّرٍ، دَبَّرَ الأُمُورَ لَا بِتَرْتِيبِ أَفْكَارٍ وَتَرَبُّصِ زَمَانٍ، فَلِذَلِكَ لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ.

السَّمْعُ وَالبَصَرُ

وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَسْمَعُ وَيَرَى، لَا يَعْزُبُ عَنْ سَمْعِهِ مَسْمُوعٌ وَإِنْ خَفِيَ، وَلَا يَغِيبُ عَنْ رُؤْيَتِهِ مَرْئِيٌّ وَإِنْ دَقَّ، لَا يَحْجُبُ سَمْعَهُ بُعْدٌ، وَلَا يَدْفَعُ رُؤْيَتَهُ ظَلَامٌ، يَرَى مِنْ غَيْرِ حَدَقَةٍ وَأَجْفَانٍ، وَيَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أَصْمِخَةٍ وَآذَانٍ، كَمَا يَعْلَمُ بِغَيْرِ قَلْبٍ، وَيَبْطِشُ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَيَخْلُقُ بِغَيْرِ آلَةٍ؛ إِذْ لَا تُشْبِهُ صِفَاتُهُ صِفَاتِ الخَلْقِ، كَمَا لَا تُشْبِهُ ذَاتُهُ ذَوَاتِ الخَلْقِ.

الكَلَامُ

وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ آمِرٌ نَاهٍ وَاعِدٌ مُتَوَعِّدٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، لَا يُشْبِهُ كَلَامَ الخَلْقِ، فَلَيْسَ بِصَوْتٍ يَحْدُثُ مِنِ انْسِلَالِ هَوَاءٍ وَاصْطِكَاكِ أَجْرَامٍ، وَلَا بِحَرْفٍ يَنْقَطِعُ بِإِطْبَاقِ شَفَةٍ وَتَحْرِيكِ لِسَانٍ. وَأَنَّ القُرْآنَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ كُتُبُهُ المُنَزَّلَةُ عَلَى رُسُلِهِ.



وَأَنَّ القُرْآنَ مَقْرُوءٌ بِالأَلْسِنَةِ، مَكْتُوبٌ فِي المَصَاحِفِ، مَحْفُوظٌ بِالقُلُوبِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللهِ، لَا يَقْبَلُ الانْفِصَالَ وَالافْتِرَاقَ بِالانْتِقَالِ إِلَى القُلُوبِ وَالأَوْرَاقِ.

وَأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ، كَمَا يُرَى الأَبْرَارُ ذَاتَ اللهِ مِنْ غَيْرِ جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ.

وَإِذَا كَانَتْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ كَانَ حَيًّا عَالِمًا قَدِيرًا مُرِيدًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، بِالحَيَاةِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ، لَا بِمُجَرَّدِ الذَّاتِ.

الأَفْعَالُ

وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا مَوْجُودَ سِوَاهُ إِلَّا وَهُوَ حَادِثٌ بِفِعْلِهِ، وَفَائِضٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ الوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا وَأَعْدَلِهَا، وَأَنَّهُ حَكِيمٌ فِي أَفْعَالِهِ، عَدْلٌ فِي أَقْضِيَتِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَدْلُهُ بِعَدْلِ المَخْلُوقِينَ؛ إِذِ الْعَبْدُ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمُ بِتَصَرُّفِهِ فِي مُلْكِ الغَيْرِ، وَهُوَ تَعَالَى لَا يُصَادِفُ لِغَيْرِهِ ملكاً حَتَّى يَكُونُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ظُلْماً.

فَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِنْ جِنٍّ وَإِنْسٍ وَشَيْطَانٍ وَمَلَكٍ وَسَمَاءٍ وَأَرْضٍ وَحَيَوَانٍ وَنَبَاتٍ وَجَوْهَرٍ وَعَرَضٍ وَمُدْرَكٍ وَمَحْسُوسٍ حَادِثٌ، اخْتَرَعَهُ بَعْدَ العَدَمِ بِقُدْرَتِهِ اخْتِرَاعًا، وَأَنْشَأَهُ إِنْشَاءً، إِذْ كَانَ فِي الأَزَلِ مَوْجُودًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَأَحْدَثَ الخَلْقَ بَعْدُ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَتَحْقِيقًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرَادَتِهِ، وَلِمَا حَقَّ فِي الأَزَلِ مِنْ كَلِمَاتِهِ، لَا لِافْتِقَارِهِ إِلَيْهِمْ وَحَاجَتِهِ.

وَأَنَّهُ المُتَفَضِّلُ بِالخَلْقِ وَالاخْتِرَاعِ وَالتَّكْلِيفِ لَا عَنْ وُجُوبٍ، وَالمُتَطَوِّلُ

بِالإِنْعَامِ وَالإِصْلَاحِ لَا عَنْ لُزُومٍ، فَلَهُ الفَضْلُ وَالإِحْسَانُ وَالنِّعْمَةُ وَالامْتِنَانُ؛ إِذْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَصُبَّ عَلَى عِبَادِهِ أَنْوَاعَ العَذَابِ وَيَبْتَلِيَهُمْ بِضُرُوبِ الآلَامِ وَالأَوْصَابِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْهُ عَدْلًا، وَلَمْ يَكُنْ قَبِيحًا وَظُلْماً، وَأَنْ يُثِيبَ عِبَادَهُ عَلَى الطَّاعَةِ بِحُكْمِ الكَرَمِ وَالوَعْدِ، لَا بِحُكْمِ اللُّزُومِ وَالاسْتِحْقَاقِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلٌ، وَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ ظُلْمٌ، وَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَأَنَّ حَقَّهُ فِي الطَّاعَةِ وَجَبَ عَلَى الخَلْقِ بِإِيجَابِهِ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ، لَا بِمُجَرَّدِ العَقْلِ.

مَعْنَى الكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ الشَّهَادَةُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأَنَّهُ بَعَثَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ القُرَشِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا بِرِسَالَتِهِ إِلَى كَافَّةِ العَرَبِ وَالعَجَمِ وَالإِنْسِ وَالجِنِّ، وَنَسَخَ بِشَرْعِهِ الشَّرَائِعَ إِلَّا مَا قَرَّرَهُ، وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَهُ سَيِّدَ البَشَرِ، وَمَنَعَ كَمَالَ الإِيمَانِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ - وَهِيَ قَوْلُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ - مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهَا شَهَادَةُ الرَّسُولِ وَهِيَ قَوْلُكَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، وَأَلْزَمَ الخَلْقَ تَصْدِيقَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤْمِنَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ بَعْدَ المَوْتِ، وَأَوَّلُهُ سُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَهُمَا شَخْصَانِ هَائِلَانِ مَهِيبَانِ يُقْعِدَانِ العَبْدَ فِي قَبْرِهِ سَوِيًّا ذَا رُوحٍ وَجَسَدٍ، وَيَسْأَلَانِهِ عَنِ التَّوْحِيدِ وَالرِّسَالَةِ، وَيَقُولَانِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ وَهُمَا فَتَّانَا القَبْرِ، وَسُؤَالُهُمَا أَوَّلُ فِتْنَةٍ بَعْدَ المَوْتِ.

وَأَنْ تُؤْمِنَ بِعَذَابِ القَبْرِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ، وَحُكْمُهُ عَدْلٌ، عَلَى الجِسْمِ وَالرُّوحِ عَلَى مَا يَشَاءُ اللهُ سُبْحَانَهُ.

وَتُؤْمِنَ بِالمِيزَانِ ذِي الكَفَّتَيْنِ وَاللِّسَانِ، وَصِفَتِهِ فِي العِظَمِ كَطِبَاقِ السَّمَاوَاتِ،



تُوزَنُ فِيهِ الأَعْمَالُ بِقُدْرَةِ اللهِ، وَالصَّنْجُ يَوْمَئِذٍ مَثَاقِيلُ الذَّرِّ وَالخَرْدَلِ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ العَدْلِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ الحَسَنَاتِ فِي كَفَّةِ النُّورِ فَيَثْقُلُ بِهَا المِيزَانُ عَلَى قَدْرِ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللهِ بِفَضْلِ اللهِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ السَّيِّئَاتِ فِي كَفَّةِ الظُّلْمَةِ فَيَخِفُّ بِهَا المِيزَانُ بِعَدْلِ اللهِ.

وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالصِّرَاطِ وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ وَأَرَقُّ مِنَ الشَّعَرِ، تَزِلُّ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الكَافِرِينَ بِحُكْمِ اللهِ فَتَهْوِي بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَتَثْبُتُ عَلَيْهِ أَقْدَامُ المُؤْمِنِينَ فَيُسَاقُونَ إِلَى دَارِ القَرَارِ.

وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالحَوْضِ المَوْرُودِ، حَوْضِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْرَبُ مِنْهُ المُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الجَنَّةِ وَبَعْدَ جَوَازِ الصِّرَاطِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، حَوْلَهُ أَبَارِيقُ عَدَدَ النُّجُومِ، فِيهِ مِيزَابَانِ يَصُبَّانِ مِنَ الكَوْثَرِ.

وَتُؤْمِنَ بِالحِسَابِ وَتَفَاوُتِ الخَلْقِ فِيهِ، إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الحِسَابِ وَإِلَى مُسَامَحَةٍ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَهُمُ المُقَرَّبُونَ، فَيَسْأَلُ مَنْ شَاءَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَمَنْ شَاءَ مِنَ الكُفَّارِ عَنْ تَكْذِيبِ المُرْسَلِينَ، وَيَسْأَلُ المُبْتَدِعَةَ عَنِ السُّنَّةِ، وَيَسْأَلُ المُسْلِمِينَ عَنِ الأَعْمَالِ.

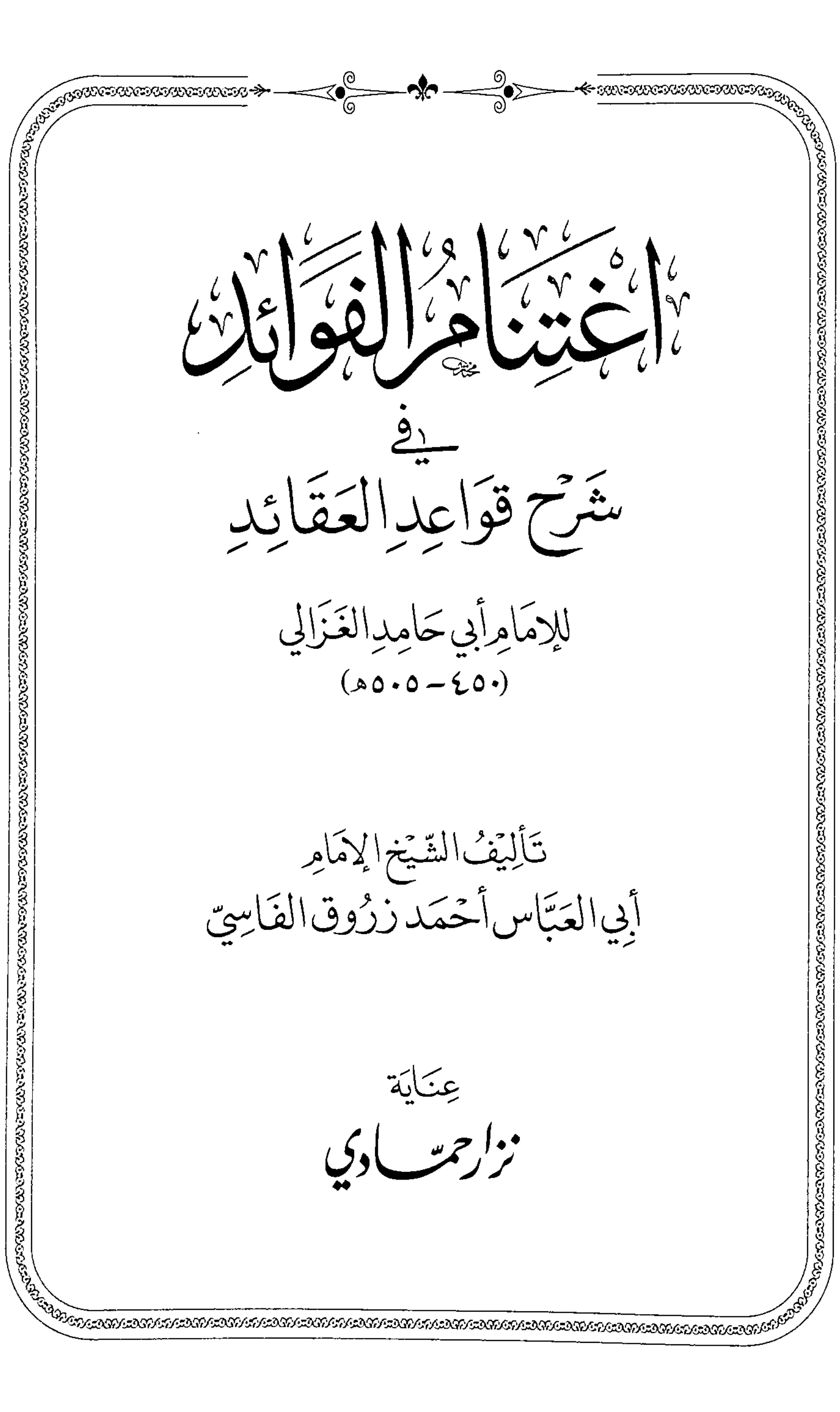
وَتُؤْمِنَ بِإِخْرَاجِ المُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ الانْتِقَامِ، حَتَّى لَا يَبْقَى فِي جَهَنَّمَ مُوَحِّدٌ، وَتُؤْمِنَ بِشَفَاعَةِ الأَنْبِيَاءِ ثُمَّ العُلَمَاءِ ثُمَّ الشُّهَدَاءِ ثُمَّ سَائِرِ المُؤْمِنِينَ، كُلٌّ عَلَى حَسْبِ جَاهِهِ وَمَنْزِلَتِهِ. وَمَنْ بَقِيَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَفِيعٌ أُخْرِجَ بِفَضْلِ اللهِ، فَلَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ مُؤْمِنٌ، بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ.



وَأَنْ تَعْتَقِدَ فَضْلَ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ، وَأَنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَتُثْنِيَ عَلَيْهِمْ كَمَا أَثْنَى اللهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ وَشَهِدَتْ بِهِ الآثَارُ.

فَمَنِ اعْتَقَدَ جَمِيعَ ذَلِكَ مُوقِنًا بِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ وَعِصَابَةِ السُّنَّةِ، وَفَارَقَ رَهْطَ الضَّلَالِ وَحِزْبَ البِدْعَةِ، فَنَسْأَلُ اللهَ كَمَالَ اليَقِينِ وَالثَّبَاتَ فِي الدِّينِ لَنَا وَلِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.

** ** **



اغتنام الفوائد

في

شرح قواعد العقائد

للإمام أبي حامد الغزالي

(٤٥٠ - ٥٠٥هـ)

تأليف الشيخ الإمام

أبي العباس أحمد زروق الفاسي

عناية

نزار حمادي



بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تسليما

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة المفيد المتقن المُجيد
أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى عرف بزروق البرنسي
رضي الله عنه ونفع به

الحَمْدُ لله عَلَى نِعَمِهِ المُتَوَاتِرَةِ، وَلَهُ الشُّكْرُ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ وَآخِرَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَعَلَى كَافَّةِ أَهْلِ وُدِّهِ الكَرِيمِ وَحُبِّهِ، صَلَاةً تَفُوتُ العَدَّ وَالإِحْصَاءَ، وَيَقْصُرُ عَنْهَا الحَصْرُ وَالاسْتِقْصَاءُ، وَسَلَامُهُ الدَّائِمُ كَذَلِكَ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ.

فضل تصحيح الاعتقاد

أَمَّا بَعْدُ، فَتَصْحِيحُ العَقِيدَةِ[1] بِالإِيضَاحِ وَالبَيَانِ، ثُمَّ تَأْيِيدُهَا بِالدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ، مِنْ أَعْظَمِ مَقَاصِدِ الإِيمَانِ، وَأَكْبَرِ مَفَاتِيحِ اليَقِينِ وَالعِرْفَانِ، وَمَقَالِيدِ الفَوْزِ بِالجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النِّيرَانِ.

وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَطَالُوا فِي ذَلِكَ وَقَصَّرُوا، وَبَسَطُوا وَاخْتَصَرُوا، فَلَمْ

(١) قال الشيخ زروق: مرجعُ كلِّ عقيدة إلى ثلاث:

ـ أوَّلُها: إثبات الذات الكريمة كما يليق بها من كمال التنزيه ونفي التشبيه والرجوع لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ـ والثاني: العلم بأسمائه تعالى وصفاته وما يرجع إليها من إجلال وتعظيم وتنزيه.

ـ والثالث: العلم بأفعاله الواقعة والمتوقَّعة والجائزة نفيا وإثباتا. (شرح الرسالة، ج١/ص٢٦).



أَرَ مِثْلَ عَقِيدَةِ حُجَّةِ الإِسْلَامِ؛ لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ التَّحْرِيرِ وَالاهْتِمَامِ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ بَيَانٍ وَإِلْمَامٍ، وَدَارَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَمَسُّكٍ وَاعْتِصَامٍ.

فَقَصَدْتُهَا بِالكَلَامِ وَالتَّنْبِيهِ لِذَلِكَ، وَالإِرْشَادِ وَالإِفَادَةِ لِمَا هُنَالِكَ، مُعَوِّلًا عَلَى فَتْحِ الكَرِيمِ الوَهَّابِ، مُتَحَرِّيًا وَجْهَ الحَقِّ وَالصَّوَابِ، حَسْبَمَا يُنْقَلُ مِنْ مَعَادِنِهِ، أَوْ يَفْتَحُ اللهُ بِهِ مِنْ خَزَائِنِهِ.

وَقَدِ افْتَتَحْتُ الكَلَامَ فِي ذَلِكَ بِمُقَدِّمَةٍ، وَأَنْهَيْتُهُ بِخَاتِمَةٍ وَمُتَمِّمَةٍ، وَعَلَى اللهِ المُعْتَمَدُ فِي بُلُوغِ التَّكْمِيلِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

ثُمَّ أَقُولُ: مَدَارُ المُقَدِّمَةِ عَلَى عَشَرَةِ فُصُولٍ، وَتَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ القَوَاعِدِ وَالأُصُولِ.

أهمية مبادئ علم العقائد

۞ **أَوَّلُهَا**: الكَلَامُ فِي الشَّيْءِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرْعٌ عَنْ كَوْنِهِ مَعْقُولًا، فَلَزِمَ العِلْمُ بِمَاهِيَّتِهِ وَفَائِدَتِهِ وَمَادَّتِهِ قَبْلَ الخَوْضِ فِيهِ، إِعْلَامًا بِهِ، وَتَحْضِيضًا عَلَيْهِ، وَإِيمَاءً لِمَعَادِنِهِ وَمَقَاصِدِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ آلَتِهِ وَهُوَ اصْطِلَاحُهُ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ لِكُلِّ عِلْمٍ اصْطِلَاحًا، وَفِيهِ مَا يَخُصُّ وَيَعُمُّ، فَوَجَبَ التَّهَمُّمُ بِذَلِكَ عَلَى قَدْرِهِ.

أقسام الدين الإسلامي

۞ **الثَّانِي**: قَسَّمَ الشَّارِعُ - صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - الدِّينَ[1] إِلَى ثَلَاثَةٍ: إِسْلَامٍ، وَإِيمَانٍ، وَإِحْسَانٍ[2]، ثُمَّ فَسَّرَ الإِسْلَامَ بِعَمَلِ الجَوَارِحِ، وَالإِيمَانَ

---

(١) الدِّينُ عُرْفًا فهو: وَضْعٌ إِلَهِيٌّ سَائِقٌ لِذَوِي العُقُولِ بِاخْتِيَارِهِم المَحْمُودِ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ بِالذَّاتِ لَهُمْ. أي أحكام وضعها الله تعالى للعباد أصلية كانت أو فرعية، بمعنى أن الوضع الإلهي بذاته سائق إلى الخير لأنه ما وضع إلا لذلك، والخير: حصول الشيء لما من شأنه أن يكون حاصلا له، أي يناسبه ويليق به. والدين يرادف الشريعة، والشرع: هو ما شرعه الله تعالى من الأحكام، فهذه الأحكام المشروعة هي ذلك الوضع الإلهي.

(٢) قال الشيخ زرّوق في تعليقه على صحيح البخاري عند التعرّض لحديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ:=



بِاعْتِقَادَاتِ القُلُوبِ، وَالإِحْسَانَ بِمُعَامَلَاتِ القُلُوبِ[1].

وَاصْطَلَحَ العُلَمَاءُ لِلْكَلَامِ فِي أَحْكَامِ الأَوَّلِ بِالفِقْهِ، وَالثَّانِي بِالأُصُولِ، وَالثَّالِثِ بِالتَّصَوُّفِ، وَهُوَ رُوحُهُمَا، كَمَا أَنَّهُمَا لَهُ كَالجَسَدِ، لَا كَمَالَ لَهُمَا إِلَّا بِهِ، كَمَا لَا ظُهُورَ لَهُ بِدُونِهِمَا، فَهُمَا شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ، كَمَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي كَمَالِهِمَا، وَالثَّانِي[2] شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الأَوَّلِ[3]، كَمَا أَنَّ الأَوَّلَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الثَّالِثِ[4]، وَالمُقَدَّمُ عَلَى المُقَدَّمِ مُقَدَّمٌ[5]، فَهُوَ أَهَمُّ مَا يُعْتَنَى بِهِ لِتَوَقُّفِ الكُلِّ عَلَيْهِ.

الإيمان مقدَّم على الإسلام والإحسان

= اقتضى الحديث احتواء الدين على إيمان وإسلام وإحسان، فالأصولي يتكلم في الأول، والفقيه يتكلم في الثاني، والصوفي يتكلم في الثالث. (تعليق على صحيح البخاري، ق١٦/ب).

(١) قال القاضي عياض: أصل الإسلام: الانقياد، وفرّق في حديث جبريل بينه وبين الإيمان، فجعل الإيمان باطنا بما تعلق بعمل القلب، والإسلام ظاهرا بما تعلق بعمل الجوارح، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[الحجرات: ١٤]، ففرق بينهما، وقد جاءا أيضا بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦].
وأصل الإسلام: الطاعة والانقيادُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[البقرة: ١٢٨]، وأصل الإيمان: التصديق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، فإذا جاءا مفترقين فعلى أصل الوضع في اللغة، وإذا جاءا مجتمعين فعلى مشاركتهما في معناهما؛ لأن العمل في الجوارح طاعةٌ لله، وتصديقٌ لأوامره ووعده ووعيده وإيمان بذلك، ولأن الإيمان بالقلب طاعة لله وانقيادٌ لأوامره. (مشارق الأنوار، ج٢/ص٢١٨).

(٢) أي: الإيمان.

(٣) أي: الإسلام

(٤) أي: لا إحسان بلا إسلام.

(٥) أي أن الإيمان مقدَّم على الإسلام المقدَّم على الإحسان، فالإيمان مقدَّمٌ على الإحسان، فظهر توقف الإسلام والإحسان على الإيمان، فهو أهم ما يعتنى به لتوقفهما عليه.

نسبة علم الكلام إلى سائر العلوم

قَالَ الإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ» فِي «المُسْتَصْفَى» الَّذِي صَنَّفَهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ: «العِلْمُ الكُلِّيُّ مِنَ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ الكَلَامُ»، يَعْنِي عِلْمَ أُصُولِ الدِّينِ. قَالَ: «وَسَائِرُ العُلُومِ مِنَ الفِقْهِ وَأُصُولِهِ وَالحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ عُلُومٌ جُزْئِيَّةٌ»، وَأَطْنَبَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «فَإِذًا الكَلَامُ هُوَ المُتَكَفِّلُ بِإِثْبَاتِ مَبَادِئِ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا[(١)]، فَهِيَ جُزْئِيَّةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى الكَلَامِ، وَالكَلَامُ هُوَ العِلْمُ الأَعْلَى فِي الرُّتْبَةِ؛ إِذْ بِهِ التَّوَصُّلُ إِلَى هَذِهِ الجُزْئِيَّاتِ»[(٢)]. انْتَهَى كَلَامُهُ.

مقصود علم العقائد وفائدته وغايته

❁ **الثَّالِثُ: مَقْصُودُ** هَذَا العِلْمِ: إِثْبَاتُ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ عَنِ الأَدِلَّةِ اليَقِينِيَّةِ، **وَفَائِدَتُهُ**: تَحْلِيَةُ الإِيمَانِ بِالإِيقَانِ، **وَغَايَتُهُ**: الظَّفَرُ بِالعِيَانِ بَعْدَ التَّحَقُّقِ وَالبَيَانِ، حَتَّى يُغْنِيهِ ذَلِكَ عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ.

أسماء علم العقائد

وَيُلَقَّبُ بِـ«عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ»[(٣)] تَحْقِيقًا، وَبِـ«عِلْمِ التَّوْحِيدِ» مَجَازًا[(٤)] وَتَغْلِيبًا، وَبِـ«عِلْمِ الكَلَامِ» اصْطِلَاحًا.

وجوه تسمية علم العقائد بالكلام

قِيلَ[(٥)]: لِأَنَّهُ كَالمَنْطِقِ عِنْدَ الفَلَاسِفَةِ[(٦)].

---

(١) لاشك في أن علم الكلام مبنًى لسائر العلوم الدينية ومتكفل بإثبات مبادئها، ذلك أنه علمٌ يفيد معرفة الله تعالى وصفاته بالدلائل، ولا شكّ أن من لم يعرفه لم يعرف الأنبياء ولا القرآن ولا التفسير ولا الحديث ولا أصول الفقه وفروعه.

(٢) ذكر حجة الإسلام الغزالي هذا الكلام في كتابه المستصفى (ج١/ص١٣، ١٤)

(٣) لأنه علم مصحح للإيمان، والإيمان أصل الدين وسائر الأعمال؛ لتوقف جميع الأعمال على حصول الإيمان، فلا يصح عمل شرعا إلا بعد الإيمان.

(٤) من باب تسمية الكل باسم جزئه، فإن مسألة التوحيد جزء من علم أصول الدين، ولشرفها ومزيد عناية الشرع بها سُمي كلّ علم أصول الدين باسمها.

(٥) أي: في بيان وجه تسمية علم أصول الدين بالكلام.

(٦) يعني أن وزان علم الكلام بالنسبة إلى تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم وزان علم المنطق=



وَقِيلَ: لِأَنَّ أَوَّلَ مَا تُكُلِّمَ فِيهِ مَسْأَلَةُ الكَلَامِ(١).

وَقِيلَ: لِأَنَّ أَوَّلَ تَرَاجِمِهِمْ لِمَسَائِلِهِ قَوْلُهُمْ: الكَلَامُ فِي كَذَا(٢).

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُورِثُ قُوَّةً عَلَى الكَلَامِ مَعَ الخُصُومِ رَدًّا وَقَبُولًا(٣)، وَقُوَّةً عَلَى الكَلَامِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ(٤).

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَقْوَى مَا يَقَعُ فِي الكَلَامِ(٥)، مِنْ قَوْلِهِمْ فِي أَقْوَى الكَلَامَيْنِ: هَذَا هُوَ الكَلَامُ.

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، حَتَّى لَقَدْ أَنْهَاهَا «التَّفْتَازَانِيُّ» إِلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ، فَانْظُرْهُ.

قِيلَ: هُوَ أَفْضَلُ العُلُومِ لِشَرَفِ مُتَعَلَّقِهِ.

توجيه ذم بعض أئمة السلف لعلم الكلام

وَقَالَ «مَالِكٌ» وَ«الشَّافِعِيُّ» وَ«أَحْمَدُ» وَ«سُفْيَانُ» وَ«أَبُو يُوسُفَ» صَاحِبُ «أَبِي حَنِيفَةَ» بِتَحْرِيمِ النَّظَرِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِ السَّلَفِ، وَيُعِينُ المُبْتَدِعَةَ

= بالنسبة إلى تحقيق الفلسفيات وإلزام الخصوم، لكن الفرق بينهما أن نسبة علم الكلام إلى بقية الشرعيات نسبة المخدوم إلى الخادم لتعلقه بأشرف المعلومات وهي معرفة الله تعالى، ونسبة علم المنطق إلى سائر الفلسفيات نسبة الخادم إلى المخدوم.

(١) أي: القرآن والاختلاف في كونه مخلوقا أو قديما بين أهل السنة والمعتزلة.

(٢) وذلك نحو قولهم: الكلام في الذات، الكلام في الصفات، الكلام في الوحدانية وهكذا، بمنزلة أن يقال: باب في كذا، فصل في كذا.

(٣) لأنه علمٌ في غاية من التحرير والرصانة وأدلته قطعية يقينية.

(٤) لأن القادر على الأدلة القطعية يقدر على الظنية بطريق الأولى، وهذا إن أريد بالشرعيات الأحكام الفرعية خاصة.

(٥) يعني أن الكلام وإن صدق على غير علم الكلام لكن لما كانت أدلته قطعية يقينية كانت مسائله كذلك لأن قوة المسائل تابعة لقوة أدلتها، فكأَنَّ الكلام منحصر فيه فخصَّ باسم الكلام لذلك.

بِفَرْضِ الشُّبَهِ، وَيُثِيرُ شُكُوكًا وَغَيْرَهَا فِي القُلُوبِ السَّلِيمَةِ، وَيُوجِبُ الكَلَامَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالنُّبُوَّةِ لَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ وَالاحْتِرَامِ[1].

وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يَأْخُذُهُ مُجَرَّدًا عَنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا هُوَ فِي أَهْلِ الأَهْوَاءِ وَالمُشَوِّشِينَ عَلَى النَّاسِ بِأَنْظَارِهِمْ وَغَيْرِهَا[2]، أَمَّا تَحْرِيرُ المُعْتَقَدِ بِالبَيَانِ، وَدَفْعُ الشُّبَهِ إِذَ عَرَضَتْ، فَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ دَفْعِهَا بِمَا أَمْكَنَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

---

(١) قال العلامة الكمال بن أبي شريف: فإن قيل: كيف يثبت لعلم الكلام الشرف المذكور مع ذم السَّلف له؛ إذ المنقول عنهم في ذم الكلام كثير جدا مشهور عن الأئمة الأربعة وغيره؟ **فالجواب** أن الشرف ثابتٌ له في نفسه من الجهات الخمس، وأن النهي لأمور عارضة خارجة عن ذاته غير لازمة له، بل تنفك عنه كثيرا، فالنهي دائر معها، فالممنوع منه هو المتعصب لاتباعه هوى النفس وذلك مذموم في كل علم، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين، والتارك للكتاب والسُّنة المشتغل عنهما بعلم الأوائل. (حاشيته على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، ق١١/أ).

(٢) ذمُّ علم الكلام محصورٌ في أربعة أشخاص، **الأول:** من يتعصَّبُ فلا يطيع الحقَّ بعد ظهوره، فالكلام يقويه على المناظرة فيزيدُ تصعبه. **الثاني:** من لا تكون قوته العاقلة ذكية فلا يدرك كُنْهَ المسائل والدلائل فيقصر عقله عن تحصيل اليقين الاستدلاليّ، فهذا الرجل إذا اشتغل بالكلام تشوَّشَ إيمانُه. **الثالث:** من يقصد إلقاء الشبهات الكلامية على ضعفاء المسلمين كما فعل الملاحدة إفسادًا للدين. **الرابع:** من يخوض في دقائق الفلسفة، وهذا مقيَّدٌ بما لا يفتقر إليه في تحقيق العقائد الإسلامية. (النبراس شرح شرح العقائد النسفية، للفرهاري، ص ٣٠)

والحاصل أن إنكار السلف لعلم الكلام لا ينبغي حمله على إنكار كلام الأشاعرة والماتريدية، بل هو محمول على إنكار كلام الفلاسفة وأهل الاعتزال وكلام أهل الجدال بالباطل؛ إذ الكلام الشائع في زمان الأئمة المجتهدين ـ أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ـ هو كلام أهل الاعتزال والإرجاء وأمثالهما، وأما كلام أهل السنة والجماعة فقد حدث بعد انقراضهم بزمان كثير. (انظر مفتاح السعادة، لطاش كبرى ج٢/ص١٤٣).



مدارك العقل ومواقفه

﴿ **الرَّابِعُ**: دَلَالَةُ التَّوْحِيدِ عَقْلِيَّةٌ، وَالسَّمْعِيَّاتُ نَقْلِيَّةٌ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُسْتَفَادٌ مِنْ أَدِلَّتِهِمَا، لَكِنَّ الأَوَّلَ أَصْلُهُ العَقْلُ، وَالنَّقْلُ تَابِعٌ وَمُنَبِّهٌ، وَالأَخِيرُ العَقْلُ فِيهِ مُقِرٌّ وَمُوَضِّحٌ.

وَالتَّقْبِيحُ وَالتَّحْسِينُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ شَرْعِيٌّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُلَائَمَةِ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ، وَصِفَةِ الكَمَالِ وَالنَّقْصِ عَقْلِيٌّ، خِلَافًا لِمَنْ عَزَلَ العَقْلَ عَنِ الكُلِّ، أَوْ جَعَلَهُ أَصْلًا فِي الكُلِّ.

قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا الصُّوفِيَّةِ: وَإِنَّمَا العَقْلُ آلَةٌ لِلْعُبُودِيَّةِ، لَا لِلْإِشْرَافِ على الرُّبُوبِيَّةِ.

تعريف العقل عند العلماء

قَالَ «**المُحَاسِبِيُّ**»[١]: وَحَقِيقَتُهُ: غَرِيزَةٌ يُتَهَيَّأُ بِهَا إِلَى إِدْرَاكِ العُلُومِ النَّظَرِيَّةِ[٢]، وَكَأَنَّهُ نُورٌ يُقْذَفُ فِي القَلْبِ[٣].

وَقَالَ الإِمَامُ «**أَبُو حَامِدٍ الغَزَّالِيُّ**» فِي «**مِيزَانِ العَمَلِ**»: هُوَ القُوَّةُ المُسْتَعِدَّةُ لِقَبُولِ العِلْمِ، وَكُمُونُهُ فِي الطِّفْلِ كَكُمُونِ النَّخْلَةِ السَّمُوقِ[٤] فِي النَّوَاةِ[٥].

---

(١) هو: أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٣٤هـ)، ولد ونشأ بالبصرة، وهو أحد كبار العلماء بالأصول والتصوف، من مؤلفاته: الرعاية في الأخلاق، والمسائل في الزهد. (راجع حلية الأولياء لأبي نعيم، ج١٠/ص٧٣ - ١١٠)

(٢) وقريب منه تعريف العقل بأنه قوَّةُ النفسِ المعدَّة لاكتساب المعقولات.

(٣) قال الإمام تقي الدين المقترح: التحقيق ما أشار إليه المحاسبي ومال إليه الإمام في غير هذا الكتاب أن العقل صفة يتأتى بها دَرْكُ العلوم، ومثَّلها الإمام بالبصر السليم، فإنها بصيرة باطنة، ومن أطلق على العقل أنه نورٌ فإلى هذه البصيرة يشير. (شرح الإرشاد، ج١/ص٤٩٧ تحقيق د. فتحي أحمد عبد الرازق، ط١ دار الضياء الكويت)

(٤) سَمق النباتُ سَمْقًا وسُمُوقًا: إذا طالَ وارتفع. (لسان العرب، مادة: سمق)

(٥) راجع ميزان العمل للإمام الغزالي (ص٣٣٤) ط ١ دار المعارف بمصر، تحقيق د. سليمان دنيا.

وَقَالَ «إِمَامُ الحَرَمَيْنِ»: هُوَ مِنْ بَعْضِ العُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ[1]، وَاعْتُرِضَ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّسَلْسُلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

مدارك العقل العلوم الضرورية والنظرية

وَإِدْرَاكُهُ بَيْنَ بَدِيهِيٍّ: وَهُوَ الضَّرُورِيُّ الَّذِي لَا يَتَوَقَّفُ العِلْمُ بِهِ عَلَى دَلِيلٍ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ، وَنَظَرِيٍّ: وَهُوَ المُسْتَفَادُ مِنْ دَلَالَةِ المُقَدِّمَتَيْنِ وَنَحْوِهَا، وَهُوَ المُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الحَقَائِقِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، حَتَّى لَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ المُعَوَّلُ فِي إِثْبَاتِ الحَقِيقَةِ عَلَى مَعْقُولِ الشَّاهِدِ، وَلَوْ قِيلَ بِذَلِكَ لَبَطَلَ التَّوْحِيدُ وَلَزِمَ التَّعْطِيلُ، بَلِ المُعَوَّلُ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالدَّلَائِلِ العَقْلِيَّةِ وَالبَرَاهِينِ القَطْعِيَّةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ لِلْعُقَلَاءِ دَفْعُهُمَا وَلَا لِلنُّبَلَاءِ رَفْضُهُمَا، وَلَا يَتَطَرَّقُ الشَّكُّ وَالرَّيْبُ إِلَيْهِمَا، كَالفِعْلِ المَوْجُودِ بِفِعْلِ الفَاعِلِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

تعريف الأحكام العقلية وأقسامها

❁ **الخَامِسُ**: مُتَعَلَّقُ المَعْقُولِ النَّفْيُ وَالإِثْبَاتُ، فَأَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ: الوُجُوبُ، وَالاسْتِحَالَةُ، وَالجَوَازُ[2]. فَالوَاجِبُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ نَفْيُهُ، وَالمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهُ، وَالجَائِزُ: مَا لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ مِنْ وُجُودِ مُقَابِلِهِ.

فَالوَاجِبُ نَوْعَانِ: وَاجِبٌ لِذَاتِهِ وَهُوَ اللهُ تَعَالَى، وَوَاجِبٌ لِغَيْرِهِ. وَالمُسْتَحِيلُ

---

(١) راجع كتاب الإرشاد لإمام الحرمين (ص ١٥) وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وقد قال الشيخ عبد العزيز بن بزيزة: قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي: قلتُ للقاضي أبي بكر: هل يمكنك أن ترسم لي في حدّ العقل؟ فقال: يمكن أن يقال: هو العلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات. (الإسعاد في شرح الإرشاد ص١٣١، تحقيق د. عبد الرزاق بسرور، ود. عماد السهيلي، ط١ دار الضياء ـ الكويت).

(٢) قال الشيخ البكي الكومي التونسي: ووجه حصر الأحكام العقلية في هذه الثلاثة أن الشيء لا يخلو إما أن يقتضي من نفسه الوجودَ أمْ لا، فإن كان الأول فذلك الاقتضاء هو الوجوبُ، وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن يقتضي من ذاته العدم أمْ لا، فإن كان يقتضي من ذاته العدمَ فذلك الاقتضاءُ هو الاستحالة، وإن لم يَقْتَضِ فهو الجواز والإمكان. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٩٨. تحقيق نزار حمادي، ط١. مؤسسة المعارف).



نَوْعَانِ: مُسْتَحِيلٌ لِذَاتِهِ، وَمُسْتَحِيلٌ لِغَيْرِهِ.

المستحيلات الذاتية

فَالمُسْتَحِيلَاتُ بِالذَّاتِ سِتَّةٌ: عُرُوُّ المَحَلِّ[١]، وَجَمْعُ الضِّدَّيْنِ، وَلُزُومُ الدَّوْرِ وَالتَّسَلْسُلِ، وَوُقُوعُ مَا لَا يَتَنَاهَى، وَقَلْبُ الحَقَائِقِ، وَبُطْلَانُ الحَصْرِ[٢]. وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُهُمْ أَوَّلَ حُرُوفِ هَذِهِ السِتَّةِ بِقَوْلِهِ: «عِجْلٌ وَقَبٌ».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «بُطْلَانُ الحَصْرِ» أَنَّ حَصْرَ المَوْجُودِ بَيْنَ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ بَاطِلٌ[٣]، قَالَ «أَبُو حَامِدٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّ مَنْ عَقَلَ جِسْمًا لَا مُتَحَرِّكًا وَلَا سَاكِنًا كَانَ عَنْ نَهْجِ الحَقِّ نَاكِبًا، وَلِمَتْنِ الجَهْلِ رَاكِبًا، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

مصطلحات علم الكلام

❁ **السَّادِسُ**: مَعْرِفَةُ الاصْطِلَاحِ مُهِمٌّ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ الفَهْمُ وَالتَّفْهِيمُ، وَبِهِ يُتَصَوَّرُ التَّعَلُّمُ وَالتَّعْلِيمُ، وَفِيهِ مَا يَخُصُّ وَيَعُمُّ، وَمِنْ أَهَمِّهِ مَعْرِفَةُ الضِّدَّيْنِ، وَالنَّقِيضَيْنِ، وَالمِثْلَيْنِ، وَالخِلَافَيْنِ، وَالغَيْرَيْنِ، وَالعَالَمُ، وَالجَوْهَرُ، وَالعَرَضُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا العَالَمُ: فَهُوَ كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِ ذَاتِهِ، وَهُوَ الكَوْنُ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. ثُمَّ هُوَ قِسْمَانِ:

- جَوَاهِرُ: وَهِيَ مَا أَشْغَلَ فَرَاغاً، فَإِنْ كَانَ يَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ فَمُرَكَّبٌ، وَإِلَّا فَبَسِيطٌ.

---

(١) أي: عن النقيضين.

(٢) وزاد بعضهم سابعًا ورمز له بحرف التاء إشارة إلى استحالة تعدد الفاعل، والترجيح بلا مرجح، وتحصيل الحاصل، ورمز لها جميعا بقوله: «عجل وقتب».

(٣) لأن الله تعالى موجودٌ، وليس موصوفا بالحركة ولا بالسكون. وقد نقل الإمام ابن جرير الطبري «اجتماع الموحِّدين من أهل القبلة وغيرهم **على فساد وصف الله تعالى بالحركة والسُّكون**. (التبصير في معالم الدين، ص ٢٠١)

ـ وَالعَرَضُ: هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِالجَوْهَرِ، كَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَنَحْوِهِ. وَدَلِيلُ الثُّبُوتِ وَالنَّفْيِ فِيهِمَا مُسَطَّرٌ فِي كُتُبِهِمْ مَشْهُورٌ فِيهَا[1].

وَالغَيْرَانِ: هُمَا الخِلَافَان، أَيْ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَالمِثْلَانِ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَالنَّقِيضَانِ: لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا كَالضِّدَّيْنِ، إِلَّا أَنَّ النَّقِيضَيْنِ قَدْ يَرْتَفِعَانِ كَالمَوْتِ وَالحَيَاةِ، وَالضِّدَّيْنِ لَا يَرْتَفِعَانِ كَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَلَابُدَّ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ جِسْمٌ بِلَا حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَتَحْقِيقُهُ فِي كُتُبِهِمْ، فَلْيُنْظَرْ فِيهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

آلات العلم عند الشيخ زرّوق

❁ **السَّابِعُ**: آلَاتُ العِلْمِ أَرْبَعَةٌ: عَقْلٌ رَجَّاحٌ، وَشَيْخٌ فَتَّاحٌ، وَكُتُبٌ صِحَاحٌ، وَمُدَاوَمَةٌ وَإِلْحَاحٌ؛ لِأَنَّ العُلُومَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْكَ وَمِنْهَا كُنْتَ بَعِيداً عَنْهَا، فَمِنْكَ بِلَا مِنْهَا جَهْلٌ وَضَلَالٌ، وَمِنْهَا بِلَا مِنْكَ جُمُودٌ وَتَقْلِيدٌ، وَمِنْكَ وَمِنْهَا تَحْقِيقٌ وَصَوَابٌ،

---

(١) لخَّص العلامة الدسوقي ذلك الدليل فقال: من أشهر الطرق على ثبوت الأعراض طريق إمام الحرمين وهي الاستدلال بالأحكام بأن تقول مثلا: إن اتصف الجوهر بكونه متحركا بعد اتصافه بكونه ساكنا فهذان الحكمان جائزان، وكل جائز لا بد له من مقتض، والمقتضي إما نفي أو إثبات، والأول باطل لأن العدم لا اقتضاء له، والإثبات إما نفس الجوهر أو زائد عليه، والأول باطل إذ لو خصص الجوهر نفسه بالمتحركية مثلا لما زالت هذه الحالة مع وجوده لأن ما بالذات لا يزول ولا يتغير، ثم الزائد إما مثل الجوهر أو خلافه، والأول باطل لأن مثل الجوهر يجب أن يساويه، وخلافه إما فاعل مختار أو بمعنى قائم بالجوهر، والأول باطل لأن المختار لا بد له من فعل، والجوهر مستمر الوجود فلا فعل فيه في حالة بقائه، فتعين الثاني وهو العرض المطلوب. (حاشية على شرح العقيدة الكبرى للإمام السنوسي، ج١/ص٣٧٢).



وَلِذَلِكَ قِيلَ: «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ، ثُمَّ قَشِّرْ».

وَمَنْ عَرَفَ الحَقَّ بِالرِّجَالِ أَصْبَحَ فِي غَايَةِ الجَهْلِ وَالضَّلَالِ، اعْرَفِ الحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ.

ألقاب أئمة أهل السُّنة والجماعة

❁ **الثَّامِنُ**: شَيْخُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي العَقَائِدِ هُوَ «**أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ**»، فَمَهْمَا أَطْلَقُوا اسْمَ «**الشَّيْخ**» فَالمُرَادُ هُوَ، وَ«**الإِمَامُ**»: فَخْرُ الدِّينِ بْنِ الخَطِيبِ، وَ«الأُسْتَاذُ»: «**أَبُو مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيُّ**»، وَكَذَا «**أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيُّ**»، وَ«إِمَامُ الحَرَمَيْنِ» مَعْلُومٌ وَهُوَ «**أَبُو المَعَالِي الجُوَيْنِيُّ**»، وَمَرْجِعُ الأَمْرِ فِي هَذَا الاصْطِلَاحُ، وَهُوَ مُرْتَجَلٌ فَلَا يَنْضَبِطُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

علم الكلام يستمد من العقل والكتاب والسُّنة

❁ **التَّاسِعُ**: اسْتِمْدَادُ هَذَا الفَنِّ مِنَ العَقْلِ وَالنَّقْلِ[1]، فَأَمْرُهُ رَاجِعٌ لِقَضَايَا العَقْلِ المُسَلَّمَةِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ المُؤَيَّدَةِ بِهِمَا، وَقَدِ اسْتَنْبَطَهُ العُلَمَاءُ مِنْ سُورَةِ الأَنْعَامِ وَاسْتَخْرَجُوهُ مِنْ جُمْلَتِهَا تَفْصِيلًا؛ إِذْ كَانَ أَوَّلُهَا فِي بَدْءِ العَالَمِ وَوُجُودِ بَارِئِهِ، وَآخِرُهَا فِي حُكْمِ الإِمَامَةِ وَالتَّفْضِيلِ وَالخِلَافَةِ، وغَايَةِ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمْرُ الخَلْقِ مِنَ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ «**ابْنُ العَرَبِيِّ**»[2]

---

(١) يعني أن استمداد هذا العلم من قواطع العقول وسواطع النقول، فكلُّ عقيدة توقَّفت عليها المعجزةُ كوجود الله تعالى ونحوه تستمدُّ من الأدلة العقلية، وما لا تتوقَّف عليها كالبَعْث ونحوه مما ثبت بالشرع فتستمدُّ من نصوصه.

(٢) نص كلام القاضي أبي بكر بن العربي المعافري في تفسيره المسمى بـ«**واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل وفوائد التنزيل**»: اعلموا ـ نوَّر الله قلوبكم للمعارف ـ أن الله تعالى أنزل على رسوله سورة الأنعام ليلا فيما وردت به الأخبار جملةً إلا ثلاث آيات في الأحكام وهو قوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فدلَّ فيها بالتوحيد من حدث العالم وذكر الصفات الإلَهية والأفعال الحكمية والرسالة والرسل مع أنواع الأدلة والحجج القاطعة إلى أن ختمها بالخلافة، واقتدى بها كلُّ من تكلم في التوحيد وأصل=

وَغَيْرُهُ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

شروط من تؤخذ عنهم العلوم الشرعية

﴿ **العَاشِرُ**: العِلْمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا ـ كَالحِسَابِ ـ فَبُرْهَانُهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا ـ كَاللُّغَةِ وَالحَدِيثِ ـ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَمَانَةِ صَاحِبِهِ وَعِلْمِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا ـ كَالفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ ـ فَتَغْلِبُ شَائِبَةُ النَّقْلِ فِيهِ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ العِلْمُ وَالعَدَالَةُ، كَمَا قِيلَ: «**إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ**»[1]، فَوَجَبَ مَعْرِفَةُ مَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ بِأَوْصَافِهِ المُعْتَبَرَةِ فِي ذَلِكَ.

فضائل حجة الإسلام الغزالي

وَمَنْ ظَهَرَتْ مَزِيَّتُهُ عِلْمًا وَدِينًا لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْرِيفٍ بِهِ، لَكِنَّهُ كَمَالٌ فِيهِ، وَالإِمَامُ «**أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الغَزَّالِيُّ**» رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، حَتَّى كَانَ يُلَقَّبُ بِحُجَّةِ الإِسْلَامِ وَسَيْفِ السُّنَّةِ، وَهُوَ فِي الفِقْهِ وَأُصُولِهِ وَأُصُولِ الدِّينِ حُجَّةٌ إِجْمَاعًا، وَفِي التَّصَوُّفِ إِمَامٌ شَهِدَ لَهُ الشَّيْخُ «**أَبُو الحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ**» بِالصِّدِّيقِيَّةِ العُظْمَى، وَهُوَ تَابِعٌ لِـ«**أَبِي طَالِبٍ المَكِّيِّ**» وَ«**الحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ المُحَاسِبِيِّ**» فِي طَرِيقِهِ.

وَقَدْ أَلَمَّ بِبَعْضِ كَلَامِ الحُكَمَاءِ فِي كُتُبِهِ، وَذَكَرَ فِي «**المُنْقِذِ مِنَ الضَّلَالِ**» أَنَّهُ أَخَذَ عُلُومَهُمْ فِي أَقَلَّ مِنْ سَنَتَيْنِ، مَعَ الْتِزَامِهِ لِثَلَاثِمائَةٍ وَسِتِّينَ مِنَ الطَّلَبَةِ وَالإِفَادَةِ لِجَمِيعِهِمْ[2]، وَقَالَ: إِنَّهُ مَازَالَ مِنْ عُنْفُوَانِ السِّنِّ وَقَبْلَ البُلُوغِ إِلَى أَنْ نَافَ سِنُّهُ عَلَى الخَمْسِينَ يَبْحَثُ عَنِ الْعُلُومِ وَحَقَائِقِهَا.

= الدين ابتدأ من حدث العالم إلى الكلام في الخلافة والإمامة. (واضح السبيل، مخطوط بخزانة القرويين بفاس، ج٤/ق٦٣/أ).

(١) هو من كلام التابعي الجليل الإمام أبي بكر محمد بن سيرين (ت١١٠هـ) كما رواه الإمام مسلم في بداية صحيحه.

(٢) المنقذ من الضلال (ص ٤١ تحقيق محمود بيجو، ط٢).

وَذَكَرَ «الشُّمَّنِيُّ» فِي تَعْلِيقَتِهِ عَلَى «الشِّفَا»[1] أَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِغَزْلِ الصُّوفِ، إِذْ كَانَ أَبُوهُ يَحْتَرِفُ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الخَطَّ وَيُرِيدُ تَعَلُّمَهُ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ أَوْصَى بِوَلَدَيْهِ «أَبِي حَامِدٍ» وَ«أَبِي الفُتُوحِ»[2] لِصَدِيقٍ لَهُ فَقَالَ: عَلِّمْ وَلَدَيَّ الخَطَّ فَإِنِّي خَرَجْتُ مِنَ الدُّنْيَا بِحَسْرَتِهِ، وَلَوْ أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِمَا جَمِيعَ مُخَلَّفِي، فَقَصَدَا لِذَلِكَ فَأَبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا عَالِمَيْنِ صَالِحَيْنِ، إِلَّا أَنَّ «أَبَا الفُتُوحِ» كَانَ أَكْبَرَ حَالًا، وَ«أَبَا حَامِدٍ» كَانَ أَكْثَرَ عِلْمًا.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الخَرِيدَةِ»[3] مِنْ شِعْرِهِمَا مَقْطَعَيْنِ، أَحَدُهُمَا قَوْلُ «أَبِي الفُتُوحِ»:

أَنَا صَبٌّ مُسْتَهَامٌ ... وَهُمُومٌ لِي عِظَامُ
طَالَ لَيْلِي دُونَ صَحْبِي ... سَهِرَتْ عَيْنِي وَنَامُوا
وَمَلَامِي لِعَذُولِي ... وَغَرِيمٌ وَغَرَامُ
وَبِي عَلِيلٌ وَغَلِيلٌ ... وَغَرِيمٌ وَغَرَامُ

وَقَدْ قَيَّدَ الإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ» وَكَتَبَ وَأَلَّفَ فِي عُلُومٍ ثَمَانِيَةٍ نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ

---

(١) هي الحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا للشيخ أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ، وهي مطبوعة بهامش كتاب الشفا للقاضي عياض، دار الكتب العلمية، ط١. والكلام الذي نقل منه الشيخ زروق يقع في (ج٢/ص٢٨١)

(٢) هو: أحمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو الفتوح الواعظ. أخو الإمام أبي حامد، من أحسن الناس كلاما في الوعظ وأرشقهم عبارةً، مليح التصرّف فيما يورده، حلو الاستشهاد، أظرف أهل زمانه وألطفهم طبعًا. (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، ص ٥٧).

(٣) هو كتاب خريدة القصر وجريدة أهل العصر لعماد الدين الأصفهاني (ت٥٩٧هـ)، ولا توجد هذه الأبيات في القسم المطبوع منه ولا ذكر لأبي الفتوح الغزالي.



تَأْلِيفًا، أَكْبَرُهَا «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» اعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى «قُوتِ القُلُوبِ»[1] لِـ«أَبِي طَالِبِ المَكِّيِّ»، فَزَادَهُ بَسْطًا وَزَادَهُ فَوَائِدَ مِنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: كَتَبَهُ فِي أَلْفِ يَوْمٍ، وَكَانَ يَخْتِمُ مَعَ كَتْبِهِ فِيهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَتْمَتَيْنِ، فَنَفَعَ اللهُ بِهِ الخَاصَّ وَالعَامَّ.

وَكَانَ شَافِعِيَّ المَذْهَبِ، إِمَامًا فِي المَذَاهِبِ، وَكُتُبُهُ تَدُلُّ عَلَى غَزَارَةِ عِلْمِهِ وَاتِّسَاعِ نَظَرِهِ وَفَهْمِهِ، وَتُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِمِئَةٍ.

وَسَمِعْتُ «أَبَا عَبْدِ اللهِ القَوْرِيَّ»[2] يَقُولُ: قَالَ «ابْنُ العَرَبِيِّ» فِي كِتَابِ «الاقْتِرَاب فِي شَرْحِ الجَلَّابِ»: لَمَّا تَغَلْغَلَ شَيْخُنَا «أَبُو حَامِدٍ» فِي العُلُومِ تَرَكَ العِنَادَ، وَرَجَعَ إِلَى المَقْصُودِ مِنْ مَذْهَبِ «مَالِكٍ» وَقَالَ بِهِ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الكَلَامِ مِنَ الحُرُوشَةِ وَالضَّعْفِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ آنَ أَنْ نَشْرَعَ فِي الكَلَامِ عَلَى أَلْفَاظِ العَقِيدَةِ المَذْكُورَةِ بِمَا تَيَسَّرَ، وَاللهُ المُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) هو كتاب «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» للشيخ أبي طالب المكي محمد بن علي بن عطية (ت٣٨٦هـ) حققه د. محمود إبراهيم الرضواني، ط١ مكتبة دار التراث.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المكناسي ثم الفاسي، الأندلسي الأصل، شُهر: بالقَوْري، شيخ الجماعة بفاس، وعالمها ومفتيها، من شيوخه العبدوسي، ومن تلاميذه: زروق، وابن غازي، من كتبه: شرح على مختصر خليل، توفي سنة٨٧٢هـ. (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، ج٩/ص٢٧٧؛ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمخلوف ص٢٦١)



[شرح خطبة العقيدة]

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الحَمْدُ[1] لِلَّهِ)

الكلام على الحمد

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ كَوْنُ الأَلِفِ وَاللَّامِ فِي «الحَمْد» لِلْجِنْسِ، أَوْ لِلْعَهْدِ، أَوْ لِلْإِنْشَاءِ، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: كُلُّ المَحَامِدِ لِلَّهِ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ التَّقْدِيرِ: الحَمْدُ الَّذِي حَمِدَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ، فَغَايَتُهُ الإِقْرَارُ[2]، وَهُوَ مُرْتَضَى الشَّيْخِ «**أَبِي العَبَّاسِ المُرْسِيِّ**» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَعَرَضَهُ عَلَى «**ابْنِ النَّحَّاسِ**» جَازِمًا بِهِ فَلَمْ يَرُدَّهُ.

قَالَ «**ابْنُ الفَاكِهَانِيِّ**»: وَهُوَ لَا يُنَافِي الَّذِي قَبْلَهُ[3].

---

(١) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: الحمد: الثناءُ بالجميل، سواء تعلق بالفضائل وهي الأفعال، كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، أو بالفواضل وهي الصفات كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١] ومورده اللسان، فهو عامُّ المتعلَّق خاصُّ المورد، والشكرُ عام المورد؛ لتعلقه باللسان والقلب والجوارح، خاص المتعلَّق؛ إذ لا يكون إلا في مقابلة النعمة، فبينهما عموم وخصوص لا من وجه واحد. (ج١/ص٥).

(٢) عبارة الشيخ زروق في شرح الرسالة: وعلى الثاني: الحمد لله الذي حمد الله به نفسه في أزله، فغايته الاعتراف لله بالحمد لله، وذكر حمده الذي حمد به نفسه في أزله. قال الشيخ أبو العباس المرسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: لما علم تعالى عجز خلقه عن حمده حمد نفسه بنفسه في أزله، فلما خلق الخلق خاطبهم بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي: قولوا: الحمد لله الذي حمد الله به نفسه في أزله.

(٣) قال الشيخ زرُّوق في شرح الرسالة: قال ابن الفاكهاني: ولا يتنافى الإنشاء والاستغراقُ، ولا الاستغراق والعهد، بل هو مضمن به لأنه تعالى حمد نفسه بكل محامده وهو عالم بها،=



وَالتَّقْدِيرُ فِي الأَخِيرِ: أُنْشِئُ الحَمْدَ لِلَّهِ بِأَنْ أَحْمَدَهُ الآنَ، بِأَنْ أُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ. وَهَذَا هُوَ الأَمَسُّ بِكَلَامِ المَخْلُوقِينَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَإِضَافَةُ الحَمْدِ إِلَى اللهِ إِضَافَةُ مِلْكٍ وَاسْتِحْقَاقٍ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الحَمْدَ إِلَّا اللهُ، وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِ حَقَّ الثَّنَاءِ سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الثَّنَاءَ تَابِعٌ لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَا يَعْرِفُ اللهَ إِلَّا اللهُ، فَلَا يُثْنِي حَقَّ الثَّنَاءِ سِوَاهُ.

معاني اسم الجلالة الله

وَ«اللهُ»[1] اسْمٌ لِذَاتِ المَعْبُودِ الحَقِّ الغَنِيِّ عَنِ العِلَّةِ وَالفَاعِلِ، المَوْصُوفِ بِصِفَاتِ الأُلُوهِيَّةِ[2].

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الظَّاهِرُ الرُّبُوبِيَّةِ بِالدَّلَائِلِ، المُحْتَجِبُ عَنِ الكَيْفِيَّةِ وَالأَوْهَامِ.

= وقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الحمد لله بكل محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم»، بخلاف الإنشاء مع العهد فإنهما متنافيان لقدم المعهود وحدوث الإنشاء، والله أعلم. (ج١/ص٥).

(١) **قال الشيخ زروق** في شرح الأسماء الحسنى: هذا الاسم جامعٌ لمعاني الأسماء وحقائقها، وقد اختلف في كونه مشتقا أو مرتجلا، وعلى كلٍّ فهو للذات الكريمة جارٍ مجرى الأعلام لاختصاصه، وقد فسَّره بعض المشايخ بأنّ مدلوله ما تعنو له الوجوه والقلوب عند موقف العقول فتتألَّهُ فيه أي: تَتَحَيَّرُ، وتَتَأَلَّهُ أيْ: تتعَبَّدُ له. (ق٣/أ).

(٢) **قال الإمام السنوسي**: الألوهية: عبارة عن كون وجود مولانا ـ جل وعز ـ واجبا غنيا عن الفاعل، وأن كل ما سواه مفتقر إليه. وإن شئت قلت: الألوهية: هي استغناء مولانا ـ جل وعز ـ عن غيره، واحتياج كل ما سواه إليه. وبالجملة فهي عبارة عن كونه خالقا وليس بمخلوق. ولا نزاع بين أهل الإسلام في أن تدبير العالَم كله، وخلق الأجسام، واستحقاق العبادة، وقِدَم الذات القائمة بنفسها، كلها من خواص الألوهية، ومعرفة سائر الخواص تتوقف على تحقيق مذهب أهل السنة. ثم الخواص منها ما هو شرعي كاستحقاق العبادة من الصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك، ومنها ما هو عقلي كوجوب القدم والبقاء له تعالى في ذاته وصفاته (شرح العقيدة الوسطى، ص ٢٠٨).



وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: المَوْصُوفُ بِالجَلَالِ وَالكَمَالِ، المُنَزَّهُ عَنِ النَّقْصِ وَالمِثَالِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الَّذِي تَقَدَّسَتْ عَنْ سِمَةِ الحَوَادِثِ ذَاتُهُ، وَتَنَزَّهَتْ عَنِ التَّشْبِيهِ بِسِمَةِ الجُثَّةِ صِفَاتُهُ، وَشَهِدَتْ بِوُجُودِهِ مُبْدَعَاتُهُ، وَدَلَّتْ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ آيَاتُهُ.

وَكَانَتِ العَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا لَا تُطْلِقُ هَذَا الاسْمَ إِلَّا عَلَى المَعْبُودِ الحَقِّ، وَكَذَا «الإِلَهُ» بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَتَقُولُ فِي كُلِّ مَعْبُودٍ «إِلَهٌ»، سَوَاءٌ عُبِدَ بِحَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ، وَإِنَّمَا يَأْتُونَ بِهِ مُضَافًا فِي الغَالِبِ، ثُمَّ أَقَرَّ الإِسْلَامُ الأَوَّلَيْنِ، وَنَفَى الثَّالِثَ.

وَأَجَازَتِ النَّصِيْرِيَّةُ وَالإِسْحَاقِيَّةُ[1] إِطْلَاقَ الإِلَهِ عَلَى مَشَايِخِهِمْ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ شَرْعًا لِإِيهَامِهِ، مَعَ مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ المُسَاوَاةِ.

ثُمَّ اسْمُ الجَلَالَةِ لَمْ يَتَسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى، فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى الأَعْلَامِ. وَفِي كَوْنِهِ مُرْتَجَلًا أَوْ مُشْتَقًّا قَوْلَانِ[2]، وَعَلَى الاشْتِقَاقِ فَفِي وَجْهِ الاشْتِقَاقِ عَشَرَةُ

---

(١) قال الشهرستاني: النصيرية والإسحاقية من جملة غلاة الشيعة، والنصيرية: أتباع أبي شعيب محمد بن نصير البصري النميري (ت٢٧٠هـ) كان يدعي أنه نبيٌّ بعثه أبو الحسن العسكري الإمام الحادي عشر، والإسحاقية أحدثها إسحاق بن زيد بن الحارث، كان يثبت لعلي بن أبي طالب شركة مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم اتفقا على أن الله حلَّ في عليٍّ. (راجع الملل والنحل، ج١/ص٢٢٠ - ٢٢٢ تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن فاغور، ط٣ دار المعرفة).

(٢) وقال الإمام الواحدي: وأكثر العلماء على أن هذا الاسم ليس بمشتق، وأنه اسم تفرّد به البارئ سبحانه، يجري في وصفه مجرى أسماء الأعلام، لا يشركه فيه أحد؛ قال الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي: هل تعلم أحداً يسمى الله غيره. ومعناه: المستحقُّ للعبادة، وذو العبادة، الذي إليه توجَّهُ العبادة، وبها يقصدُ. (التفسير الوسيط، ج١/ص٦٣، ٦٤).

أَقْوَالٍ، ذَكَرَهَا «القُشَيْرِيُّ»[1] وَغَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنَّ جَمِيعَ الأَسْمَاءِ تَصْلُحُ لِلتَّخَلُّقِ، إِلَّا هَذَا الاسْمُ فَإِنَّهُ لِلتَّعَلُّقِ.

من شروط استجابة الدعاء بالاسم الأعظم

وَقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ اسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الخَلْقَ كُلَّهُمْ يَسْأَلُونَ وَلَمْ يُجَبْ مِنْهُمْ إِلَّا القَلِيلُ، فَيُجَابُ بِأَنَّ الذِّكْرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ اسْتِشْعَارُ عظَمَةِ الرُّبُوبِيَّةِ وَذِلَّةِ العُبُودِيَّةِ فَهُوَ لَغْوٌ، وَغَالِبُ أَحْوَالِ الخَلَائِقِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ حظُوظَهُمْ مُجَرَّدَةً عَنِ الِافْتِقَارِ وَالتَّعْظِيمِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**المُبْدِئ المُعِيد**).

معاني اسمه تعالى المبدئ المعيد

قُلْتُ: يَعْنِي مُبْدِئَ الخَلْقِ، أَيْ: مُظْهِرِهِمْ مِنَ الْعَدَمِ، وَمُعِيدِهِمْ بَعْدَ عَدَمٍ ثَانٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧]، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] الآيَةُ.

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الحَسَنِ الحَرالِيُّ»[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالوَارِدُ مِنْ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ الكَرِيمَيْنِ صِيغَةُ الفِعْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[البروج: ١٣] فَالمُبْدِئُ مِنَ الإِبْدَاءِ وَهُوَ الإِظْهَارُ عَلَى وَجْهِ التَّطْوِيرِ المُهَيَّإِ لِلْإِعَادَةِ، وَهُوَ الرُّجُوعُ عَلَى

---

(١) راجع شرح الأسماء الحسنى للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، ص٥٦ طبعة ٢ دار آزال.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرالّي التجيبي (ت٦٣٨هـ) مفسّر، عالم بالأصول والكلام والتصوف، من علماء المغرب، ما من علم إلا له فيه تصنيف. من مصنفاته: «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل»، قال ابن حجر: جعله قوانين كقوانين أصول الفقه. (راجع الأعلام للزركلي، ج٤/ص٢٥٦).



مَدْرَجِ تَطْوِيرِ البَدْءِ، فَهُوَ تَعَالَى بَدَأَ الخَلْقَ عَلَى حُكْمِ مَا يُعِيدُهُمْ عَلَيْهِ، فَهُوَ بِذَلِكَ المُبْدِئُ المُعِيدُ، وَإِنَّمَا قِيلَ فِيهِمَا: إِنَّهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الأَوَّلِ يَتِمُّ بِالثَّانِي».

يُرِيدُ: وَمُقْتَضَى الثَّانِي يَتَوَقَّفُ عَلَى الأَوَّلِ؛ إِذْ لَا إِعَادَةَ إِلَّا بِبِدَايَةٍ وَإِبْدَاءٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: **(الفَعَّالِ لِمَا يُرِيدُ)** لَا حَجْرَ عَلَيْهِ فِي بِدَايَةٍ وَلَا إِعَادَةٍ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، كَمَا يَشَاءُ، مَتَى يَشَاءُ، فَبَطَلَ القَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ وَالتَّعْلِيلِ.

قَالَ فِي «الحِكَمِ»: «عَلِمَ أَنَّ العِبَادَ يَتَشَوَّفُونَ إِلَى ظُهُورِ سِرِّ العِنَايَةِ[1] فَقَالَ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ خَلَّاهُمْ وَذَلِكَ لَتَرَكُوا العَمَلَ اعْتِمَاداً عَلَى الأَزَلِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، إِلَى المَشِيئَةِ يَسْتَنِدُ كُلُّ شَيْءٍ، وَلَيْسَتْ تَسْتَنِدُ هِيَ إِلَى شَيْءٍ»[2]. انتهى.

فائدة في براعة الاستهلال

وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الطَّالِعَةُ إِثْبَاتَ البَدْءِ وَالإِعَادَةِ وَالفِعْلِ بِالاخْتِيَارِ، وَذَلِكَ جُمْلَةُ مَا يَدُورُ عَلَيْهِ الاعْتِقَادُ[3]، فَالإِتْيَانُ بِهِمَا مِنْ بَرَاعَةِ ....

---

(١) قال الشيخ زروق: سرُّ العناية: الوجه الذي من أجله كان اعتناء الحقّ تعالى ببعض عباده حتى خصَّهم بما لم يخصّ به غيرهم، ويسمى ذلك سرُّ القدر، وهو ممنوعٌ عن أفهام الخلق بحقيقته، وإن كان يظهر لبعضهم لمعات منه، فالحكمُ الجامعُ له الرجوع إلى المشيئة. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية ص٢٤٦ تحقيق نزار حمادي، ط١ دار ابن حزم).

(٢) راجع الحكم العطائية لابن عطاء الله السكندري، ضمن الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية للشيخ زروق، (ص٢٤٦) تحقيق نزار حمادي، ط١ دار ابن حزم.

(٣) قال القاضي البيضاوي: فنّ الاعتقاد ينشعب إلى ستة عشر شعبة: طلبُ العلم، ومعرفةُ الصانع، وتنزيهه عن النقائص وما يتداعى إليها، والإيمان بصفات الإكرام مثل الحياة والعلم والقدرة، والإقرار بالوَحدانية، والاعتراف بأن ما عداه صنعُه لا يوجَدُ ولا يُعدَم إلا بقضائه=

الاسْتِهْلَالِ[1] وَمِنْ كَمَالِ الخُطْبَةِ؛ إِذْ شَرْطُهَا الكَمَالِيُّ أَنْ تَحْتَوِيَ اخْتِصَارًا عَلَى مَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ الكِتَابُ مُطَوَّلًا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ: **(ذِي العَرْشِ المَجِيدِ وَالبَطْشِ الشَّدِيدِ)** تَنْبِيهٌ عَلَى كَمَالِ العَظَمَةِ وَالجَلَالِ لِأَنَّ العَرْشَ أَعْظَمُ المَخْلُوقَاتِ صُورَةً، فَالإِضَافَةُ إِلَيْهِ تُنْبِئُ عَنْ عَظَمَةِ مَنْ هُوَ لَهُ عَلَى قَدْرِ عَظَمَتِهِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ لَهُ ثَلَاثُمائَةً وَسِتِّينَ قَائِمَةً، بَيْنَ كُلِّ قَائِمَتَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسمائَةِ عَامٍ لِلرَّاكِبِ المُجِّدِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرَضِينَ وَالكُرْسِيَّ إِذَا مُدَّ كُلُّ ذَلِكَ بَعْضُهُ إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ يَكُونُ فِيهِ كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي فَلَاةٍ، فَالمَالِكُ لَهُ مَالِكٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَمُلْكُهُ أَعْظَمُ جَلَالَةً مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَمَعْنَى «المَجِيد»: الرَّفِيعُ القَدْرِ، وَهُوَ مِنَ المَجْدِ، قَالَ الشَّيْخُ «**نَاصِرُ الدِّينِ المِشذَّالِيُّ**»[2]: وَالمَجْدُ لُغَةً: اجْتِمَاعُ أَوْصَافِ الكَمَالِ مَعَ الاتِّسَاعِ وَالكَثْرَةِ، وَمِنْهُ

= وقدَره، والإيمان بملائكته المطهَّرة عن الرِّجْسِ المعتكفين في حظائر القدس، وتصديق رسله المؤيَّدين بالآيات في ادعاء النبوَّة، وحسن الاعتقاد فيهم، والعلم بحدَث العالَم، واعتقاد فنائه على ما ورد به التنزيلُ، والجزمُ بالنشأة الثانية، وإعادة الأرواح إلى الأجساد، والإقرار باليوم الآخر، أعني بما فيه من: الصراط، والحساب، وموازنة الأعمال، وسائر ما تواتر عن الرسول ﷺ، والوثوق على وعد الجنة وثوابها، واليقينُ بوعيد النار وعقابها. (تحفة الأبرار في شرح المصابيح، ص ١١١)

(١) براعة الاستهلال، في الأصل: هي أن توضع اليد فوق الحاجب لطلب الهلال. وفي اصطلاح علم البديع: هي كون الابتداء مناسبا للمقصود بأن تُجعَل الديباجة مشتملة على الإشارة إلى مقاصد الفن والدلالة عليها. (انظر حاشية أحمد الجندي على شرح السعد على العقائد النسفية، ص٧)

(٢) هو الشيخ أبو عليّ ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق المشذالي (ت٧٣١هـ) الفقيه الحافظ المشارك في المنطق والعربية، له شرح على رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني، ومنه ينقل الشيخ زروق. (راجع نيل الابتهاد للتنبكتي، ص ٣٤٤)



قَوْلُ العَرَبِ: مَجَدَتِ الْمَاشِيَةُ، إِذَا وَجَدَتْ رَوْضَةً خَصِيبَةً.

معنى المجد في حق الله تعالى

ثُمَّ قَوْلُهُ: «المَجِيد» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلَّهِ، فَتَكُونُ الدَّالُ مَضْمُومَةً، أَيْ: هُوَ تَعَالَى مَجِيدٌ عَلَى الإِطْلَاقِ مَجْدًا ذَاتِيًّا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ وَلَا مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلْعَرْشِ فَيَكُونُ بِكَسْرِ الدَّالِ رِوَايَةً، وَيُحْمَلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِالعَرْشِ وَهُوَ عِظَمُ صُورَتِهِ وَقَهْرِهِ لِمَا تَحْتَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ فَضْلُهُ وَفَضِيلَتُهُ[1]؛ إِذْ فِي الوُجُودِ مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ كَالرُّوحِ، حَتَّى قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو الحَجَّاجِ الأَقْصُرِي**»[2]: «العَرْشُ وَالكُرْسِيُّ يَدِقَّانِ فِي تِرْسِي».

وَفِي «**الحِكَمِ**»: «وَسِعكَ الكَوْنُ مِنْ حَيْثُ جُثْمَانِيَّتُكَ، وَلَمْ يَسَعْكَ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُ رُوحَانِيَّتِكَ»[3]، فَافْهَمْ، وَاعْرِفْ مَوْقِعَ ....

---

(١) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: العرشُ في اللغة: عبارة عما علا وارتفعَ، ومنه: ﴿جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، والمراد هنا مخلوقٌ عظيم جامع للكائنات، الكرسي والسموات في جنبه كحلقة ملقاة في فلاة، هو أجلّ المخلوقات وأعلاها منصبا وأشرفها قَدْرًا سوى بني آدم والملائكة، فهو فوق العالم كله في الجلالة والرفعة، لكنّ رفعته وجلالته إنما هي بجعل من الله له، لا بذاته ولا لذاته ولا من ذاته، فهو وإن كان رفيعا جليلا فرِفْعَةُ الحقِّ تعالى وجلالته فوقه لأنها من ذاته بذاته لذاته. (شرح الرسالة الفقهية، ج١/ص٢٩).

(٢) هو: يوسف بن عبد الرحيم بن يوسف بن عيسى الزاهد، المعروف بأبي الحجاج الأقصري، ولد ببغداد أوائل القرن السادس الهجري وتوفي بالأقصر سنة ٦٤٢ هـ، صوفي مصري، يرجع نسبه إلى الإمام الحسين بن علي.

(٣) قال الشيخ زرُّوق في الشرح الخامس عشر في شرح هذه الحكمة العطائية: خروجُ روحانيتك عن أن يسعها الكون من ثلاثة أوجه، **الأول**: بوجود العلم والمعرفة المحيطة به وبغيره من الكائنات. **الثاني**: تعلق الروح بالعلم بجلال الحقّ الذي لا مطمع للجسم فيه إلا بواسطتها. **الثالث**: اتساع النظر وامتداده لما لا يسلّمه وجود الجسمانية في الجملة وهي المعاني. (مفتاح الإفادة لذوي العقول والهمم على معاني ألفاظ كتاب الحكم، ص ٣٤٠ تحقيق مصطفى مرزوقي، ط١ دار ابن حزم)

الإِضَافَةِ(١)، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَ«البَطْشُ»: القُوَّةُ علَى التَّصَرُفِ بِسُرْعَةٍ، وشِدَّةُ البَطْشِ: جَرَيَانُهُ بِطَرِيقِ القَهْرِ وَالجَلَالِ وَالعَظَمَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (**الهَادِي صَفْوَةَ العَبِيدِ إِلَى المَنْهَجِ الرَّشِيدِ وَالمَسْلَكِ السَّدِيدِ**) يَعْنِي الَّذِي هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالعَمَلُ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ.

و«الصَّفْوَةُ»: المُخْتَارُ الخَالِصُ، وَالمُرَادُ هُنَا المُؤْمِنُونَ، طَائِعُهُمْ وَعَاصِيهِمْ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] الآية، قِيلَ: المُرَادُ بِالكِتَابِ: كَلِمَةُ الإِخْلَاصِ. وَإِنَّمَا قَدَّمَ الظَّالِمَ لِئَلَّا يَقْنطَ، وَأَخَّرَ السَّابِقَ لِئَلَّا يُعْجَبَ.

وَقَدْ أَشَارَ الإِمَامُ بِمَا ذَكَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٧ ـ ٨] الآيَةُ.

فـ«المَنْهَجُ الرَّشِيدُ» هُوَ الإِيمَانُ وَالإِسْلَامُ وَالعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُمَا؛ لِأَنَّ المَنْهَجَ: الطَّرِيقُ، وَالرَّشِيدُ: الَّذِي فِيهِ الرُّشْدُ، أَيْ: السَّلَامَةُ وَالمَنْفَعَةُ. وَ«المَسْلَكُ»: هُوَ مَا يُمْشَى عَلَيْهِ مِنَ المَنْهَجِ، فَهُوَ خَاصٌّ بَعْدَ عَامٍّ، وَ«السَّدِيدُ»: الحَسَنُ الجَمِيلُ.

---

(١) يعني إضافة الروح إلى الله تعالى في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٢٨ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨ ـ ٢٩].



لا يوجد مؤمن يحب الكفر والفسوق والعصيان

فَالمَنْهَجُ: الإِيمَانُ وَالإِسْلَامُ، وَالمَسْلَكُ مِنْهُ طَرِيقُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وَالهِدَايَةُ لِذَلِكَ بِتَحْبِيبِهِ وَتَزْيِينِهِ وَتَكْرِيهِ ضِدِّ ذَلِكَ وَهُوَ الكُفْرُ وَالفُسُوقُ وَالعِصْيَانُ، فَلَا يُوجِدُ مُؤْمِنٌ يُحِبُّ شَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَةِ، طَائِعًا كَانَ أَوْ عَاصِيًا، وَذَلِكَ هُوَ الرُّشْدُ الَّذِي لَا سَفَهَ فِيهِ، وَتَحْبِيبُ ذَلِكَ وَتَزْيِينُهُ مَعَ خَلْقِ القُدْرَةِ عَلَيْهِ هُوَ الهِدَايَةُ.

وَالفَضْلُ: إِعْطَاءُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا اسْتِحْقَاقٍ. وَالنِّعْمَةُ: مَا تَحْصُلُ بِهِ الرَّاحَةُ وَاللَّذَّةُ؛ قَالَ فِي «**الحِكَم**»: «عِنَايَتُهُ فِيكَ لَا لِشَيْءٍ مِنْكَ؛ وَأَيْنَ كُنْتَ حِينَ وَاجَهَتْكَ عِنَايَتُهُ وَقَابَلَتْكَ رِعَايَتُهُ؟! لَمْ يَكُنْ فِي أَزَلِهِ إِخْلَاصُ أَعْمَالٍ، وَلَا وُجُودُ أَحْوَالٍ، بَلْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِلَّا مَحْضُ الإِفْضَالِ، أَوْ عَظِيمُ النَّوَالِ»[1]. انْتَهَى

---

(١) كتب الشيخ زرُّوق في شرح هذه الحكمة العطائية: (**عِنايَتُهُ فيكَ لا لِشَيْءٍ مِنْكَ**) قلت: يقول: اعتناؤه بك حتى أوجدك من العدم، وأمدّك بالنعم وخصّصك بالكرم إذ قال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] ثم حلّاك بالإسلام، وجعلك من أمة محمّد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ليس ذلك لعلّة من أعمالك ولا غيرها، بل من عميم فضله وعظيم إحسانه، كما برهن عليه المؤلف إذ قال: (**وَأَيْنَ كُنْتَ حينَ واجَهَتْكَ عِنايَتُهُ وَقابَلَتْكَ رِعايَتُهُ؟!**) قلت: عنايتُه متوجهةٌ لإيجادك، ورعايته إنما هي بإمدادك، إذ لم تكن شيئا مذكورًا، ولا قوة لك ولا مناصر بعد وجودك، فلولا رعايته ما كنت قائم الوجود، ولولا عنايته بك ما خرجت من العدم إلى الوجود، وكل ذلك بلا سبب منك، ولا حيلة، كما أشار إليه المؤلف إذ قال: (**لَمْ يَكُنْ في أَزَلِهِ إخلاصُ أعْمالٍ**) قلت: وهي الحركات الجسمانية التي ترتب عليها وجود الجزاء في الآجل والمآل. ثم قال: (**وَلا وُجودُ أحْوالٍ**) قلت: وهي الحركات القلبية التي يترتب عليها وجود الإكرام في الحال. فلما انتفيا قبل وجودك انتفى حكمُهما أن تكون علة في مَوجودك، وبقي محضُ الفضل والكرم، كما قال: (**بَلْ لَمْ يَكُنْ هُناكَ إلّا مَحْضُ الإفْضالِ**) قلت: المحض: الخالص الذي لا يداخله شيء، والإفضال: الإعطاء من غير علة ولا سبب في الماضي ولا في المستقبل ولا في الحال. ثم قال: (**وَعَظيمُ النَّوالِ.**) قلت: النوال: العطاء. وعظمته من ثلاثة أوجه: **أحدها**: لا عن عوض ولا لغرض. **الثاني**: أنه عائد على العبد بوجود نفعه، لا على غيره، ففائدته زيادةٌ فيه. **الثالث**: أنه في ذاته بذاته عظيم لذاته؛ إذ هو=



وقوله: (**الْمُنْعِمِ عَلَيْهِمْ بَعْدَ شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ بِحِرَاسَةِ عَقَائِدِهِمْ مِنْ ظُلُمَاتِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ**).

أول واجب على المكلَّف: الإيمانُ الجازم

يَعْنِي: فَهُوَ إِنْعَامٌ بَعْدَ الهِدَايَةِ بِمَا يَدْفَعُ النَّقْصَ وَالغِوَايَةَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الوَاجِبَ أَوَّلًا إِنَّمَا هُوَ الإِيمَانُ الجَازِمُ، ثُمَّ النَّظَرُ فِي مَا يَحْفَظُهُ مِنَ البُرْهَانِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ «**ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ**» بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فَأَمَرَهُ بِالقِرَاءَةِ بِاسْمِ رَبِّهِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الخَلْقِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّصَرُّفِ وَالتَّدْبِيرِ(١).

وَمَعْنَى «شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ» قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، سُمِّيَتْ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ تَغْلِيبًا لِلْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ، أَوْ لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا وَمُقَيَّدَةٌ بِهَا.

= استئناف الوجود وإقامته من غير علة بحال. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٢٤٤ - ٢٤٥).

(١) نص كلام ابن أبي جمرة: قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١ - ٢] فيه دليل لمن ذهب من العلماء إلى أن أوّل الواجبات الإيمان، دون النظر والاستدلال، وأن النظر والاستدلال شرطُ كمالٍ، لا شرط صحة؛ لأن قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ تمّت به الفائدة وحصل به الإيمان المجزئ، وقوله بعد ذلك: ﴿الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ هو طلب النظر والاستدلال، وهو زيادة كمال الإيمان لأن الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أكمل الناس إيمانًا، ولم يفرض الله عَزَّوَجَلَّ على الناس على أيديهم إلا الإيمان المجزئ، وبقي الكمال يَهَبُهُ الله لمن يشاء من أتباعهم. (بهجة النفوس، ج١/ص١٣ مطبعة الصدق الخيرية، ط١. ١٣٤٨هـ).

قال ابن أبي جمرة أيضًا في شرحه على صحيح البخاري تعليقا على قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله**»: فيه دليل لمن يقول بأنَّ أول الواجبات الإيمانُ، دون نظرٍ ولا استدلال؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لما أن ذكر لهم الإيمان لم يذكر لهم بعده نظرا ولا استدلالًا. (بهجة النفوس، ج١/ص٩٨).



وَ«الحِرَاسَةُ»: الحِفْظُ وَالرِّعَايَةُ عَنِ التَّفَلُّتِ وَالضَّيَاعِ.

وَ«العَقَائِدُ» جَمْعُ عَقِيدَةٍ، وَهُوَ مَا يُجْزَمُ بِهِ مِنَ الحَقَائِقِ وَغَيْرِهَا.

وَ«الظُّلُمَاتُ» جَمْعُ ظُلْمَةٍ، وَهِيَ مَا يَحْجُبُ عَنْ رُؤْيَةِ الشَّيْءِ فَيَكُونُ مَانِعًا عَنْ إِدْرَاكِهِ، وَاسْتُعِيرَ ذَلِكَ لِلتَّشْكِيكِ الَّذِي هُوَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ خَاطِرَيْنِ لَا أَرْجَحِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، وَهُوَ التَّرْدِيدُ وَالتَّرَدُّدُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: **(السَّائِقِ لَهُمْ إِلَى اتِّبَاعِ رَسُولِهِ المُصْطَفَى ﷺ وَاقْتِفَاءِ آثَارِ صَحْبِهِ الأَكْرَمِينَ المُكْرَمِينَ بِالتَّأْيِيدِ وَالتَّسْدِيدِ)**.

المقصود من العلم اتباع الرسول ﷺ

يَعْنِي أَنَّ المُنْعِمَ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ الَّتِي هِيَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ» وَحِرَاسَتِهَا عَنْ ظُلُمَاتِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ قَدْ سَاقَهُمْ بِذَلِكَ إِلَى اتِّبَاعِ الرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ إِتْمَامًا لِإِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ وَتَحَقُّقًا بِمَا لَدَيْهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ المَقْصُودُ وَالمُرَادُ مِنَ العِلْمِ المُحَقَّقِ وَالاعْتِقَادِ، فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللهَ لَا يَسْأَلُ الخَلْقَ عَنْ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَلَا عَنْ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَإِنَّمَا يَسْأَلُهُمْ عَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ»[1]، قَالَ فِي «لَطَائِفِ المِنَنِ»[2]: «فَاطْلُبْ رَبَّكَ مِنْ حَيْثُ يَطْلُبُكَ».

فضل اقتفاء آثار الصحابة رضي الله عنهم

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات: ٥٦]، وَكُلُّ العِبَادَةِ فِي اتِّبَاعِ الشَّارِعِ، وَلَا وُصُولَ لَنَا إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِاقْتِفَاءِ آثَارِ صَحْبِهِ لِأَنَّهُمْ أَنْصَارُ الدِّينِ وَحَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ[3]، فَهُمُ القُدْوَةُ فِيمَا فَعَلُوهُ، وَالعُدُولُ فِيمَا

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو كتاب لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه أبي الحسن، تأليف الشيخ العارف بالله ابن عطاء الله السكندري، حققه الدكتور عبد الحليم محمود، وطبعته دار المعارف.

(٣) الشَّرْعُ: وَضْعٌ إلهيٌّ يَعْرِفُ العبادُ به أحكامَ عقائدهم وأقوالهم وأفعالهم وما به صلاحهم=



نَقَلُوهُ، وَالأُسْوَةُ فِيمَا انْتَحَلُوهُ؛ لِأَنَّهُمُ الأَكْرَمُونَ بِتَحَقُّقِ هُدَاهُمْ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وَكَوْنُهُمْ مُكْرَمِينَ بِالتَّأْيِيدِ ـ أَيْ: بِالنَّصْرِ الإِلَهِيِّ ـ وَالتَّقْوِيَةِ الرَّبَّانِيَّةِ مَعْلُومٌ مِنْ سِيَرِهِمْ، مُشَاهَدٌ مِنْ أَخْبَارِهِمْ، وَبِالتَّسْدِيدِ الَّذِي هُوَ مُوَافَقَةُ الحَقِّ فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، فَالاقْتِدَاءُ بَهَدْيِهِمْ وَاجِبٌ، وَاقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ ـ أَيِ اتِّبَاعُ مِنْ غَيْرِ اعْوِجَاجٍ وَلَا حَيْدَةٍ ـ لَازِمٌ، كَمَا قِيلَ:

وَاسْلُكْ مَسَالِكَهُمْ وَانْهَجْ مَنَاهِجَهُمْ ... وَأَلْقِ عَصَاكَ فَهَذَا جَانِبُ الوَادِي

معنى الرسول لغة وشرعا

وَ«الرَّسُولُ» لُغَةً: السَّفِيرُ المُصْلِحُ، وَشَرْعًا: السَّفِيرُ بَيْنَ اللهِ وَعِبَادِهِ لِتَبْلِيغِ أَحْكَامِهِ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ كُلُّ رَسُولٍ لِلَّهِ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّ هَذَا بَعِيدٌ مِنَ السِّيَاقِ وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ.

وَ«المُصْطَفَى»[1]: المُخْتَارُ مِنَ الخِيَارِ، فَمَعْنَاهُ: خِيَارُ الخِيَارِ. وَكُلُّ المُرْسَلِينَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَخَصَّهُمْ فِي ذَلِكَ نَبِيُّنَا ﷺ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**أَنَا سَيِّدُ**[2]

= ونجاتهم في معادهم، وتلك الأحكامُ هي الشريعةُ، وقد يطلق الشرعُ على تلك الأحكام نفسها.

(١) «**المُصْطَفَى**» اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ، وَمَعْنَاهُ الَّذِي فَضَّلَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى سَائِرِ الأَبْرَارِ، وَاصْطَفَاهُ مِنْ صَفْوَةِ الأَخْيَارِ، فَهُوَ اللُّبُّ مِنَ العَالَمِينَ، وَنُخْبَةُ الخَلْقِ أَجْمَعِينَ، خَصَّهُ مَوْلَاهُ عَزَّ وَجَلَّ بِخَصَائِصَ لَمْ يُعْطِهَا لِنَبِيٍّ قَبْلَهُ، وَحَاطَهُ بِعِنَايَةٍ رَبَّانِيَّةٍ لَمْ يُؤْتِهَا أَحَدًا بَعْدَهُ. (تحفة المحبين، بأسماء سيد المرسلين، تأليف نزار حمادي، ص ٤٠).

(٢) قال القاضي **عياض**: السيِّدُ: الذي يفوق قومَهُ، من السيادة والسؤدد، وهي الرياسة والزعامة ورفعة القدر لأنه عليه الصلاة والسلام سيد ولد آدم في الدنيا والآخرة، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «قوموا إلى سيدكم» أي: زعيمكم وأفضلكم، ومنه قوله: «إن ابني=



وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»[1] الحَدِيثُ.

تعريف الصحابي

وَ«صَحْبُهُ»: أَصْحَابُهُ، أَيْ: مَنِ اجْتَمَعَ بِهِ مُؤْمِنًا بِهِ، عِنْدَ جُمْهُورِ المُحَدِّثِينَ. وَقِيلَ: وَغَزَا مَعَهُ الغَزْوَةَ وَالغَزْوَتَيْنِ. وَقِيلَ: مَنْ لَازَمَهُ مُدَّةً أَوْ وُلِدَ فِي زَمَانِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَسَيَأْتِي الكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

وَيَكْفِي فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَحْقِيقِ مَا لَدَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾[الفتح: ٢٩] الآيَةُ، وَسَيَأْتِي فِي ذَلِكَ مَزِيدٌ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ وَالكَلَامِ عَلَيْهِمْ، وَمِنَ اللهِ التَّيْسِيرُ وَالفَتْحُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ[2].

ثُمَّ قَالَ: (**المُتَجَلِّي لَهُمْ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِمَحَاسِنِ أَوْصَافِهِ الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا**

= هذا سيّدٌ». وقيل: هو الحليم الذي لا يغلبه غضبه، وسيد المرأة: بَعْلُها، والسيِّدُ أيضا: العابِدُ، والسيِّدُ: الكريم. (مشارق الأنوار، ج٢/ص٢٣٠)

قال الإمام السنوسيُّ: أمرَهُ اللهُ تعالى أن يقول هذا نصيحةً للأمّة ليعرفوا حقَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيُحِبُّوه ويعظِّمُوه ويمتثلوا أمرَه ويتقرَّبوا إليه بالصَّلاة والمدح له، وإعمال المطي في زيارة قبره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاغتباط بذلك، وكثرةِ حمد الله تعالى على التوفيق لاتباعه فيكثر بذلك ثوابهم وترفع درجاتهم، ويتخلصوا بذلك من أهوال الدنيا والآخرة. والسيِّدُ: الفائق قومه، المفزوع إليه في الشدائد. وخص يوم القيامة ـ وإن كان سيدهم أيضا في الدنيا ـ لخلوص ذلك اليوم له بلا منازع؛ لأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وجميع أولاده تحت لوائه. (مكمل الإكمال، ج١/ص٣٦٣).

قال الشيخ أبو الحسن السنديُّ: قال ذلك إما لأنه أوحي إليه ليُعرَفَ قَدْرُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وزادُه قدراً وجاهاً لديه، أو لأنه قصد به التحديث بالنعمة، والله تعالى أعلم. (حاشية على البخاري، ج٢/ص١٠١).

(١) مسلم في الفضائل، باب تفضيل نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جميع الخلائق.

(٢) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: يجبُ تعظيمُ الصحابة وتوقيرهم والكفّ عن القدح فيهم لأن الله تعالى قد عظّمهم، فقال عز من قائل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾[الفتح: ٢٩]. (شرح الرسالة، ج١/ص٦٨).

مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ).

معنى تجلي الله تعالى لعباده

يَعْنِي أَنَّ الْمُنْعِمَ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ وَحِرَاسَتِهَا عَنِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ، السَّائِقَ إِلَى اتِّبَاعِ الرَّسُولِ وَصَحْبِهِ فِي عِلْمِهِمْ وَنَظَرِهِمُ السَّدِيدِ، هُوَ الْمُتَجَلِّي لَهُمْ بِمَا عَرَفُوا بِهِ وُجُودَ صِفَاتِهِ وَعَظَمَةَ صِفَاتِهِ، الَّتِي هِيَ أَفْعَالُهُ الدَّالَّةُ عَلَى ثُبُوتِ أَوْصَافِهِ بِآثَارِهَا، وَعَلَى ذَاتِهِ بِلُزُومِهَا.

قَالَ فِي «الحِكَمِ»: «دَلَّ بِوُجُودِ آثَارِهِ عَلَى وُجُودِ أَسْمَائِهِ[1]، وَبِوُجُودِ أَسْمَائِهِ عَلَى ثُبُوتِ أَوْصَافِهِ[2]، وَبِوُجودِ أَوْصَافِهِ عَلَى وُجُودِ ذَاتِهِ[3]؛ إِذْ مُحَالٌ أَنْ يَقُومَ الوَصْفُ بِنَفْسِهِ[4]». انتهى.

فَالأَوْصَافُ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا، وَعَلَى الأَفْعَالِ بِظُهُورِ آثَارِهَا، فَهِيَ مِصْبَاحٌ فِي مِشْكَاةِ الكَوْنِ، تَظْهَرُ بِهَا زُجَاجَةُ الفِعْلِ كَمَا يَظْهَرُ

---

(١) **قال الشيخ زروق**: آثاره تعالى في خلقه كالإعزاز والإذلال والإغناء والإفقار والتقوية والتضعيف والتكريم والإهانة والتعظيم والتحقير، إلى غير ذلك من النِّسَب التي يشعر وجودُها بمعاني الأسماء، كالانتقام بـ«المنتقم»، والتوبة بـ«التواب»، إلى غير ذلك. (مفتاح الإفادة، ص ٤٣٤).

(٢) **قال الشيخ زروق**: وذلك لأن ما ظهر من نسب الأسماء ومعانيها راجع لها؛ لأنه لا أثر إلا بها؛ إذ لا إبراز إلا بقدرة، ولا تخصيص إلا بإرادة، ولا إتقان إلا بعلم، ولا تصرُّف دون حياة، فكلُّ نسبةٍ ظهرت راجعة لهذه الأوصاف. (مفتاح الإفادة، ص ٤٣٥).

(٣) **قال الشيخ زروق**: لأن الأوصاف معانٍ، والمعنى لا يقوم بنفسه ولا بمثله، بل بذات تليق به؛ إذ لا تعقل صفةٌ بدون موصوفها، ولا موصوفٌ بوصف لا يناسب حُكْمَ وجوده. (مفتاح الإفادة، ص ٤٣٤).

(٤) قال الشيخ زروق: لأن المعنى لا يعقل بذاته في ذاته من حيث ذاته خارجيا إلا بما قام به، وإلا فلا قيام له بنفسه. ومحال أيضا أن يقوم المعنى بالمعنى. فلزم إثبات ذات غير مشبَّهة بالذوات ولا معطَّلة عن الصفات. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٣٤٠).



بِهَا وُجُودُ الفَاعِلِ بِكَمَالِ أَوْصَافِهِ.

فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ، وَتَعَرَّفْ مَعَانِيهِ وَمَبَانِيهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، تَجِدْ لِلْمَعْرِفَةِ سِرَاجًا، وَلِلتَّحْقِيقِ مِعْرَاجًا، وَلِلسُّلُوكِ مِنْهَاجًا، وَرَبُّكَ الفَتَّاحُ العَلِيمُ[١].

وَقَوْلُهُ: «الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» يَعْنِي الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا مِنْ حَيْثُ العِلْمُ وَالمَعْرِفَةُ إِلَّا مَنْ أَلْقَى سَمْعَ قَلْبِهِ لِنَاطِقَاتِ الكَوْنِ حِسًّا وَمَعْنًى، «وَهُوَ شَهِيدٌ» أَيْ: حَاضِرٌ لِفَهْمِ الخِطَابِ مِنْ لِسَانِ الحَالِ وَالمَقَالِ، فَيَجِدُ مِنْ كُلِّ نَاطِقٍ وَصَامِتٍ نَفْحَةً إِلَهِيَّةً بِحَسْبِ حَالِهِ وَمَقَالِهِ.

معنى العجز عن الإدراك إدراك

وَلَيْسَ مُرَادُهُ بِإِدْرَاكِهَا وُجُودَ الإِحَاطَةِ بِهَا لِأَنَّهَا لَا تُمْكِنُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَلِهَذَا قِيلَ: «**العَجْزُ عَنِ الإِدْرَاكِ إِشْرَاكٌ، وَالعَجْزُ عَنْ دَرْكِ الإِدْرَاكِ إِدْرَاكٌ**»[٢]، بَيَانُهُ أَنَّ العَجْزَ عَنْ إِدْرَاكِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ

---

(١) أشار الشيخ زروق إلى بعض وجوه ذلك التأمل فقال: المشكاة: الكونُ، والمصباح: الصفاتُ، والزجاجة: الفعلُ، وصفاؤُها إشارة لأنها مظهرة المشكاةِ والمصباح، والشجرة المباركة: الحقيقة الإلَهية، ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ﴾ جمالية، ﴿وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ جلالية، بل هي كمالية، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ الذي هو نِسَبُ الأسماء، وظهورُها الذي به ظهور معاني الصفات ﴿يُضِيٓءُ﴾ أي يَظهر ويُظهِر ما وراءه من النِّسَب والصِّفات، ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ﴾ أي المصباح ﴿نَارٌ﴾ الفكرة، فإنه يضيء ويظهَر ما به ظهورُه على ما هو. ألا ﴿نُّورٌ﴾ من الأسماء ﴿عَلَىٰ نُورٍ﴾ من الصفات في نور من الأفعال، ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ فيرى وجودَ الحَقِّ في الخَلْقِ، من غير حلولٍ ولا اتحادٍ ولا تشبيه ولا إلحادٍ، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]، بل يبقى في ظلمة الأكوان يدور. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٤٨ ـ ٤٩).

(٢) الدَّرْكُ: أقصى قعر الشيء كالبحر ونحوه. وعلى هذا فالمراد بدرك الإدراك: أقصى مراتب الإدراك وهو إدراكه تعالى بالكنه والحقيقة، فالمعنى: إن عجز العقول عن دَرك كنْه الله تعالى وامتناع حصوله لها هو في الحقيقة إدراك لها إياه تعالى بعنوان تمايزه عن جميع=

مِنْ حَيْثُ الإِثْبَاتُ وَالتَّنْزِيهُ إِشْرَاكٌ لِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَى التَّعْطِيلِ وَنَحْوِهِ، وَالعَجْزُ عَمَّا وَرَاءَ الإِثْبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ فِي عَيْنِ التَّعْظِيمِ هُوَ الإِدْرَاكُ، وَكَمَا قِيلَ:

لَا يَعْـــرِفُ اللهَ إِلَّا اللهُ فَاتَّئِـــدُوا ... وَالـدِّينُ دِينَـانِ إِيمَـانٌ وَإِشْـرَاكُ

وَلِلْعُقُـــولِ حُـدُودٌ لَا تُجَاوِزُهَـــا ... وَالْعَجْـزُ عَــنْ دَرْكِ الإِدْرَاكِ إِدْرَاكُ

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْخَلْقِ سَبِيلًا إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ»[1] انْتَهَى.

مقصود علم العقائد إثبات الحق وتمييزه من الباطل

وَلِلْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ لَيْسَ هَذَا مَحَلَّهُ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّعَرُّفُ الخَاصُّ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ بِهَذَا العِلْمِ إِثْبَاتُ الحَقِّ وَتَمْيِيزُهُ مِنَ البَاطِلِ، وَمَقْصُودُ التَّصَوُّفِ التَّحَقُّقُ بِمَا عُلِمَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ فِي مَعَدِّ العِيَانِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ عَنِ اللهِ، لَكِنْ هَذَا مِيزَانُهُ الَّذِي لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ، وَبِاللهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

❊ ❊ ❊

= ما سواه؛ وذلك أنه تعالى يمتنع إدراك كنهه، بخلاف ما سواه.

وقد زاد بعضهم فقال: «والبحث عن سر الذات إشراك»، وتفسيره أن البحث عن حقيقة ذات الله صاحب الحقيقة المخفية عن نظر العقول يعتبر إشراكاً، وإنما كان ذلك إشراكا لأنه ليس من شأن المخلوق أن يعرف كنه ذات الخالق تعالى، بل لا يعرف الخالق إلا الخالق، كما قيل: لا يعرف الله إلا اللهُ. فمن أراد البحث عن كنه وحقيقة الله تعالى فكأنه ادّعى أنه إله، وهو إشراك. وأيضا فإن من طلب حقيقة الله تعالى فقد ظنها ممكنة، فكان بذلك معتقدا بألوهية ممكن لا واجب، وهو أيضا إشراك. والله تعالى أعلم.

(١) قال الإمام ابن عرَفة ناظما كلام الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَلَا إِنَّ إِدْرَاكَ الْحَقِيقَــةِ مُعْجِــزٌ ... وَإِدْرَاكَ نَفْسِ الْعَجْزِ عَيْنُ الْحَقِيقَـةِ

كَمَــا قَالَــهُ الصِّــدِّيقُ أَوَّلُ قَائِــلٍ ... بِفِكْـرٍ صَحِيحٍ أَوْ بِحُسْـنِ بَدِيهَـةِ



[مَبْحَثُ صِفَةِ الوُجُودِ]

ثُمَّ قَالَ: (المُعَرِّفِ إِيَّاهُمْ فِي ذَاتِهِ أَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ).

قُلْتُ: مِنْ هُنَا افْتَتَحَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي المَقْصُودِ، فَبَدَأَ بِذِكْرِ أَوْصَافِ الذَّاتِ الكَرِيمَةِ، وَذَلِكَ فَرْعُ العِلْمِ بِثُبُوتِ وُجُودِهَا، وَقَدْ سُئِلَ «أَبُو عَلِيٍّ البُوشَنْجِيُّ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَالَ «إِثْبَاتُ ذَاتٍ غَيْرُ مُشَبَّهَةٍ بِالذَّوَاتِ وَلَا مُعَطَّلَةٍ[1] عَنِ الصِّفَاتِ»[2]. انتهى

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ العُقَلَاءِ فِي إِثْبَاتِ الخَالِقِ[3]، وَإِنَّمَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ بِالخَطَإِ

---

(١) أورده القشيري في رسالته (ص٤). قال الشيخ شهاب الدين الخفاجي: أصل معنى العطل: فَقْدُ الزينة والشغل، والمراد به النفيُ هنا، أي: غير منفيٍّ عنها الصفات كما يقوله المعتزلة هربًا من تعدّد القدماء، والمحذور تعدد ذوات قدماء، لا ذات وصفات. وفيه تشبيه للصفات بالزينة. (نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض، ج٣/ص٣٢٢ طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) أورده القشيري في رسالته (ص٤) قال اللخمي في شرح الرسالة القشيرية: قول البوشنجي إشارة إلى التنزيه وإثبات الصفات القديمة رَدًّا على من نفاها من المعتزلة، أو من أثبتها حادثةً؛ لاستحالة اتصاف القديم بالمحدَثِ. (ق٦/ب).

(٣) قال الإمام السنوسي: البراهين الشاهدة بوجود الله تعالى كثيرة كثرة لا تنحصر؛ إذ كل حادث فهو دليل قطعي عليه، ولهذا اتفقت على وجود الفاعل ـ على الجملة ـ جميع الملل، من مؤمن وكافر، إلا شرذمة قليلة من الفلاسفة زعمت أن حدوث العوالم أمر اتفاقي بغير فاعل، وصدور هذه المقالة من العاقل من أغرب ما يكون وأعجبه، وهي من أدل دليل على وجوده جل وعلا؛ إذ هو الذي اختار سبحانه جعل قلوب هؤلاء في أغشية من الجهالات حتى عميت عن إبصار هذا الأمر الواضح الضروري لكثرة براهينه وشواهده، مع جواز=

فِي تَعْيِينِهِ، وَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ فِي وَصْفِهِ بِغَيْرِ أَوْصَافِهِ.

الدليل العقلي على وجود الله تعالى

وَدَلِيلُ وُجُودِ البَارِئِ سُبْحَانَهُ: حُدُوثُ العَالَمِ؛ لِأَنَّ الحَادِثَ لَا يَسْتَغْنِي فِي وُجُودِهِ عَنْ سَبَبٍ يُحْدِثُهُ، فَوَجَبَ أَنَّ لَهُ مُحْدِثًا هُوَ خَالِقُهُ وَبَارِئُهُ.

الدليل العقلي على حدوث العالم

وَدَلِيلُ حُدُوثِ العَالَمِ: تَغَيُّرُهُ[1]، أَيْ: طَرَيَانُ العَوَارِضِ عَلَيْهِ: مِنَ

= أن يوضح لها هذا الأمر كما أوضحه لسائر العقلاء. (المنهج السديد ص ١٤٣، ١٤٤)

قال الشيخ البكي الكومي التونسي على لسان الصوفي في مبحث إثبات العلم وجود الله تعالى: هذا المطلب لا ينبغي أن يتوقف دونَه إدراكُ مدرِكٍ؛ لأنه لو توقَّف فتوقُّفه أثرٌ كائن، وكلُّ أثرٍ له مؤثِّر، فالمؤثِّر لازمٌ لا ينفكُّ، فلو قُدِّر رَفْعُه للَزِم حصولُه؛ لأنّ تقديرَ رَفعِه أثَرُه، فإذاً لا يمكن رفعُه، وكل ما لا يمكن رَفعُه فهو موجودٌ واجب، فإذاً العلمُ بوجود الصانع قضيّةٌ رفعُها هو وضعُها، وكل قضيةٍ رفعُها هو وضعُها فوضعُها لازمٌ ضرورةً، وكلُّ ما هو لازمٌ ضرورةً فهو واجب، فالعلمُ بوجود الصانع قضية واجبة ضروريّة. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٠١)

(١) الاستدلال بتغيُّرِ العالَم على حدوثه طريقة أشار إليها القرآن العظيم في آيات عديدة، وقد قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]: أولم ينظروا في ذلك نظر تفكّر وتدبّر حتى يستدلوا بكونها محلا للحوادث والتغييرات على أنها محدَثات، وأن المحدَث لا يستغني عن صانع يصنعه، وأن ذلك الصانع حكيم عالم قدير مريد سميع بصير متكلم. (الجامع لأحكام القرآن، ج٢/ص٥٠٥).

قال الإمام السنوسي: الطريق الموصل إلى معرفة وجود الله تعالى هو الاعتبار في مخلوقاته جل وعلا، أي النظر فيها بقصد استفادة معرفة الله تعالى منها، مأخوذ من العبور الذي هو الاجتياز على الشيء من قنطرة ونحوها إلى الأمر المقصود للمجتاز. ووجه الدليل الذي به يَظْفَرُ باستفادة معرفة الله تعالى من تلك المخلوقات أن ينظر فيها بفكره، فيجد كل واحد منها أمرًا ملازمًا للحوادث من مقاديرَ مخصوصة وصفات مخصوصة تفتقر في وجودها لأنها جائزة، لا واجبة، إلى الفاعل المختار، ومن المعلوم قطعا أن كل أمر يلازم حادثا - أي لا ينفك عنه - فإنه لا يمكن أن يكون إلا حادثا محتاجا إلى فاعل يوجده، فخرج من هذا الدليل أن كل ما سوى الله تعالى حادث، ليس منه شيء في الأزل، وأنه محتاج إلى الفاعل=

الاجْتِمَاعِ، وَالافْتِرَاقِ، وَالحَرَكَةِ، وَالسُّكُونِ، وَالتَّرْكِيبِ، وَالتَّحْلِيلِ؛ إِذْ هِيَ حَوَادِثُ لِوُجُودِهَا بَعْدَ انْتِفَائِهَا، وَانْتِفَائِهَا بَعْدَ وُجُودِهَا، وَمَا لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا كَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا[1]، وَمُوجِدُ الكُلِّ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا؛ لِلُزُومِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، وَهُوَ مُحَالٌ؛ أَوْ لُزُومِ الدَّوْرِ المُؤَدِّي إِلَى نَفْيِنَا، وَنَفْيُنَا مَعَ وُجُودِنَا مُحَالٌ.

قَالَ فِي «رِسَالَةِ القُدْسِ»: «وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْفَلَكِ دَوْرَاتٌ لَا نِهَايَةَ لَهَا لَمْ يَخْلُ أَنْ تَكُونَ شَفْعًا أَوْ وَتْرًا، أَوْ شَفْعًا وَوَتْرًا جَمِيعُهَا، أَوْ لَا شَفْعًا وَلَا وَتْرًا، فَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ شَفْعًا وَوَتْرًا مَعًا لِاسْتِحَالَةِ جَمْعِ الضِّدَّيْنِ، وَعَكْسُهُ كَذَلِكَ لِاسْتِحَالَةِ عُرُوِّ المَحَلِّ عَنِ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، وَبَاطِلٌ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعَ فَقْدِ النِّهَايَةِ؛ لِلُزُومِ الانْتِهَاءِ بِتَحْدِيدِ العَدَدِ، فَثَبَتَ أَنَّ العَالَمَ مُحْدَثٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَنَاهٍ مُتَغَيِّرٌ، مُفْتَقِرٌ إِلَى مُحْدِثٍ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ وُجُودُهُ وَجَائِزٌ عَدَمُهُ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُقْتَضٍ، وَهُوَ الفَاعِلُ المُخْتَارُ»[2].

النفوس مجبولة على العلم بوجود الله

وَهَذَا مَعَ مَا شَهِدَتْ بِهِ النُّصُوصُ، وَجُبِلَتْ عَلَيْهِ النُّفُوسُ مِنَ العِلْمِ

= الموجد له؛ لاستحالة أن يزول العدم الأصلي لكل حادث ويرجح في مكانه الوجود الطارئ بلا فاعل مختار. (المنهج السديد للسنوسي، ص ١٤٨).

(١) وقد صرّح بهذه القاعدة أئمة أهل السُّنة، ومنهم الإمام ابن جرير الطبري القائل: «**مَا لَمْ يَخْلُ مِنَ الحَدَثِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُحدَثٌ**» (تاريخ الطبري، ج١/ص ٢٠ - ٢١) ولذا استحال اتصاف الله تعالى بالصفات المحدَثة، وقد قال الإمام القاضي عبد الوهاب البغدادي: «**لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُ القَدِيمِ مَحَلًّا لِلحَوَادِثِ**». (شرح عقيدة الرسالة، ص ١٩١).

(٢) هذا تلخيص ونقل بالمعنى لما في «**الرسالة القدسية بأدلتها البرهانية في علم الكلام**» للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، وهي الرسالة التي كتبها لأهل القدس مفردة، ثم أودعها في كتاب «قواعد العقائد»، وهو الثاني من كتب الإحياء، أوّلها: «الحمد لله الذي ميز عصابة السنة بأنوار اليقين». (راجعها ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٩٢).

بَارِئِهَا(١)، حَتَّى قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

فَإِذًا فِي دَلَائِلِ العُقُولِ وَقَضَايَا الشَّرْعِ المَنْقُولِ مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ البَارِئِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* * *

(١) وقد نقل الشيخ البكي الكومي عن الإمام أبي الحسن الحرالي قوله: واعلم أنّ الخلق أجمعين لم يَعزُب عن وُجدانهم وضرورات إدراكهم القصورُ عن قوامِ أمْرِهِم، وأنّ مَدَدهُم فيها مِن وراء غيب إدراك حواسِّهم، فتوفَّرت دواعيهم إلى طلب القائم بأمرهم، فلم يَخْلُ عن تَقلُّدِ حَقّ ذلك أحدٌ من الخَلْق، فهو من ضرورات الفِطَر وجِبِلاَّتِ البشر، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْـَٔافَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٠١).



[مبحث صفة الوحدانية]

ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ وُجُودُهُ فَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ، وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَتَحَيَّزُ، وَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا يُشْبِهُ شَيْئًا وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا شَيْءٌ.

وَقَالَ «إِمَامُ الحَرَمَيْنِ»: الوَاحِدُ مَعْنَاهُ المُتَوَحِّدُ المُتَعَالِي عَنِ الانْقِسَامِ[1].

معاني الوحدانية في حق الله تعالى

وَقَالَ «ابْنُ فُورَكٍ»: الوَاحِدُ فِي وَصْفِهِ تَعَالَى لَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ[2]، وَلَفْظُ الوَاحِدِ حَقِيقَةٌ فِي جَمِيعِهَا:

ـ أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا قَسْمَ لِذَاتِهِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَعِّضٍ وَلَا مُتَحَيِّزٍ.

ـ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ، تَقُولُ العَرَبُ: فُلَانٌ وَاحِدُ عَصْرِهِ، أَيْ: لَا شَبِيهَ لَهُ.

ـ الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي أَفْعَالِهِ، قَالُوا: فُلَانٌ مُتَوَحِّدٌ بِهَذَا الأَمْرِ، أَيْ: لَيْسَ يَشْرَكُهُ فِيهِ أَحَدٌ وَلَا يُعَانِدُهُ[3]. انْتَهَى.

---

(١) قاله في الإرشاد (ص٥٢).

(٢) قال الإمام ابن جزي في «التسهيل»: الواحد له ثلاث معان كلها صحيحة في حق الله تعالى: أحدها: أنه لا ثاني له، فهو نفي للعدد، والآخر: أنه لا شريك له، والثالث: أنه لا يتبعض ولا ينقسم. (ج١/ص٩١) ومثله في كتاب الإسعاد في شرح الإرشاد لابن بزيزة (ص٢٥١)

(٣) هذا ملخص ما قاله الأستاذ أبو بكر بن فورك الأصبهاني في كتاب شرح العالم والمتعلم (ص ٥٤ ـ ٥٥) مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩م.



وَعَلَى الأَخِيرِ مَحَطُّ كَلَامِ الشَّيْخِ ؛ إِذْ أَتَى بَعْدُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ يَصْدُقُ عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ.

دليل وحدانية الله تعالى في أفعاله

وَدَلِيلُ الوَحْدَانِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِلَهَانِ فَإِمَّا أَنْ يَقْدِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَمْنَعَ الآخَرَ مِمَّا يُرِيدُ ، أَوْ يَقْدِرَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ ، أَوْ يَتَّفِقَا ، وَالكُلُّ بَاطِلٌ لِلُزُومِ جَوَازِ العَجْزِ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا الشَّاهِدِ بِوُجُودِ انْتِفَائِهِمَا ؛ إِذِ العَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا ، فَمَتَى جَازَ العَجْزُ انْتَفَت الإِلَهِيَّةُ[1] ، لِذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فَافْهَمْ.

مدلول نفي مماثلة الله لخلقه

(فَرْدٌ لَا مِثْلَ لَهُ) فِي ذَاتٍ وَلَا صِفَةٍ وَلَا اسْمٍ ، وَقَدْ قَالَ «مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الوَاسِطِيُّ»[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: «يَعْنِي: لَيْسَ كَذَاتِهِ ذَاتٌ[3] ، وَلَا كَصِفَتِهِ صِفَةٌ ، وَلَا كَاسْمِهِ ....

(١) حاصل هذا البرهان أنه لو وُجِد إلهٌ مؤثر في فعل من الأفعال غيرُ الله تعالى للزم التمانع ، لكن تمانع الإلهين محال ؛ إذ لو حصل تمانعهما للزم عجزهما ، وعجزهما محال ؛ إذ لو عجزا لما حصل فعل من الأفعال ، لكن عدم فعل باطلٌ لوجوده بالمشاهدة. ووجه لزوم التمانع أنه لو توارد قادران على فعل فإما أن يختلف مرادهما فيه أوْ لا ، فإن كان الأول وحصل بأحدهما لزم اجتماع الضدين أو النقيضين ، وإن كان الثاني وحصل بهما لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وإن حصل بأحدهما لزم عجز الآخر ، ويلزم من عجز أحد المثلين عجز الثاني. (حاشية الدسوقي على شرح الكبرى للإمام السنوسي ، مخطوط ، ج٢/ص١٩٤).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن موسى الواسطي (ت٣٢٠هـ) وكان يُعرف بـ«ابن الفرغاني» ، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السني في القرن الرابع الهجري ، قال عنه أبو نعيم الأصبهاني بأنه: «عالم بالأصول والفروع ، ألفاظه بديعة ، وإشاراته رفيعة» ، وقال عنه أبو عبد الرحمن السلمي بأنه: «من علماء مشايخ القوم ، لم يتكلم أحد في التصوف مثل ما تكلم هو ، وكان عالماً بالأصول ، وعلوم الظاهر». (طبقات الصوفية للسلمي ، ص٢٣٢ – ٢٣٥ ، دار الكتب العلمية ، ط٢٠٠٣)

(٣) **الخفاجي**: أي: ليس كحقيقته حقيقة ، فلا يشاركه شيء بوجه من الوجوه ؛ إذ لو شاركه لزم=



اسْمٌ[(١)]، وَلَا كَفِعْلِهِ فِعْلٌ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ مُوَافَقَةُ الاسْمِ الاسْمَ، وَجَلَّتْ الذَّاتُ القَدِيمَةُ أَنْ يَكُونَ لَهَا صِفَةٌ حَدِيثَةٌ[(٢)]، كَمَا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ لِلذَّاتِ الحَادِثَةِ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ[(٣)]».

قَالَ الأُسْتَاذُ «أَبُو القَاسِمِ القُشَيْرِيُّ»: «جَمَعَ فِي هَذِهِ الحِكَايَةِ جَمِيعَ مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ»، أَوْ كَمَا قَالَ، وَنَقَلَ ذَلِكَ القَاضِي «عِيَاضٌ» وَأَثْنَى عَلَيْهِ[(٤)].

معاني اسمه تعالى الصمد

وَقَدْ وَرَدَ فِي الحَدِيثِ اسْمُهُ تَعَالَى: «الفَرْدُ الوَتْرُ» وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا،

= أمرٌ آخر يميِّزُ ذاته عن ذات غيره وإلا لاتحدا، وهذا يستلزم التركيب والحدوث. (نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض، ج٣/ص٣٢٢).

(١) **الخفاجي**: أي: لا يشبه مدلول اسمه مدلول آخر. (نسيم الرياض، ج٣/ص٣٢٢).

(٢) **الخفاجي**: أي: مُحْدَثَة موجودة بعد العدم؛ لأنها إن كانت صفة كمال لزم خلوّ الذات عنها قبل وجودها، وهو نقصٌ لا يليق بكماله، وإلا استحال اتصافه بها. (نسيم الرياض، ج٣/ص٣٢٢) ويخرج من هذا الكلام قاعدة كلية ذكرها الإمام السنوسي في كتابه «**التسديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد**» وهي أن **كُلَّ صِفَةٍ تَقُومُ بِذَاتِهِ تَعَالَى فَهِيَ وَاجِبَةُ الوُجُودِ، لَا تَقْبَلُ العَدَمَ لَا أَزَلًا وَلَا أَبَدًا**، كما هو حكم ذاته عَزَّوَجَلَّ؛ إذ لو قبلت صفاته - تعالى - العدمَ لكانت هي وأضدادها حوادِث، والذات العليَّةُ لا يمكن أن تَعْرَى عن الصفاتِ، فيلزم أن تكون حادثةً إذا قُدِّرَ أن صفاتِها حادثةٌ؛ لأن ما لا يعرى عن الحوادث يلزم أن يكون حادثًا ضرورةً، كيف وقد ثبت بالبرهان القطعي وجوب قِدَمِهِ تعالى وبقائه؟! وأيضًا فالصفات التي يتوقَّفُ وجودُ العوالم على اتصاف الباريْ تعالى بها - وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة - لو كانت حادثةً لكانت من العوالم، فيتوقَّفُ وجودُها على اتصاف الباريْ تعالى بها قبل إيجاده أمثالَها بعدها، فيلزم فيها ما لزم في الأول، ثم كذلك ويلزم التسلسل والدور وكلاهما مستحيل.

(٣) **الخفاجي**: لامتناع وجود صفة قبل موصوفها. (نسيم الرياض، ج٣/ص٣٢٣).

(٤) أورده القاضي عياض في كتاب الشفا وأورد قبله كلام البوشنجي الذي ذكره الشيخ زروق آنفا ثم قال: وهذا كله مذهب أهل الحق والسنة والجماعة رضي الله عنهم. (كتاب الشفا، ج١/ص٢٤٤ طبعة دار الكتب العلمية، وبحاشيتها مزيل الخفاء للشمني).



فَمَقْصُودُهُ انْفِرَادُهُ تَعَالَى بِوَصْفِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ.

(**صَمَدٌ لَا ضِدَّ لَهُ**) قِيلَ: الصَّمَدُ: الَّذِي يُصْمَدُ إِلَيْهِ فِي الحَوَائِجِ، أَيْ: يُتَوَجَّهُ لَهُ بِذِلَّةٍ وَخُضُوعٍ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ لَا ضِدَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ ضِدٌّ تُرِكَ وَرُجِعَ إِلَيْهِ، تَعَالَى رَبُّنَا وَجَلَّ.

وَقِيلَ: الصَّمَدُ: الَّذِي لَا يَطْعَمُ ـ بِفَتْحِ اليَاء ـ أَيْ: الغَنِيُّ عَنِ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ مُطْلَقًا، فَلَا ضِدَّ لَهُ يُحْوِجُهُ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ فِي الوَصْفِ مِثْلَهُ.

(**مُنْفَرِدٌ لَا نِدَّ لَهُ**) أَيْ: لَا مُعَادِلَ لَهُ فَيَكُونُ فِي الوَصْفِ وَالحُكْمِ مِثْلَهُ، لَوْ كَانَ لَهُ نِدٌّ لَقَابَلَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ ضِدٌّ لَغَالَبَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ لَشَابَهَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ لَنَازَعَهُ، وَالرَّبُّ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لِمَا ثَبَتَ مِنْ كَمَالِ وَصْفِهِ وَانْفِرَادِهِ فِي الإِلَهِيَّةِ، بَلْ هُوَ الأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤]، وَعَلَى هَذِهِ الجُمْلَةِ مَدَارُ كَلَامِ الشَّيْخِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

❊ ❊ ❊



[مَبْحَثُ صِفَةِ القِدَمِ]

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَاحِدٌ قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ) يَعْنِي أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَتَجَزَّأُ، فَكَلَامُهُ هُنَا عَلَى وَحْدَانِيَّةِ الذَّاتِ بِدَلِيلِ قِرَانِهَا بِالقَدِيمِ، فَهُوَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا مِنْ وَاحِدٍ، وَلَا إِلَى وَاحِدٍ، وَلَا مَعَ وَاحِدٍ؛ «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ»[1]، وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، بِمَعْنَى لَا شَيْءَ مَعَهُ فِيمَا لَا يَزَالُ، كَمَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ فِي الأَزَلِ لِأَنَّهُ الَّذِي لَا مُفْتَتَحَ لِوُجُودِهِ.

معنى القديم في حق الله تعالى وبرهانه

وَ«القَدِيمُ» لُغَةً: السَّابِقُ وُجُودُهُ مُطْلَقًا، وَفِي وَصْفِهِ تَعَالَى: الَّذِي لَا أَوَّلَ لَهُ وَلَا مُفْتَتَحَ لِوُجُودِهِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالأَزَلِيِّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (أَوَّلٌ لَا بِدَايَةَ لَهُ) يَعْنِي لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ لَهُ بِدَايَةٌ كَانَ جَائِزَ الوُجُودِ، فَافْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ، وَافْتَقَرَ مُحْدِثُهُ إِلَى مُحْدِثٍ، ثُمَّ كَذَلِكَ فَتَسَلْسَلَ[2].

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧] بلفظ: «كَانَ اللهُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ». قال الإمام بدر الدين الزركشي: قال أئمتنا: هذا تلقين من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إياهم أصول الدين وتعريف لهم حدوث العالم ووجوده بعد أن لم يكن موجوداً، وانفراد الرب بالوجود الأزلي دون ما سواه من سائر الموجودات. (تشنيف السامع، ج٤/ص٧١).
قال القاضي أبو بكر بن العربي: الذي يجب أن يُعتقَد في ذلك أن الله كان ولا شيء معه، ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش، فلم يتغير ولا حدثت له جهة منها، ولا كان له مكان فيها؛ فإنه لا يحول ولا يزول، قُدُّوسٌ لا يحول ولا يتغير. (المسالك، ج٣/ص٤٥١).

(٢) حاصل هذا البرهان أنه لو لم يكن الله تعالى قديماً لكان حادثاً؛ إذ لا واسطة بين القدم والحدوث، لكن حدوثه محال؛ إذ لو كان حادثاً لافتقر إلى محدِثٍ، لكن افتقاره محال؛=

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ»[1]: «وَمَا تَسَلْسَلَ لَمْ يَتَحَصَّلْ، أَوْ يُنْتَهَى إِلَى مُحْدِثٍ قَدِيمٍ هُوَ الأَوَّلُ، وَذَلِكَ هُوَ المَطْلُوبُ الَّذِي نُسَمِّيهِ صَانِعُ العَالَمِ وَمُبْدِئُهُ وَبَارِئُهُ»[2].

وَأَخَصُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى وَاجِبُ الوُجُودِ[3]، وَالوَاجِبُ قَدِيمٌ وَإِلَّا لَزِمَ المُحَالُ الَّذِي هُوَ انْقِلَابُ القَدِيمِ حَادِثًا.

ثُمَّ «الأَزَلِيُّ» وَ«القَدِيمُ» لَمْ يَرِدْ بِهِمَا سَمْعٌ، فَقَدْ يُعْتَرَضُ إِطْلَاقُهُمَا بِذَلِكَ، فَأَجَابَ «سَعْدُ الدِّينِ» بِأَنَّ المُسْتَنَدَ فِيهِمَا الإِجْمَاعُ، مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ اسْمُ «القَدِيم» فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ حَدِيثِ[4] تَعَدُّدِ الأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ

= إذ لو افتقر إلى محدث لافتقر محدِثه أيضا للتماثل بينهما، لكن افتقار الثاني محال؛ إذ لو افتقر الثاني إلى محدث لزم الدور أو التسلسل؛ لأنه إما أن يفتقر إلى الأول مباشرة أو بواسطة فيلزم الدور، وإلا فالتسلسلُ، لكن الدور والتسلسل محال، فما أدى إليه وهو افتقار الإله الثاني محال، فما أدى إلى ذلك وهو افتقار الأول محال، فما أدى إلى ذلك وهو حدوثه محال، فما أدى إلى ذلك وهو عدم قدمه محال، فإذا بطل عدم القدم وجب له القدم لأن ارتفاع أحد النقيضين يوجب الآخر، وهو المطلوب. (حاشية الشنواني على شرح عبد السلام اللقاني على جوهرة التوحيد، ق/٩٤).

(١) «**الرسالة القدسية** ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، (ج٢/ص٨٦).

(٢) «**الرسالة القدسية**» للغزالي. (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٩٦).

(٣) قال الإمام السنوسي: لما تبين توقف وجود العوالم كلها على وجوده تعالى، ترتب على ذلك وجوب الوجود له جل وعلا، بمعنى أنه لا يقبل العدم لا أزلا ولا أبدا. ووجه لزوم ذلك أنه لو قبل العدم جل وعلا لوجب حينئذ احتياجه ـ تعالى عن ذلك ـ إلى فاعل مختار يرجح وجوده على عدمه، فيكون حادثا من جملة العوالم، فيجب أن يعجز مثل عجزها، فلا يوجِد شيئا من العوالم، كيف والفرض أن وجود العوالم مستند إليه، فيلزم نفيها مع تحقق وجودها، وهو ظاهر الاستحالة، فما أدى إليه من عدم وجوب وجود الله تعالى محال. (راجع المنهج السديد، ص ١٤٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل.

التَّعَبُّدِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ لِلْإِثْبَاتِ.

وَفِي قِرَانِ الشَّيْخِ الوَحْدَانِيَّةَ بِالقِدَمِ تَنْبِيهٌ عَلَى انْفِرَادِهِ بِالقِدَمِ الأَزَلِيِّ، فَلَا قَدِيمَ سِوَاهُ. وَكَأَنَّهُ نَوْعُ رَدٍّ عَلَى مَنْ قَالَ بِقِدَمِ العَالَمِ أَوْ بَعْضِهِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى القَوْلِ بِتَعَدُّدِ القَدِيمِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ مِنَ الإِسْلَامِيِّينَ، وَقَدْ كَفَرَ الفَلَاسِفَةُ بِذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

❊ ❊ ❊



[مَبْحَثُ صِفَةِ البَقَاءِ]

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مُسْتَمِرُّ الوُجُودِ لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لَا نِهَايَةَ لَهُ) يَعْنِي لَيْسَ لَهُ نِهَايَةٌ كَمَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بِدَايَةٌ ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ[1].

معنى البقاء في حق الله تعالى وبرهانه

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ القُدُسِيَّةِ»: «وَبُرْهَانُهُ أَنَّهُ لَوِ انْعَدَمَ لَكَانَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَنْعَدِمَ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمُعْدِمٍ يُضَادُّهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَنْعَدِمَ شَيْءٌ يُتَصَوَّرُ دَوَامُهُ بِنَفْسِهِ لَجَازَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ يُتَصَوَّرُ عَدَمُهُ بِنَفْسِهِ، فَكَمَا يَحْتَاجُ طَرَيَانُ الوُجُودِ إِلَى سَبَبٍ، فَكَذَلِكَ يَحْتَاجُ طَرَيَانُ العَدَمُ إِلَى سَبَبٍ، وَبَاطِلٌ أَنْ يَنْعَدِمَ بِمُعْدِمٍ يُضَادُّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ المُعْدِمَ لَوْ كَانَ قَدِيمًا لَمَا تُصُوِّرَ الوُجُودُ مَعَهُ»[2]. قَالَ: «وَقَدْ ظَهَرَ بِالأَصْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ وُجُودُهُ وَقِدَمُهُ، فَكَيْفَ كَانَ وُجُودُهُ فِي القِدَمِ وَمَعَهُ ضِدُّهُ[3]؟!

وَإِنْ كَانَ الضِّدُّ المُعْدِمُ حَادِثًا كَانَ مُحَالًا ؛ إِذْ لَيْسَ الحَادِثُ فِي مُضَادَّتِهِ

(١) وحاصل البرهان على وجوب بقائه تعالى أنه لو لحقه تعالى العدمُ بعد الوجود لكانت ذاته تقبلهما، لكن قبوله تعالى لهما محال؛ إذ لو قبلهما لكان مستويين بالنسبة إليه، لكن استواؤهما محال؛ إذ لو استويا لافتقر إلى مرجح لأن أحد المتساويين لا يترجح على الآخر بلا مرجح، لكن افتقاره تعالى محال؛ إذ لو افتقر لكان حادثا للتلازم بين الافتقار والحدوث، لكن حدوثه تعالى محال؛ إذ لو كان حادثا لانتفى عنه القدم؛ إذ لا واسطة بينهما، لكن انتفاء القدم عنه محال لما مرّ من البرهان، فما أدى إليه من حدوث الإله محال، فيكون محالا. (حاشية الشنواني على شرح الشيخ عبد السلام اللقاني على الجوهرة، مخ/ص٥٣).

(٢) «**الرسالة القدسية**» للغزالي. (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٩٧ - ٩٨).

(٣) **الزبيدي**: أي: هذا محالٌ لما مرَّ من أنَّ التضادَّ يمنع الاجتماع. (إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ٩٨).



لِلْقَدِيمِ حَتَّى يَقْطَعَ وُجُودَهُ بأَوْلَى مِنَ القَدِيمِ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْحَادِثِ حَتَّى يَدْفَعَ وُجُودَهُ، بَلِ الدَّفْعُ أَهْوَنُ مِنَ القَطْعِ، وَالقَدِيمُ أَقْوَى مِنَ الحَادِثِ»[1]، يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) «الرسالة القدسية» للغزالي. (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٩٨)



[مَبْحَثُ صِفَةِ القِيَامِ بِالنَّفْسِ]

معنى القيام بالنفس في حق الله تعالى

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قَيُّومٌ لَا انْقِطَاعَ لَهُ) يَعْنِي أَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ فِي وُجُودِهِ[1]، وَعَلَى هَذَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ السِّتَّةِ الَّتِي هِيَ: الوُجُودُ، وَالوَحْدَانِيَّةُ، وَالقِدَمُ، وَالبَقَاءُ، وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ المُتَقَدِّمِ غَيْرُ الأَخِيرِ؛ فَإِنَّ إِثْبَاتَهُ مِنَ التَّنْزِيهِ المَذْكُورِ بَعْدُ.

وَكَمَا أَنَّهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَغَيْرُهُ لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِإِقَامَتِهِ، فَهُوَ القَائِمُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَالقَائِمُ لَهَا بِمَا احْتَاجَتْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا انْقِطَاعَ لَهُ فِي الوَجْهَيْنِ، وَمَرْجِعُ ذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ «أَبِي مَدْيَنَ» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «الحَقُّ تَعَالَى مُسْتَبِدٌّ،

---

(١) فالقيام بالنفس في حق الله تعالى هو عدم افتقاره إلى محل ولا إلى مخصِّص. والمراد بالمحل: الذات. والمراد بالمخصِّص: الفاعل. فمعنى القيام بالنفس: نفي احتياجه تعالى إلى ذات يقوم بها، كما يقوم العرَضُ بالجِرْمِ. ونفي احتياجه تعالى إلى فاعل. فلو افتقر تعالى إلى ذات يقوم بها لزم أن يكون عرَضًا، وهو محال. ولو افتقر إلى فاعل لكان حادثًا، وهو محالٌ. فوجب أن يكون تعالى ذاتا موصوفا بصفات الكمال، غنيا عن الاحتياج إلى شيء من الأشياء، وكل المخلوقات مفتقرة إليه. قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]. والصمد: هو الذي يحتاج إليه غيره. ولا شك أن كل مخلوق مفتقر إليه تعالى ابتداءً ودواما، فلا غنى لأحد عن الله جل وعز. فإذا عرف العاقل أنه مفتقر إلى الله سبحانه وتعالى، وأن النفع والضر بيده جل وعز، قطع النظر والالتفات إلى غيره، واعتمد في جميع أموره عليه، وأسلم وجهه إليه، ولا يتوكل إلا عليه لأن من توكل عليه في كل شيء كان الله حسبه؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

وَالوُجُودُ مُسْتَمِدٌّ، وَالمَادَّةُ مِنْ عَيْنِ الجُودِ، فَلَوِ انْقَطَعَتِ المَادَّةُ لَانْهَدَّ الوُجُودُ»[١]. انْتَهَى.

ثُمَّ هَذَا الاسْمُ الكَرِيمُ ثَابِتٌ نَصًّا وَإِجْمَاعًا، لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَعَ اسْمِهِ «الحَيُّ» لِتَوَقُّفِ القِيَامِ عَلَى وُجُودِهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (**دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لَهُ**) بَعْدَ قَوْلِهِ: «لَا انْقِطَاعَ لَهُ» يُشْعِرُ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالانْقِطَاعِ ارْتِفَاعُ مَوَادِّ القَيُّومِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَوَقِّفَةٍ عَلَى مَوَادَّ حَتَّى تَنْقَطِعَ، فَقِيَامُهُ بِنَفْسِهِ، وَقِيَامُ غَيْرِهِ بِإِقَامَتِهِ، لَا يَنْقَطِعُ لِرَفْعِ مَوَادِّهِ؛ إِذْ لَا مَوَادَّ لَهُ، بَلْ هُوَ غَنِيٌّ عَنِ المَوَادِّ، وَ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وَهُوَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لِوُجُودِهِ، وَلَا انْصِرَامَ لِمَا عِنْدَهُ، فَافْهَمْ.

وَقَوْلُهُ: (**بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِنُعُوتِ الجَلَالِ**).

صفات الله قديمة باقية كذاته

يَعْنِي أَنَّ صِفَاتِهِ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، فَمَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ فِي الأَزَلِ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ فِيمَا لَا يَزَالُ، لَا يَتَبَدَّلُ وَلَا يَنْتَقِلُ وَلَا يَتَحَوَّلُ.

وَالَّذِي يُوصَفُ بِهِ هِيَ أَوْصَافُ الجَلَالِ، أَيِ: العَظَمَةُ وَالعِزَّةُ وَالتَّعَالِي عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَكَمَالٍ لَا يَلِيقُ بِذَاتِهِ لِأَنَّهُ القُدُّوسُ، أَيْ: المُنَزَّهُ عَنْ كُلِّ كَمَالٍ لِغَيْرِهِ، قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو العَبَّاسِ البُونِيُّ**» رَحِمَهُ اللَّهُ: لِأَنَّ قَوْلَنَا: «المُنَزَّهُ عَنِ النَّقَائِصِ» بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ: المَلِكُ لَيْسَ بِجَزَّارٍ[٢]. انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ.

---

(١) قال الشيخ زروق في شرح كلام الإمام أبي مدين: ومعنى «مُستَبِدٌّ»: قائمٌ بنفسه لا يحتاج إلى غيره، والمُسْتَمِدُّ: طالب المادة وهي إيصالُ ما ينتفع بِه، والجود: العطاءُ الذي لا علة له، والله أعلم. (شرح الرسالة، ج١/ص٣٩)

(٢) نص كلام الشيخ البوني في تفسير اسمه تعالى «القدوس»: هو المنزَّه عن كل وَصْف يدركه=

وَمَقْصُودُ الشَّيْخِ هُنَا إِثْبَاتُ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِأَوْصَافِهِ العَلِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ وَالإِيجَابِيَّةِ لِأَنَّهُ مِنْ كَمَالِ مَعْرِفَةِ الذَّاتِ الكَرِيمَةِ، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَقَوْلُهُ: (**لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالانْقِضَاءِ بِتَصَرُّمِ الآبَادِ وَانْقِرَاضِ الآجَالِ**).

قاعدة: ما ثبت قِدَمُه استحال عَدَمُه

يَعْنِي لِأَنَّ ذَلِكَ وَصْفُ الحَادِثِ؛ إِذْ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَسَوَاءٌ الذَّاتُ وَوَصْفُهَا فِي ذَلِكَ، بَلْ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ بِلَا بِدَايَةٍ، ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ بِلَا نِهَايَةٍ، ﴿وَٱلظَّـٰهِرُ﴾ مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ، ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾ مِنْ جِهَةِ التَّكْيِيفِ، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

هَذَا مَا دَارَ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي تَعْرِيفِ الذَّاتِ الكَرِيمَةِ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ إِطْلَاقَ «الذَّاتِ» عَلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِالإِجْمَاعِ عَلَى الجَوَازِ فِي بِسَاطِ التَّعْلِيمِ وَالإِلْقَاءِ، وَالكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَالحَقُّ أَبْلَجُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

آثار معرفة وحدانيته وقِدمه وبقائه تعالى في سلوك المؤمن

خاتمة:

مَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يَسْتَنِدْ لِسِوَاهُ.

= حسٌّ أو يتصوَّره وهم أو يسبق إليه فكرٌ أو يهجس به سرٌّ أو يختلج به ضمير أو يسنح لخفيِّ الخيال، ولا أعرّج على قول القائل: «المطهَّر من النقائص، المنزَّه عن العيوب»؛ فإن ذلك في تنزيه الحقّ تعالى يكاد يقارب ترك الأدب؛ إذ ليس من الأدب قولك: «ليس ملك الإقليم بقصَّاب ولا سماك»، بل أقول: القدّوس: المنزَّه عن كل وصف الكمال الذي يظنّه الخلق كمالا لصفاتهم وأن الجاهل والأعمى وغيره ناقص في ذاته وصفاته، فنزَّهوا الخلق بما علموه من أوصافهم، وهو منزَّهٌ تعالى عن أوصاف كمالهم، كما هو منزَّهٌ عن أوصاف نقصهم، بل كلُّ صفة تُتصوَّرُ للخَلقْ فهو سبحانه منزَّهٌ عنها مقدَّس عن أوصاف كمالهم كما هو منزَّه عن أوصاف نقصهم وعما يشبهها وما هو مماثل لها. (علم الهدى وكنز الاهتدا في فهم معنى سلوك أسماء الله الحسنى، لأبي العباس أحمد القرشي البوني، ق٩٩/أ).



وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا ضِدَّ لَهُ لَمْ يَخَفْ وَلَمْ يَرْجُ غَيْرَهُ.

وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا نِدَّ لَهُ لَمْ يَتْرُكْ أَمْرَهُ لِأَمْرِ غَيْرِهِ.

وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ قَدِيمٌ رَجَعَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَدِيثٍ وَقَدِيمٍ.

وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا آخِرَ لَهُ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ بِحَالٍ وَكَذَا الانْصِرَامُ؛ فَكَمَا أَنَّ رُبُوبِيَّتَهُ دَائِمَةٌ فَالعُبُودِيَّةُ لَهُ دَائِمَةٌ.

وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالجَلَالِ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ لَهُ خَاضِعًا وَلِعِبَادِهِ مُتَوَاضِعًا.

وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ[1] لَمْ يُعَرِّجْ عَلَى غَيْرِهِ فِي إِقْبَالٍ وَلَا إِدْبَارٍ: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾[الأحزاب: ٤] وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

❊ ❊ ❊

(١) قال الشيخ زروق في شرح الأسماء الحسنى: من عرف أنه الظاهر لم يستدلّ بشيء عليه، ورجع بكلّ شيء إليه، ومن عرف أنه الباطن استدلّ بكلِّ شيء عليه، ورجع بكلّ شيء إليه. (ق٢٤/ب)



(التَّنْزِيهُ)

يَعْنِي الكَلَام فِي تَنْزِيهِ تَعَالَى، أَيْ: تَرْفِيعِهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ، بِمَعْنَى الإِقْرَارِ بِذَلِكَ وَإِثْبَاتِهِ عِنْدَنَا، وَإِلَّا فَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ التَّنْزِيهِ؛ لِعَدَمِ قَبُولِ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ، لَكِنْ ذُكِرَ ذَلِكَ لِدَفْعِ عَوَارِضِ الشُّبَهِ وَالتَّخَيُّلَاتِ.

وَقَدْ قَالُوا فِي مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: إِنَّهَا نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، وَفُسِّرَ بِأَنَّهَا نَفْيٌ لِمَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ، وَإِثْبَاتٌ لِمَا يَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ مَنْفِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الثُّبُوتَ، وَمَا يَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ ثَابِتٌ لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ، فَلَا حَاجَةَ لِنَفْيٍ فِيهَا وَلَا إِثْبَاتٍ.

فَقِيلَ: الإِثْبَاتُ فِي النَّفْسِ، وَالنَّفْيُ مِنْهَا لِمَا يَعْرِضُ لَهَا فِي ذَلِكَ.

وَقِيلَ: نَفْيٌ لِلْكُفْرِ وَإِثْبَاتٌ لِلْإِيمَانِ.

وَقَدْ يُقَالُ: نَفْيٌ لِلْخَلِيقَةِ وَإِثْبَاتٌ لِلْحَقِيقَةِ، كَمَا فِي بَيْتِ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ[1] ....

---

(١) حكاه النبي ﷺ من قول الشاعر لبيد بن ربيعة ووصفها بأصدق كلمة، وأخرجه الإمام البخاري في مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية؛ ومسلم في صحيحه في كتاب الشعر، باب في إنشاد الأشعار. قال الإمام الغزالي: أي: كلُّ ما لا قوام له بنفسه وإنما قوامه بغيره فهو باعتبار نفسه باطل، وإنما حقيقته بغيره لا بنفسه، فإذًا لا حقَّ بالحقيقة إلا للحيّ القيوم الذي ليس كمثله شيء، فإنه قائم بذاته، وكل ما سواه قائم بقدرته، فهو الحقُّ، وما سواه باطل. (الإحياء، ضمن الإتحاف للزبيدي، ج٩/ص٤٢٩).

وَقَدْ كَانَ «الشِّبْلِيُّ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ فِي ذِكْرِهِ: «اللهُ»، وَلَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: نَفْيُ العَيْبِ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ العَيْبُ عَيْبٌ.

تعليق الشيخ زروق على كلام الشبلي

قُلْتُ: وَهَذِهِ نَزْعَةُ حَالٍ صَحِيحَةٌ، لَكِنَّهَا بَعِيدَةٌ مِنْ رَسْمِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا شَاهِدٌ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام:٩١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠].

وَبِحَسْبِ هَذَا فَهِيَ سَائِغَةٌ بَعْدَ الإِثْبَاتِ النَّافِي لِلْكُفْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، مُسْتَحَبَّةٌ لِتَجْدِيدِ الإِيمَانِ بِهَا، غَيْرُ قَادِحَةٍ بَعْدَ الإِقْرَارِ مَعَ تَحَقُّقِ عِلْمِها؛ لِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[محمد: ١٩]، وَمَا أَتَى بِهِ فَهُوَ عَيْنُ عِلْمِهَا، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

وقال الشيخ الأبِّيُّ: وإنما كانت أصدق كلمة لأنها موافقة لأصدق الكلام وهو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]. (إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، ج٦/ص٦٥) وقد قال الألوسي في تفسير هذه الآية الكريمة: الممكن في حدّ ذاته إذا اعتبر مستقلا غير مرتبط بالوجود الحقّ كان معدوما لأن ظهوره إنما نشأ به، ولولاه لم يكن شيئا مذكورا. (روح المعاني، ج٢٧/ص١٠٨).

[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا]

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ، وَلَا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ**).

خصائص الأجسام

قُلْتُ: افْتَتَحَ الكَلَامَ هُنَا فِي الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ؛ لِأَنَّ الجِسْمَ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَشَأْنُهُ التَّصْوِيرُ وَالتَّرْكِيبُ، وَالجَوْهَرَ: مَا أَشْغَلَ فَرَاغًا فَكَانَ مَحْصُورًا بِالجِهَاتِ، فَشَأْنُهُ التَّحْدِيدُ وَالتَّقْدِيرُ.

ثُمَّ هُوَ مُرَكَّبٌ وَهُوَ الجِسْمُ، وَبَسِيطٌ وَهُوَ الجُزْءُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ القِسْمَةَ بِضَرُورَةِ العَقْلِ، مَعَ قَبُولِهِ التَّرْكِيبَ، كَمَا يَقْبَلُ الجِسْمُ التَّحْلِيلَ وَالاجْتِمَاعَ وَالافْتِرَاقَ، وَهِيَ حَوَادِثُ، وَمَا لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا كَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا، فَلَزِمَ انْتِفَاءُ الجِسْمِيَّةِ وَالجَوْهَرِيَّةِ مِنْ وَصْفِهِ تَعَالَى[1] إِنْ أُرِيدَ إِطْلَاقُهُمَا عَلَى حَقِيقَتِهِمَا، حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ لَمْ يَرِدْ بِهِ لِقُوَّةِ الإِيهَامِ فِي إِطْلَاقِهِ.

المخالفون في تنزيه الله عن الجسمية

وَخَالَفَتِ اليَهُودُ وَالمُشَبِّهَةُ وَغُلَاةُ الرَّوَافِضِ وَالكَرَّامِيَّةُ بِقَوْلِهِمْ: هُوَ جِسْمٌ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَقِيقَةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا. وَكُلٌّ بَاطِلٌ، تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ.

---

(١) واعلم أنه لا يلزم من نفي الأينات والكيفيات إلا نفيُ من كان أَيْنِيًّا كَيْفِيًّا، والمقصود بالأيناتِ جمع «أَيْن» الأمكنة، وبالكيفيات جمع «كيف» المقادير من طول وعَرْض وعمق والألوان ونحوها، فالأينيُّ: من هو في مكان، والكيفيُّ: من له مقدارٌ ولونٌ، فكلُّ من نُفِيَتْ عنه الأيناتُ والكيفياتُ لزم مِن نَفْيِها عنه نفيُ وُجودِه، إلا الله تعالى لأنه ليس بأَيْنِيٍّ لاستحالة تقييده بالمكان ولا بكَيْفِيٍّ لاستحالة اتصافه بالمقادير والألوان.



وَقَالَتِ النَّصَارَى: جَوْهَرٌ هُوَ ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ اتَّحَدْت فِي ذَاتِ القَدِيمِ: وُجُودٌ، وَعِلْمٌ، وَحَيَاةٌ، فَالوُجُودُ أَبٌ، وَالعِلْمُ ابْنٌ وَهُوَ المَسِيحُ، وَالحَيَاةُ رُوحُ القُدُسِ.

وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ تَقُولُ: الأَبُ هُوَ اللهُ، وَالابْنُ عِيسَى، وَالزَّوْجَةُ مَرْيَمُ.

وَالكُلُّ بَاطِلٌ؛ لِتَنَزُّهِهِ تَعَالَى عَنِ التَّرْكِيبِ وَالاتِّحَادِ(١) وَالحُلُولِ.

وَقَدْ قَامَتِ النُّصُوصُ القَاطِعَةُ عَلَى بُطْلَانِهِ، مَعَ شَهَادَةِ العَقْلِ بِانْتِفَائِهِ.

وَكَوْنُهُمْ لَا يَقُولُونَ بِتَعَدُّدِ القَدِيمِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ مِنْ دَعْوَاهُمْ.

فَأَمَّا الطَّبَائِعِيَّةُ وَالأَفْلَاكِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ فَبُرْهَانُ حُدُوثِ العَالَمِ(٢) وَنَقْصِهِ هُوَ دُسْتُورُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَانْظُرْ ذَلِكَ فِي المُطَوَّلَاتِ.

كلام نفيس لبعض الحكماء

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: «اعْلَمُوا أَنَّ العَقْلَ يَطْلُبُ إِدْرَاكَ الأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ عِلَلُهَا، وَالوَهْمَ يَطْلُبُ إِدْرَاكَ الأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ صُوَرُهَا، وَالحِسَّ يَطْلُبُ إِدْرَاكَ الأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ الإِحَاطَةُ بِهَا، وَاللهُ تَعَالَى لَيْسَ بِذِي عِلَّةٍ فَيُدْرِكَهُ العَقْلُ، وَلَا بِذِي صُورَةٍ فَيُدْرِكَهُ الوَهْمُ، وَلَا بِذِي جِهَةٍ فَيُدْرِكَهُ الحِسُّ». انْتَهَى، وَهُوَ صَحِيحٌ مَلِيحٌ.

---

(١) الاتحاد يطلق على شدة الامتزاج والمجاورة بحيث لا يتميز أحد الشيئين عن الآخر في الحسّ، كامتزاج الخمر والماء، وذلك لا يعقل إلا في الأجسام، فلا يمكن دعواه في حقّ الإله ولا صفة من صفاته سبحانه وتعالى. ويراد بالاتحاد أيضا صيرورة الشيئين شيئًا واحدًا، وهو باطل في القديم وغيره والجسم وغيره. (راجع تحرير المطالب للبكي الكومي، ص ١٠٦).

(٢) قال الكمال بن أبي شريف: العلم بحدوث العالم هو أصل جميع العلوم الإسلامية، وقانون الحجج الإفحامية، لأنه لو كان قديما لزم أن لا يكون متناهيا، وولزم نفي ما جاءت به الشرائع من فناء العالم وتبديل الأرض غير الأرض والسموات، ونفي القيامة، فتبدل فائدة الوعد والوعيد، ويلزم تكذيب الرسل وإنكار الشرائع، وذلك من أقبح الكفر. (حاشية على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، ق٣١/أ).

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَأَنَّهُ لَا يُمَاثِلُ الأَجْسَامَ، لَا فِي التَّقْدِيرِ، وَلَا فِي قَبُولِ الانْقِسَامِ).

قُلْتُ: لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَازِمُهُ التَّنَاهِي وَقَبُولُ الانْقِسَامِ كَذَلِكَ، وَهُمَا حَادِثَانِ، فَيَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِهِمَا حُدُوثُ القَدِيمِ، وَهُوَ بَاطِلٌ[1].

وَالمُمَاثِلُ لِلشَّيْءِ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا جَازَ عَلَى مُمَاثِلِه، فَلَوْ جَازَتْ مُمَاثَلَتُهُ لِلْأَجْسَامِ لَجَازَ عَلَيْهِ العَدَمُ وَالفَنَاءُ كَمَا جَازَ عَلَيْهَا[2].

وَمَا أَقْبَحَ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ نُورٌ يَتَلَأْلَأُ كَالسَّبِيكَةِ البَيْضَاءِ، طُولُهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ

---

(١) قال الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر القرطبي في كتابه «**الأسنى في شرح الأسماء الحسنى**» فقال: لو كان البارئ تعالى مقدَّراً بقَدْرٍ، مُصوَّراً بصورَةٍ، متناهياً بحدٍّ ونهاية، مختصّاً بجهة، متغيِّراً بصفة حادثة في ذاته لكان مُحدَثاً مُختَصّاً، واختصاصُه بما اختص به من مقدار وشكل يستدعي مخصِّصاً، ولو استدعى مخصِّصاً لكان مفتقراً حادِثاً، وإذا بطل هذا صحّ أنه تعالى بلا حَدٍّ ولا نهايةٍ، وأنه سبحانه قائم بنفسه على معنى أنه مُستغنٍ عن مكانٍ يُقِلُّهُ أو جسم يَحلُّه أو شيء يُمسِكُه أو غيرٍ يستعينُ به، ولا تتغيَّرُ أوصافُه في نفسه بفِعْلِه وتَرْكِه. (الأسنى ج٢/ص١٤٣ طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا).

(٢) **قال ابن فورك**: الجواهر المحدَثة والأجسام المخلوقة لما كان لوجودها ابتداءٌ واجبٌ وانتهاءٌ جائزٌ في وجودها كانت ذواتها متناهية محدودةً قابلةً للحدَث، وكان يدلّ قبولها للحدَث على حدوثها، فلو ساغَ على القديمِ - الذي لم يزل موجودًا ولا يزال موجودًا - ما يخصُّ المحدثات بكونها دلالة على حدوثها لم يُؤمَن مع هذا القول قدم الأجسام كلّها وإن كانت محدودةً متناهيةً متماسَّةً متجاورةً ومتباينةً محالًّا للحوادث، وكان كل قول يؤدي إلى ما لا يُؤمَنُ معه قِدَمُ الأجسامِ الحادثة باطلًا، وكان القول بتجويزِ الحدّ والمماسة وحلول الحوادث في ذات القديمِ سبحانه يؤدي إليه، بطل القول به لثبوت الدلائل وقيام الحجج وصحتها في أن الأجسامَ محدَثَةٌ لم تكن فكانت، ولذلك قلنا: إنَّ من أجاز على القديم - سبحانه وتعالى عن قولهم - المماسَّة والتناهي وأن يكون محلًّا للحوادث من «الجِسْمِيَّة» فلا سبيل لهم إلى القول بحَدَث العالَم، ولا طريق لهم يثبتون بها أنّ الأجسام لم تكن فكانت. (مشكل الحديث، ص ١٣).



بِشِبْرِ نَفْسِهِ»، وَكَذَا مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ شَابٍّ أَمْرَد جَعْدٍ قَطَطٍ أَوْ شَيْخٍ أَشْمَطٍ»، وَكَذَا مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ الشَّمْسُ»[1]، أَوْ غَيْرُهَا[2]، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

ثم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **(وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ[3]، وَلَا تَحُلُّهُ الجوَاهِرُ، وَلَا بِعَرَضٍ، وَلَا تَحُلُّهُ الأَعْرَاضُ)**.

قُلْتُ: لِأَنَّ الجَوْهَرَ وَالعَرَضَ حَادِثَانِ، وَمَا كَانَ مَحَلًّا لِشَيْءٍ أَوْ حَالًّا فِيهِ فَهُوَ عَلَى حُكْمِهِ فِي حُدُوثِهِ وَقِدَمِهِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ العَالَمَ مُنْحَصِرٌ فِي الجَوَاهِرِ وَالأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِمَّا ذَاتٌ فَهُوَ الجَوْهَرُ، مُرَكَّبًا كَانَ أَوْ بَسِيطًا، وَإِمَّا مَعْنًى قَائِمٌ بِالذَّاتِ وَهُوَ العَرَضُ، وَلَا ثَالِثَ.

فَالعَرَضُ مُفْتَقِرٌ لِمَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ، وَأَوْصَافُهُ تَلْحَقُهُ، أَظْهَرُهَا طَرَيَانُهُ عَلَى مَحَلِّهِ وَانْتِفَاؤُهُ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَذَلِكَ دَلِيلُ حُدُوثِهِ.

وَالجَوْهَرُ لَازِمُهُ التَّغَيُّرُ مِنَ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالاجْتِمَاعِ وَالافْتِرَاقِ، وَالكُلُّ حَوَادِثُ، وَمَا لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا كَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا.

---

(١) في هامش (ت): وما أحقّ هذا أن لا يذكر في كتاب، ولا ينطق به لسان.

(٢) راجع مقالات المشبّهة والكرامية في كتاب الملل والنحل للشهرستاني (ج١/ص ١٢٠ - ١٢٥).

(٣) قال الإمام أبو بكر بن فورك: شرطُ الجوهر اللازم له: أن تتعاقب عليه الحوادث، ولا ينفكّ منها، وما كان كذلك لا يكون إلا محدَثًا، وذلك محالٌ في وصفه تعالى لأجل أن القول به يؤدّي إلى بطلان قِدَمِه وإيجاب الدلالة على حدوثه، أو فساد القول بحَدَث العالَم. (مشكل الحديث، ص ١٣).



استحالة الحلول والاتحاد على الله تعالى

وَوَاجِبُ الوُجُودِ مَوْصُوفٌ بِالقِدَمِ، وَالمَوْصُوفُ بِالقِدَمِ لَا يَتَّصِفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ، فَلَا يَصِحُّ فِي وَصْفِهِ الحُلُولُ[1] وَلَا الاتِّحَادُ؛ لِأَنَّ الحُلُولَ هُوَ الحُصُولُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، وَهُوَ يَنْفِي الوجودَ، أَوْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ قِدَمُ المَحَلِّ، وَالاتِّحَادَ صَيْرُورَةُ الذَّاتَيْنِ عَيْنًا وَاحِدَةً، وَهُوَ مَنْفِيٌّ بِضَرُورَةِ العَقْلِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ المَاهِيَّتَيْنِ اخْتِلَافٌ بِالذَّاتِ، فَزَوَالُهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ[2].

وَقَالَتِ النَّصَارَى: ذَاتُهُ تَعَالَى مُتَّحِدَةٌ بِعِيسَى، أَوْ حَالَّةٌ فِيهِ، أَوْ صِفَتُهُ حَلَّتْ فِيهِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِبَدَنِهِ أَوْ بِنَفْسِهِ، وَالكُلُّ بَاطِلٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَقَالَتِ النُّصَيْرِيَّةُ وَالإِسْحَاقِيَّةُ مِنَ الشِّيعَةِ: ظُهُورُ الرُّوحَانِيِّ بِالجِسْمَانِيِّ لَا يُنْكَرُ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَظْهَرَ تَعَالَى فِي صُوَرِ بَعْضِ الكَامِلِينَ. قَالُوا: وَأَوْلَى الخَلْقِ بِذَلِكَ أَشْرَفُهُمْ وَأَكْمَلُهُمْ وَهُمُ الْعِتْرَةُ الطَّاهِرَةُ. قَالُوا: وَالَّذِي يَظْهَرُ تَعَالَى فِي

---

(١) **قال الشيخ البكي الكومي التونسي**: صانع العالَم لا يَحُلُّ في شيءٍ بأحد أنواع الحلول؛ لأنه لو حلَّ في شيء لكان إمَّا عَرَضًا، أو جِسمًا، أو جوهرًا، أو صورةً، والجميعُ محالٌ؛ ضرورةَ افتقارِ الحالِّ لِمَا حلَّ فيه، ولا شيءَ من المفتَقِرِ بواجبِ الوجودِ، وكلُّ حالٍّ في شيءٍ مُفتَقِرٌ، فلا شيء من واجب الوجود بحالٍّ في شيءٍ، وهو المطلوب. ومن هاهنا يُعلَم يقينًا أنّه جل وعلا ليس بجسمٍ، ولا جوهرٍا، ولا عرَضٍ، ولا صورةٍ ولا مادةٍ؛ ضرورةَ افتقارِ الجميع، فهو جلَّ وعلا ليس من قبيل المعاني ولا من قبيل الجواهر. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٠٥).

(٢) لا خلاف في كفر مدَّعِي الحلول والاتحاد بهذه المعاني، وقد أكثر بعض الناس في نسبة الاتحاد إلى الصوفية، والعاقل لا يتوهَّمُ أن ينتحل أهلُ الله الاتحادَ المحال، ولكن لما كان لفظه مشترَكًا في معانٍ أطلقه كل واحد على ما أراد، فإذا أطلقه الصوفية على مرادهم من الفناء الكُلي - وهو عدمُ الإحساس بعالم الملك والملكوت بالاستغراق في عظمة البارئ ومشاهدة الحقّ - ظنَّ بهم الجاهل ما تقشعرّ منه الجلود، وهم برءاء منه كما سينبّه على ذلك الشيخ زرُّوق رحمه الله تعالى.

صُورَتِهِ هُوَ مَنْ يَظْهَرُ بِالعِلْمِ التَّامِّ وَالقُدْرَةِ التَّامَّةِ[١].

وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ لِظَوَاهِرَ مِنْ كَلَامِهِمْ، كَـ«الحَلَّاجِ»[٢]، وَ«ابْنِ الجَلَاءِ»[٣]، وَ«ابْنِ سَوْدَكِين»[٤]، وَ«ابْنِ قِسِّي»[٥]، و«ابْنِ سَبْعِينَ»[٦]، ....

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج١/ص٢٢١).

(٢) هو: **الحسين بن منصور الحلاج**، أبو مغيث، يعده البعض في كبار المتعبدين والزهاد، وآخرون في زمرة الملحدين. توفي سنة ٣٠٩هـ. (انظر الأعلام ج٢/ص٢٦٠).

(٣) هو: **أبو عبد الله أحمد بن يحيى الجلاء**، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السني في القرن الثالث الهجري أصله من بغداد، وأقام بالرملة ودمشق، وصفه أبو عبد الرحمن السلمي بأنه «كان من جلة مشايخ الشام، وكان عالماً ورعاً» والذهبي بالقدوَة العارف شيخ الشام. (طبقات الصوفية للسلمي، ص١٤٤ - ١٤٧، دار الكتب العلمية، ط٢٠٠٣).

(٤) هو: **إسماعيل بن سودكين بن عبد الله**، **أبو الطاهر**، **شمس الدين النوري**، كان فقيهاً، فاضلاً، محدثاً، شاعراً، له نظم حس، وكلام في التصوف، وهو من أصحاب الشيخ محيي الدين بن عربي. من مصنفاته: «شرح التجليات الإلّهية» لابن العربي. توفي في حدود ٦٤٦هـ.

(٥) هو: **أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قَسِيّ الأندلسي** (ت٥٤٦ هـ) صاحب كتاب «خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين.

(٦) هو: **عبد الحق بن سبعين** الصوفي الاندلسي، صاحب رسالته المسائل الصقلية، وهي عبارة عن أجوبة لأسئلة أرسلها الإمبراطور فريدريك الثاني إلى الدولة الموحدية. توفي سنة ٦٦٩هـ. ومما ورد في خاتمة تلك الرسالة قوله: «رأسُ الأمور والذي عليه في التنزيه المعوَّلُ وفي غيره: العلمُ الذي به يتحقَّقُ وجود الله تعالى ووحدانيته والكمال، ووجوده ينبني على نفي التشبيه، والتشبيه يجتمع من التحيُّز والتغيير والتأليف، فافهم ذلك. والوحدانية تنبني على نفي الشريك، والشريك تجتمع ماهيته ضرورةً من الاتصال والانفصال والحلول. والكمال ينبني على نفي النقائص، والنقائص تنقسم على ثلاثة أقسام، منها ما يمنع الأفعال، ومنها ما يمنع العلم والإدراك، ومنها ما يمنع الكلام، فالمانع=



وَ«الشَّشْتَرِي»[1] ، وَ«العَفِيفِ التِّلِمْسَانِيِّ» ، وَ«السُّهْرَوَرْدِيِّ» ، وَ«الأَقْطَعِ» ، وَ«الأَيْكِيِّ» ، وَ«ابْنِ عَرَبِيٍّ» ، وَ«ابْنِ الفَارِضِ» وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ.

وَقَدْ شَنَّعَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ «أَبُو حَيَّانَ» فِي تَفْسِيرِهِ وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ فِي تَفْسِيرِهِ المُسَمَّى بِـ«النَّهْرِ مِنَ البَحْرِ» عِنْد قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ، قَالَ: «وَمِمَّنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ النَّصَارَى وَادَّعَى الإِسْلَامَ وَتَسَتَّرَ بِالتَّصَوُّفِ ظَاهِرًا» ، ثُمَّ سَرَدَ أَسْمَاءَ مَنْ ذَكَرْتُ وَغَيْرَهُمْ ، وَحَلَفَ أَنَّهُ مَا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا تَحْذِيرًا مِنَ الوُقُوعِ فِيمَا وَقَعُوا فِيهِ ، إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ.

موقف الشيخ زروق من كلام بعض الصوفية

قُلْتُ: وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُم أَهْلُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الدِّينِ ، يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ ، وَيُتَعَرَّضُ لَهُ بِالرَّدِّ وَالقَبُولِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، وَلَا يُتَعَرَّضُ لِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ ؛ لِاحْتِمَالِ رُجُوعِهِ عَنْهُ ، أَوْ أَنَّ مُرَادَهُ خِلَافُ ظَاهِرِهِ ، فَلَا يُكَفَّرُ بِهِ ، وَلَا يُبَدَّعُ ؛ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ ، وَحَذَرًا مِنَ الأَذَى بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَيَرْحَمُ اللهُ الشَّيْخَ «أَبَا بَكْرِ بْنِ فُورَكٍ» حَيْثُ قَالَ: «الغَلَطُ فِي إِدْخَالِ أَلْفِ كَافِرٍ بِشُبْهَةِ الإِسْلَامِ ، وَلَا الغَلَطُ فِي إِخْرَاجِ المُسْلِمِ بِشُبْهَةِ كُفْرٍ».

وَقَدْ قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي «أَبُو عَبْدِ الله المَقَّرِي» رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاعْتِقَادُ وِلَايَةٌ ،

= من الأفعال العجزُ ، والمانع من الإدراك والعلم كالعمى والصمم والجهل ، والمانع من الكلام الخرس. (المسائل الصقلية ، ص ٩٢).

(١) هو: **أبو الحسن الششتري** شاعر صوفي أندلسي ، وصفه لسان الدين ابن الخطيب في الإحاطة بقوله: «عروس الفقراء ، وأمير المتجردين ، وبركة الأندلس ، لابس الخرقة ، أبو الحسن. من أهل شستر ، قرية من عمل وادي آش معروفة. وكان مجوداً للقرآن ، قائماً عليه ، عارفاً بمعانيه ، من أهل العلم والعمل». توفي سنة ٦٦٨ هـ.



وَالاعْتِرَاضُ جِنَايَةٌ، فَإِنْ عَرَفْتَ فَاتَّبِعْ، وَإِنْ جَهِلْتَ فَسَلِّمْ».

وَسُئِلَ «القَوْرِيُّ» عَنْ كَلَامِ «ابْنِ العَرَبِيِّ الحَاتِمِيِّ» فَأَجَابَ بِقَوْلِه: «الكَلَامُ كَلَامُ صُوفِيٍّ، وَ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

نَعَمْ، وَقَدْ جَرَى بِحُكْمِ سُنَّةِ اللهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَؤُلَاءِ القَوْمِ بِهَذَا وَنَحْوِهِ يُدْرِكُهُ المَقْتُ وَالضِّيقُ وَالأَذَى، فَسَلِّمْ تَسْلَمْ، بَعْدَ حِفْظِ مَا تَعْرِفُ مِنْ عَقَائِدِ السُّنَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَصُّبٍ وَلَا إِنْكَارٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَا أَجْهَلَ مِنْ مُتَعَصِّبٍ بِالبَاطِلِ، أَوْ مُنْكِرٍ لِمَا هُوَ بِهِ جَاهِلٌ.

وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا «أَبُو عَبْدِ اللهِ القَوْرِيُّ» عَنِ «ابْنِ العَرَبِيِّ» هَذَا فَقَالَ: أَعْرَفُ بِكُلِّ فَنٍّ مِنْ أَهْلِ كُلِّ فَنٍّ. فَقِيلَ: مَا سَأَلْنَاكَ عَنْ هَذَا. فَقَالَ: اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الكُفْرِ إِلَى القُطْبَانِيَّةِ. قِيلَ لَهُ: فَمَا تُرَجِّحُ؟ قَالَ: التَّسْلِيمُ.

قُلْتُ: لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلنَّكِيرِ وَالتَّكْفِيرِ مُخْطِرٌ، وَإِقَامَة مَنْصِبِهِ رُبَّما عَادَ عَلَى الجَاهِلِ بِالضَّرَرِ، فَالتَّسْلِيمُ أَسْلَمُ مِنَ الجَانِبَيْنِ[1].

---

(١) قال الشيخ شهاب الدين المقري: والذي عند كثير من الأخيار من أهل هذه الطريقة التسليمُ لهم، ففيه السلامة، وهو أحوط من إرسال العنان وقولٍ يعود على صاحبه بالملامة، وما وقع لأبي حيان وابن حجرٍ في تفسيره من إطلاق اللسان في هذا الصدِّيق وأنظاره فذلك من فَلَس الشيطان. والذي أعتقده ولا يصحّ غيره أن الإمام ابن عربي وليٌّ صالحٌ وعالمٌ ناصحٌ، وإنما فوّقَ إليه سهام الملامة من لم يفهم كلامه، على أنه دُسّت في كتبه مقالات يجلّ قَدْرُه عنها، وقد تعرَّض من المتأخرين وليُّ الله الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني - نفعنا الله تعالى ببركته - لتفسير كلام الشيخ على وجه يليق، وذكر من البراهين على ولايته ما شرح صدور أهل التحقيق. (أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج٣/ص٥٥ مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة ١٩٤٢م)

وَاخْتَارَ «**العِرَاقِيُّ**»[1] فِي «**أَجْوِبَةِ المَكِّيِّينَ**» أَنَّهُ يُتَعَرَّضُ لِلْكَلَامِ بِالرَّدِّ وَالقَبُولِ، وَلَا يُتَعَرَّضُ لِصَاحِبِهِ لِاحْتِمَالِ مُرَادِهِ بِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ النُّصَيْرِيَّةُ يُطْلِقُونَ الإِلَهِيَّةَ عَلَى أَئِمَّتِهِمْ، وَهُوَ صَرِيحُ الكُفْرِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَحَاشَى أَئِمَّةَ الإِسْلَامِ أَنْ يَقْبَلُوا ذَلِكَ مِمَّنْ يَفُوهُ بِهِ.

قيام الحادث بالقديم مستحيل

وَأَجَازَ الكَرَّامِيَّةُ قِيَامَ الحَادِثِ بِالقَدِيمِ[2]، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِانْقِلَابِ الحَادِثِ قَدِيمًا وَبِالعَكْسِ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**بَلْ لَا يُمَاثِلُ مَوْجُودًا، وَلَا يُمَاثِلُهُ مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ**).

يَعْنِي أَنَّ المِثْلَ وَالشِّبْهَ مُنْتَفٍ عَنْهُ تَعَالَى بِكُلِّ وَجْهٍ، قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ**» رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ أَشْبَهَ تَعَالَى خَلْقَهُ لَمْ يَخْلُ أَنْ يُشْبِهَهُمْ بِكُلِّ وَجْهٍ فَكَانَ يَكُونُ حَادِثًا مِثْلَهُمْ، أَوْ مِنْ بَعْضِ الجِهَاتِ فَيَكُونُ حَادِثًا مِنْ تِلْكَ الجِهَةِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ جِهَاتِ العَالَمِ حَادِثَةٌ، وَهُوَ تَعَالَى قَدِيمٌ بَاقٍ مُنَزَّهٌ عَنْ سِمَةِ الحُدُوثِ.

---

(١) هو: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة المعروف كأبيه بابن العراقي، الفقيه الحافظ صاحب التصانيف، ولد سنة ٧٦٢هـ وتوفي سنة ٨٢٦هـ. ونص كلامه: ينبغي أن لا يُحكَم على ابن العربي نفسه بشيء، فإني لست على يقين من صدور هذا الكلام منه ولا من استمراره عليه إلى وفاته، ولكن نحكم على هذا الكلام بأنه كفرٌ. (الأجوبة المرضية على الأسئلة المكية، ص ٨٨ نشر مكتبة التوعية الإسلامية)

(٢) قال الشهرستاني عند ذكر مقالات الكرامية أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني (ت٢٥٥هـ): ومن مذهبهم جميعًا جوازُ قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالى، ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته فإنما يحْدُثُ بقدرته. (الملل والنحل، ج١/ص١٢٥)

من نفيس كلام إمام الحرمين الجويني

وَ«إِمَامُ الحَرَمَيْنِ»: «مَنِ اطْمَأَنَّ فِكْرُهُ إِلَى النَّفْيِ المَحْضِ فَهُوَ مُعَطِّلٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الدَّهْرِيَّةِ، وَمَنِ اطْمَأَنَّ فِكْرُهُ إِلَى مَوْجُودٍ انْتَهَى إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُجَسِّمٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الحَشَوِيَّةِ، وَمَنِ اطْمَأَنَّ فِكْرُهُ إِلَى مَوْجُودٍ عَجَزَ عَنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَتِهِ فَهُوَ مُوَحِّدٌ»(١).

التوحيد عند ذي النون المصري

وَقَالَ «ذُو النُّونِ المَصْرِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «التَّوْحِيدُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ قُدْرَةَ اللهِ فِي الأَشْيَاءِ بِلَا مِزَاجٍ، وَصُنْعَهُ لِلْأَشْيَاءِ بِلَا عِلَاجٍ، وَعِلَّةَ كُلِّ شَيْءٍ صُنْعُهُ، وَلَا عِلَّةَ(٢) لِصُنْعِهِ، وَلَيْسَ فِي السَّمَاوَاتِ العُلَى وَلَا فِي الأَرَضِينَ السُّفْلَى مُدَبِّرٌ غَيْرُ اللهِ، وَكُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكَ فَاللهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ»(٣). انْتَهَى.

---

(١) نص كلام إمام الحرمين في العقيدة النظامية: «مَنِ انْتَهَضَ لِطَلَبِ مُدَبِّرِه، فَإِنِ اطْمَأَنَّ إلى مَوْجُودٍ انْتَهَى إليه فِكْرُه فهو مُشَبِّهٌ، وإن اطمأنَّ إلى النفي المَحْض فهو معطِّل، وإن قطعَ بموجودٍ واعترَف بالعجز عن دَرْكِ حقيقتِه فهو موحِّدٌ». (العقيدة النظامية، ص ١٤٢ - ١٤٣ تحقيق د. محمد الزبيدي).
فقوله: «إن اطمأنَّ إلى موجود انتهى إليه فِكْرُه فهو مشبِّهٌ» أي: ارتسمَ في خياله موجودٌ ظنَّ أنه هو الله فهو مشبِّهٌ لله بالحوادث لأنه تعالى منزَّهٌ عن الارتسام في الخيال. وقوله: «وإن اطمأنَّ إلى النفي المَحْض فهو معطِّل» أي: عطّل الله من صفاته التي هي الوجود والقدرة والإرادة والعلم والحياة؛ إذ العدمُ المحض لا يتصف بتلك الصفات.

(٢) قال الشيخ زرُّوق في الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية: العِلَلُ جمع عِلَّة وهو ما يقتضي وجود الشيء أو نَفْيَه على سبيل الحَتْم، وهي مندفعة في أفعال الحقِّ تعالى وأحكامه؛ لأنه الفاعلُ المختارُ الغنيُّ عن العلة في وَصْفِه أو فِعْلِه. (ص٢٤٤).

(٣) أورده القشيري في رسالته (ص٤) قال الشيخ اللخمي معلقا على كلام ذي النون: جميع هذا الكلام دليل على انفراد الله تعالى بالأفعال ومن جملتها أفعال العباد لضرورة الحكم بحَدَث جميع ما في العالَم وانفراده بالإحداث والخلق والتدبير، وكل مصنوع فإنما كان بصنعه وإرادته السابقة وقوله، و«لَا عِلَّةَ لِصُنْعِهِ» تنزيهٌ عن الأغراض والحوامل على الأفعال، وأنه يفعل بلا محاولة ومباشرة. (شرح الرسالة القشيرية، ق٧/أ).

فَالمِثْلِيَّةُ مُنْتَفِيَةٌ عَنْ وَصْفِهِ تَعَالَى بِانْتِفَاءِ الجَوْهَرِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي العَالَمِ غَيْرُهُمَا كَمَا قَامَتْ عَلَيْهِ البَرَاهِينُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ» إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، قِيلَ: المُرَادُ: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ، وَالكَافُ زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ(١).

وَقِيلَ: لَمَّا كَانَ التَّشْبِيهُ يَقَعُ بِذِكْرِ المِثْلِ وَبِكَافِ التَّشْبِيهِ، أَتَى بِهَا فِي النَّفْيِ لِيَكُونَ أَبْلَغَ.

وَقِيلَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إِنْ لَوْ قُدِّرَ لَهُ مِثْلٌ، وَلَا مِثْلَ لَهُ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي النَّفْيِ. وَقِيلَ غَيْرُهُ مِمَّا يَقْتَضِي التَّنْزِيهَ وَنَفْيَ التَّشْبِيهِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ المَشَايِخِ: الحَقُّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ التَّنْزِيهِ، فَكَيْفَ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالتَّشْبِيهِ؟! ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنِ اللهِ تَعَالَى فَقَالَ: إِنْ سَأَلْتَ عَنْ ذَاتِهِ فَـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ صِفَاتِهِ فَهُوَ ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ أَسْمَائِهِ فَـ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢]، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ أَفْعَالِهِ فَـ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

---

(١) قال الإمام «ابن جزي» في «التسهيل»: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١] تنزيهٌ لله تعالى عن مشابهة المخلوقين. قال كثير من الناس: الكاف زائدة للتأكيد، والمعنيُّ: ليس مثله شيء. وقال الطبري وغيره: ليست بزائدة، ولكن وضع «مِثْلِهِ» موضعَ هُوَ، والمعنيُّ: ليس كهو شيءٌ. قال الزمخشري: وهذا كما تقول: مثلك لا يبخل، والمراد: أنت لا تبخل، فنفى البخل عن مثله والمراد نفيه عن ذاته. (ج٢/ص٤٩٩)

وَقَال «الوَاسِطِيُّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: «لَيْسَ كَذَاتِهِ ذَاتٌ، وَلَا كَصِفَتِهِ صِفَاتٌ، وَلَا كَاسْمِهِ اسْمٌ، وَلَا كَفِعْلِهِ فِعْلٌ». انْتَهَى كَلَامُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِكَمَالِهِ.

❊ ❊ ❊

[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الجِهَةِ وَالمَكَانِ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَحُدُّهُ المِقْدَارُ، وَلَا تَحْوِيهِ الأَقْطَارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الجِهَاتُ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ السَّمَاوَاتُ).

التحديد والتقدير من صفات المحدثين

يَعْنِي لِأَنَّ التَّحْدِيدَ وَالتَّقْدِيرَ مِنْ صِفَاتِ المُحْدَثِينَ، وَكَذَا الدُّخُولُ فِي المُتَحَيِّزَاتِ، فَمَا ذَكَرَهُ نَفْيٌ لِلْجِهَةِ[1] وَالمَكَانِ وَالتَّقْدِيرِ بِالحَدِّ وَالآنِ، بَلْ لَيْسَ هُوَ

(١) قال الشيخ البكي الكومي: صانعُ العالَم لا يكون في جهةٍ؛ لأنّه لو كان في جهةٍ لكان في مكانٍ؛ ضرورةَ أنها المكان، أو المستلزمة له، ولو كان في مكانٍ لكان متحيِّزًا، ولو كان متحيِّزًا لكان مُفتقِرًا إلى حيِّزِهِ ومكانِهِ، فلا يكون واجبَ الوجود، وقد ثبت أنّه واجب الوجود، هذا خُلف. وأيضا، فلو كان في جهةٍ، فإمّا في كلِّ الجهات، وهو محال وشنيع، وإمّا في البعض، فيلزم الاختصاصُ، المستلزِمُ للافتقارِ إلى المخصِّصِ، المُنافِي للوجوب. واعلم أنّ هذا المعتقَد لاَ يخالِفُ فيه بالتحقيق سُنِّيٌّ ولا مُحدِّثٌ ولا فَقيهٌ ولا غيره، ولم يَجِئْ قطّ في الشرع على لسانِ نبيٍّ التصريحُ بلفظ الجهة، فالجهةُ بحسب التفسير المتقدِّم مَنفِيَّة معنىً ولَفظاً؛ وكيف لا والحقُّ يقول جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولو كان في جهة بذلك الاعتبار لكان له أمثالٌ، فضلاً عن مِثلٍ واحد. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١١٤).

قال الإمام الطرطوشي في كتاب «الدعاء» عند الكلام على صفة رفع اليدين في الدعاء: فإن قال قائل: إن الحقَّ مقدَّسٌ عن الجهات؟ قلنا: إنما هذا محلٌّ تعبَّدَ الحقُّ سبحانه الخلائق برفع الأكفِّ نحوَهُ، كما تعبَّدهم باستقبال الكعبة بوجوههم في الصلاة واستقبال الأرض، وإلصاق الجبين والأنف بالأرض مع تنزيهه سبحانه عن اختصاصه بالبيت أو بمحلِّ السجود من الأرض، كأنّ السماء قبلة الدعاء. (كتاب الدعاء، ص٥٥).

قال الشريف مرتضى الزبيدي: وإنما اختصَّت السماءُ برَفْع الأيدي إليها عند الدعاء لأنها جُعِلَت قبلةَ الأدعية، كما أن الكعبة جُعِلَت قبلةً للمُصلِّي يستقبلها في الصلاة، ولا يقال: إن الله تعالى في جهة الكعبة. (إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٢٥).



الوجودَ المُطْلَقَ وَلَا عَيْنَ الأَشْيَاءِ وَلَا الحُرُوفَ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَضَمَّنُ صِفَاتِ الخَلْقِ كَالجِهَةِ وَالمَكَانِ، فَلَا يُقَالُ: هُوَ فِي مَكَانٍ، وَلَا فِي كُلِّ مَكَانٍ.

وَقَالَتِ الكَرَّامِيَّةُ وَالمُشَبِّهَةُ: هُوَ فِي مَكَانٍ هُوَ العَرْشُ[1]، تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ.

وَقَالَتِ النَّجَّارِيَّةُ[2]: هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: بِالعِلْمِ لَا بِالذَّاتِ.

وَقَالَ أَهْلُ الحَقِّ: لَا يُقَالُ: «دَاخِلُ العَالَمِ وَلَا خَارِجُهُ»؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ وَالخُرُوجَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي الحَادِثِ لِطُرُوِّ الحَوَادِثِ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَقَوْلُ القَائِلِ: «ضَرُورَةُ العَقْلِ جَازِمَةٌ بِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ مُتَمَكِّنٌ فِي مَكَانٍ أَوْ حَالٌّ فِيهِ»، جَوَابُهُ أَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الوَهْمِ لِمَعْقُولِ الشَّاهِدِ، وَالحَقِيقَةُ خِلَافُهُ.

وَفِي حِكَمِ «**ابْنِ عَطَاءِ اللهِ**»: «الحَقُّ لَيْسَ بِمَحْجُوبٍ، وَإِنَّمَا المَحْجُوبُ أَنْتَ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ حَجَبَهُ شَيْءٌ لَسَتَرَهُ مَا حَجَبَهُ[3]، وَلَوْ كَانَ لَهُ سَاتِرٌ لَكَانَ لِوُجُودِهِ حَاصِرٌ، وَكُلُّ حَاصِرٍ لِشَيْءٍ فَهُوَ لَهُ قَاهِرٌ[4]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[5] [الأنعام: ١٨]». انْتَهَى.

---

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج١/ص١٢٤).

(٢) أصحاب الحسين بن محمد النجار (ت٢٢٠هـ) من رؤوس المعتزلة. (راجع الملل والنحل، ج١/ص١٠٠).

(٣) **قال الشيخ زروق**: المستورُ أبدًا في جهة مما ستره، ويتعالى ربنا عن الجهات؛ لأنها من صفات المحدَثات. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٣).

(٤) **قال الشيخ زروق**: لأنه يمنعه مما وراءه ويحجزه عما بعده ويقصره على محله ويجعله في أسر قبضته وتحت حكمه، ولا يصح ذلك في وصفه تعالى؛ لما دلّت عليه العقول وقضايا الشرع المنقول. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٤).

(٥) **قال الشيخ زروق**: أمّا قَهْرُه للعباد فلأنهم في قبضته، وتحتَ تصريف قُدرتِه، وتخصيص=

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى العَرْشِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَالمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتِوَاءً مُنَزَّهًا عَنِ المُمَاسَّةِ وَالاسْتِقْرَارِ، وَالتَّمَكُّنِ وَالحُلُولِ وَالانْتِقَالِ).

يَعْنِي أَنَّ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، نُثْبِتُهُ، وَنُنَزِّهُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ[1]، وَلَا نَخُوضُ فِي تَأْوِيلِهِ، بَلْ نُفَوِّضُ لَهُ تَعَالَى فِي شَأْنِهِ[2].

= إرادته ومشيئته. والفوقية: عبارة عن ارتفاع الجلال والمكانة، لا المكان؛ كما يقال: السلطان فوق الوزير، والسيد فوق عبده، والمالك فوق المملوك، ونحو ذلك مما يثبت الكبرياء، وينفي سمات الحدَث؛ إذ يتعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٤).

(الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٣).

(١) قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني في تفسير قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]: «أي: عَلَا عَلَيْهِ عُلُوَّ قُدْرَةٍ، لَا عُلُوَّ مَكَانٍ». (الهداية، ص ٣٦٦٤) وقال أيضا في تفسير قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الحديد: ٤] : «أي: ارْتَفَعَ وَعَلَا، ارتفاعَ قُدْرَةٍ وَتَعْظِيمٍ وجلَالَةٍ، لا ارتفاع نُقْلَةٍ». (الهداية، ص ٧٣٠٧)

وقال الإمام **الخطابي**: «ليس معنى قول المسلمين: «إن الله علَى العرش» هو أنه تعالى مماسّ له، أو متمكِّن فيه، أو متحيِّز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف؛ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]». (أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص١٤٧٤. ط١. ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، جامعة أم القرى).

(٢) قال **الإمام القرطبي**: مما يعلم استحالته: كون العرش حاملا لله تعالى، وأن الله تعالى مستقر عليه كاستقرار الأجسام؛ إذ لو كان محمولا لكان محتاجا فقيرا لما يحمله، وذلك ينافي وصف الالهية؛ إذ أخص أوصاف الإله الاستغناء المطلق، ولو كان ذلك للزم كونه جسما مقدَّراً، ويلزم كونه حادثاً على ما سبق. =

أَمَّا إِثْبَاتُهُ فَلِثُبُوتِهِ بِنَصِّ القُرْآنِ، وَأَمَّا التَّنْزِيهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَلِأَنَّهُ مِمَّا تَعَارَضَ فِيهِ المَعْقُولُ وَالمَنْقُولُ، فَيُقَدَّمُ المَعْقُولُ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَيُتَأَوَّلُ المَنْقُولُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الوَجْهِ الصَّحِيحِ فِيهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو بَكْرِ بْنُ فُوْرَكٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا تَعَارَضَتِ الأَدِلَّةُ العَقْلِيَّةُ مَعَ الظَّوَاهِرِ النَّقْلِيَّةِ، فَإِنْ صَدَّقْنَاهُمَا لَزِمَ الجَمْعُ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، وَإِنْ كَذَّبْنَاهُمَا لَزِمَ رَفْعُهُمَا، وَإِنْ صَدَّقْنَا الظَّوَاهِرَ النَّقْلِيَّةَ وَكَذَّبْنَا الأَدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ لَزِمَ الطَّعْنُ فِي الظَّوَاهِرِ النَّقْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الأَدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ أُصُولُ الظَّوَاهِرِ النَّقْلِيَّةِ، وَتَصْدِيقُ الفَرْعِ مَعَ تَكْذِيبِ أَصْلِهِ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِهِمَا مَعًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ نَقُولَ بِالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وَتَأْوِيلِ الظَّوَاهِرِ النَّقْلِيَّةِ، أَوْ تَفْوِيضِ أَمْرِهَا إِلَى اللهِ».

وَلِأَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلَانِ، يَعْنِي قَوْلًا بِالتَّفْوِيضِ وَهُوَ أَسْلَمُ، وَقَوْلًا بِالتَّأْوِيلِ وَهُوَ أَعْلَمُ[1]، بَعْدَ إِطْبَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الجَهْلَ بِتَفْصِيلِهِ لَا يَضُرُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ عَنِ الوَجْهِ

= فإنْ قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؟ قيل: له محامل واضحة، وتأويلات صحيحة، غير أن الشرع لم يعين لنا محملا من تلك المحامل، فيُتَوَقَّفُ في التعيين، ويُسلَك مسلكُ السلف الصالح في التسليم. (المفهم في شرح صحيح مسلم، ج٦/ص٦٧٠، دار ابن كثير، ط١، ١٤١٧هـ)

(١) قال الشيخ إبراهيم اللقاني (ت١٠٤١هـ) في شرحه الكبير على الجوهرة المسمى بـ«**عمدة المريد على جوهرة التوحيد**»: اشتهر بين القوم اشتهار المثل السائر أن طريق السلف أسلم وأن طريق الخلف أعلم، قال بعض المحققين: في قولهم: «أَعْلَمُ» مجاز مرسل؛ إذ هو من إطلاق اسم المسبَّب مرادًا به السبب لأن المعنى الحقيقيّ للأعلم هو الأزيد علما، والأَحْوَجِيَّةُ سببٌ مُقْتَضٍ لأن يصير الأحوج أعلم. وفي إسناده إلى التأويل الذي هو مذهب الخلف مجاز في الإسناد؛ إذ هو من إسناد ما للمسبَّب إلى السبب أيضًا، فإن الأحوج إلى مزيد علم هو من يؤوّل، لا التأويل، والتأويل مسبَّبُ الأحوجية. وربما أبدل بعضهم «أعلم» بـ«أحكم»، يعني أكثر إحكامًا ـ بكسر الهمزة ـ أي: إتقانًا بالنسبة إلى دفع الشُّبَه عن العقيدة.

المُحَالِ، كَمَا لَا يَضُرُّ الجَهْلُ بِأَلْوَانِ الأَنْبِيَاءِ وَأَنْسَابِهِمْ مَعَ العِلْمِ بِتَعْظِيمِهِمْ وَاحْتِرَامِهِمْ.

وَالتَّأْوِيلُ مَذْهَبُ الخَلَفِ[1]، كَمَا أَنَّ التَّفْوِيضَ مَذْهَبُ السَّلَفِ.

وَرُجِّحَ التَّأْوِيلُ بِأَنَّهُ خُرُوجٌ إِلَى عِلْمٍ، وَالآخَرُ خُرُوجٌ إِلَى جَهْلٍ.

وَرُجِّحَ الثَّانِي بِأَنْ لَيْسَ ثَمَّ أَلْحَنَ مِنْ صَاحِبِ الحُجَّةِ بِحُجَّتِهِ، وَالتَّعْيِينُ رُبَّمَا كَانَ إِلْحَادًا بِالخُرُوجِ عَنِ المَعْنَى المَقْصُودِ لِلْجَهْلِ بِهِ.

وَعَلَى التَّفْوِيضِ دَرَجَ الإِمَامُ فِي هَذِهِ العَقِيدَةِ؛ إِذْ أَثْبَتَ الاسْتِوَاءَ وَنَفَى المُحَالَ، وَفَوَّضَ فِي المَحْمَلِ.

تفسير مقالة الإمام مالك في الاستواء

وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ «مَالِكٍ» إِذْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، إِذْ قَالَ: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ» يَعْنِي: فِي كَلَامِ العَرَبِ لَهُ مَصَارِفُ، ثُمَّ قَالَ: «وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ»[2] يَعْنِي: لِأَنَّهُ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَلَا يُفْهَمُ عَنْهُ، ثُمَّ

---

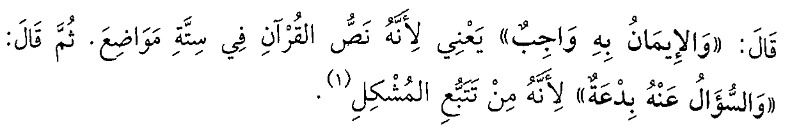
(١) ولبعض أئمة السلف تأويلات ثابتة أيضا، قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: واختلف في معنى قوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فقال بعضهم: معناه: كل شيء هالك إلا هو. وقال آخرون: معنى ذلك: إلا ما أريد به وجهه. (جامع البيان، ج١٨/ص٣٥٣)

وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] قال الإمام ابن جرير الطبري: يقول: على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصّرت في الدنيا في طاعة الله. ونقل عن مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ بمعنى في أمر الله. وعن السدي بمعنى: ما تركت من أمر الله. (جامع البيان، ج٢٠/ص٢٣٤، ٢٣٥)

وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] قال الإمام ابن جرير الطبري: «**تجري السفينة التي حملنا نوحا فيها بمرأى منّا ومنظر**». ونقل عن سفيان الثوري تفسير ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بمعنى: بأمرنا. (جامع البيان، ج٢٢/ص١٢٦)

(٢) وقال الشيخ زروق أيضًا: قوله: «**وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ**» نَفْيٌ لما يتوهَّمُ فيه من محتملاته=





قَالَ: «وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» يَعْنِي لِأَنَّهُ نَصُّ القُرْآنِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ. ثُمَّ قَالَ: «وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ» لِأَنَّهُ مِنْ تَتَبُّعِ المُشْكِلِ[1].

وَنَقَلَ «الطُّرْطُوشِيُّ» عَنْ «مَالِكٍ» أَنَّ مَذْهَبَهُ اخْتِيَارُ التَّأْوِيلِ، فَعَنْهُ إِذًا قَوْلَانِ، وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ التَّأْوِيلِ لِمَنْ لَا تَنْفَكُّ شُبْهَتُهُ إِلَّا بِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو بَكْرٍ» فِي تَتِمَّةِ كَلَامِهِ: «فَعَلَى القَوْلِ بِالتَّأْوِيلِ إِنْ وَجَدْنَا لَهَا مَحْمَلًا يُسَوِّغُهُ العَقْلُ حَمَلْنَاهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَوَّضْنَا أَمْرَهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى».

قُلْتُ: فَالمَرْجِعُ إِذًا التَّفْوِيضُ.

قَالَ: «وَهُوَ القَانُونُ فِي هَذَا البَابِ، وَاللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ». انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «عَلَى الوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَالمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ» لِقَوْلِ «الشَّافِعِيِّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «آمَنَّا بِاللهِ وَبِمَا جَاءَنَا عَنِ اللهِ عَلَى مُرَادِ اللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ».

= الحسية؛ إذ لا تُعقَل في حقّه. وفي بعض رواياته: «والكيفية مجهولة»، وقد عدلنا عنها للرواية التي ذكرنا لأن غير المعقول لا يمكن العلمُ به، والمجهول يمكن علمُه، والمقصود نفيُ التعقُّلِ في ذلك، فرواية نَفْيِه أولى، وإن كان غيرها أكثر روايةً. (شرح الرسالة، ج١/ص٣١ - ٣٢).

قال الإمام شهاب الدين القرافي: قول الإمام مالك: «وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» معناه أن ذات الله تعالى لا توصف بما وضعت العرب له «كيف؟» وهو الأحوال المنتقلة والهيئات الجسمية من التربُّع وغيره، فلا يعقل ذلك في حقّه تعالى لاستحالته من جهة الربوبية. (الذخيرة، ج١٣/ص٢٤٣ طبعة دار الغرب الإسلامي).

(١) وللإمام ابن أبي جمرة في بهجة النفوس كلام جميل في تفسير مقالة الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (ج١/ص٣٥ - ٣٦).



ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَلِ الْعَرْشُ وَحَمَلَتُهُ مَحْمُولُونَ بِلُطْفِ قُدْرَتِهِ، وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ).

يَعْنِي: وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ لَهُمْ وُجُودٌ وَلَا اسْتَمَرَّ وَلَا اسْتَقَامَ.

وَقَدْ سُئِلَ «الشِّبْلِيُّ» عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فَقَالَ: «العَرْشُ حَادِثٌ، وَالرَّحْمَنُ قَدِيمٌ، وَالعَرْشُ بِالرَّحْمَنِ اسْتَوَى»[١]. انْتَهَى

وَحَمَلَةُ العَرْشِ مَلَائِكَةٌ ذَكَرَهُمُ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ الكَرِيمِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ» لِمَنْ قَالَ: «اسْتَوَى بِمَعْنَى القَهْرِ وَالاسْتِيلَاءِ». وَقَدْ رَدَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ، فَانْظُرْ ذَلِكَ[٢].

---

(١) الرسالة القشيرية (ص٧) قال الشيخ اللخمي في شرح كلام الشبلي: أشار إلى استغنائه تعالى عن العرش في أزله؛ فإنه قديمٌ، والعرشُ مُحدَثٌ، فكلما استغنى عنه قبل أن يخلقه فهو غنيٌّ عنه بعد خلقه، وإنما خلقه ليستدل بعظمه على عظم خالقه. (شرح الرسالة القشيرية، ق١١/أ)

(٢) لا وجه لتضعيف تأويل الاستواء بالاستيلاء، فإنه من المعاني الصحيحة المحتملة، فلا وجه لاستبعاده، غير أنه لا قاطع على أنه المراد لله عَزَّوَجَلَّ، فبناء على كفاية الظن في التفسير يكون معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] أن الله عَزَّوَجَلَّ استولى عليه ودبّره، بحيث لا يتحرك العرش ولا يسكن ولا يختص بالحيز المعين الذي يختص به ولا يتصف بصفة عموما إلا بإرادة الله عَزَّوَجَلَّ وخلقه ذلك فيه. ووجه اختصاص العرش بالذكر - وإن كانت العوالم كلها كذلك تُساويه فيما ذُكر من عظيم الاحتياج إلى الباري تعالى وعدم استغنائها عنه لحظة ـ أنه لمّا كان هو أعظم المخلوقات، وكانت نسبة جميعها إليه كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، ربّما يُتوهَّم أن له من القوة والرفعة ما يستغني به في تدبير نفسه، فنبّه تعالى على أن العرش على ما هو عليه من عظم القوة وجلائل الصفات مقهورٌ محتاج إلى الله عَزَّوَجَلَّ غاية الاحتياج، ولا يملك لنفسه ولا لغيره ضراً ولا نفعاً، ولا يدبّر أمره=

ثم قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(وَهُوَ فَوْقَ العَرْشِ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تُخُومِ الثَّرَى، فَوْقِيَّةً لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى العَرْشِ وَالسَّمَاءِ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْدًا عَنِ الأَرْضِ وَالثَّرَى، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ العَرْشِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ)**.

يَعْنِي: فَوْقَ العَرْشِ[1] فَوْقِيَّةً مَعْنَوِيَّةً، كَمَا يُقَالُ: السُّلْطَانُ فَوْقَ الوَزِيرِ، وَالسَّيِّدُ فَوْقَ عَبْدِهِ، وَالقَاهِرُ فَوْقَ المَقْهُورِ، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨][2]، فَنِسْبَةُ الفَوْقِيَّةِ لَهُ مُسَاوِيَةٌ لِكُلِّ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّهَا مَعْنَى ظُهُورُ القَهْرِ وَالاقْتِدَارِ وَالجَلَالِ وَالعَظَمَةِ، فَمَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ العُلَى فِي ذَلِكَ كَمَا تَحْتَ الثَّرَى؛ لِأَنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ حَادِثٌ دَالٌّ عَلَى الحُدُوثِ، وَالمَوْصُوفُ بِالقِدَمِ لَا يَتَّصِفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ.

وَقَدْ سُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنْ دَلِيلِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي مَكَانٍ فَقَالَ:

= جملة وتفصيلا، وإذا ثبت في حقه ذلك ثبت في حق غيره بالأحرى. (راجع شرح العقيدة الوسطى للإمام السنوسي، ص ١٤٢، ١٤٣).

(١) قال الشيخ زروق في شرح قول ابن أبي زيد القيرواني: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ»: يريد: فوقية معنويةً، كما يقال: السلطان فوق الوزير، والمالك فوق المملوك، والشريف فوق الدنيء، لا أنها حِسِّيةٌ كالسماء فوق الأرض وما في معناه؛ لانتفاء الجهة في حقّه تعالى؛ لما يلزم عليه من النقص والحدوث. (شرح الرسالة، ج١/ص٢٨ - ٢٩).

(٢) قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] «المعنى: واللهُ المذلّل لعباده، العالِي عليهم **عُلُوَّ قُدْرَةٍ وَقَهْرٍ، لَا عُلُوَّ انْتِقَالٍ مِنْ سُفْلٍ، بَلْ اسْتَعْلَى عَلَى خَلْقِهِ بِقُدْرَتِهِ**، فقهرَهُم بالموت وبما شاء من أمره، لا إله إلا هو، ولَمَّا وصف نفسه تعالى بأنه الْمُذِلُّ القاهِرُ، ومن صفة القاهر أن يكون مستعلياً، قال: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: في علوه، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ بمصالح عباده. (الهداية، ص ١٩٧٧).
وقال أيضا في نفس الآية التي تليها في نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦١]: «المعنى: وهو الغالِبُ خلقه، **العالِي عليهم بقُدْرَتِه**، قد قهرهم بالموت، ليس كأصنامهم المقهورة المذلّلة المعلوّ عليها. (الهداية، ص ٢٠٤٧).



لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى»(١)، يَعْنِي: لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ: «أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، وَيُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي بَطْنِ الحُوتِ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فَكُلٌّ مِنْهُمَا خَاطَبَهُ خِطَابَ القَرِيبِ الحَاضِرِ مَعَ كَوْنِ أَحَدِهِمَا تَحْتَ التُّخُومِ وَالآخَرِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ عَالٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٢).

و«تُخُومُ الثَّرَى» أَسْفَلُ السَّافِلِينَ وَتَحْتَ التَّاحِتِينَ.

معنى فوقية الله على عرشه

قَوْلُهُ: «فَوْقِيَّةً لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى العَرْشِ وَالسَّمَاءِ»، وَلَا إِلَى الفَرْشِ وَالثَّرَى، فَهُوَ قَرِيبٌ غَيْرُ مَحْسُوسٍ وَلَا مُتَوَهَّمٍ، بَلْ هُوَ رَفِيعُ(٣) الدَّرَجَاتِ عَنِ العَرْشِ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٣٩]، عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ». قال الشيخ زورق في التعليق عليه: قَالَهُ تَوَاضُعًا، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَعْلَم أَنَّهُ أَفْضل الخَلْق، وخَصَّ يُونُس بالذِّكْر لما يُخْشَى عَلَى مَنْ سَمِعَ قِصَّتَهُ أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِهِ تَنْقِيصٌ لَهُ، فَبَالَغَ فِي ذِكْرِ فَضْلِهِ لِسَدِّ هَذِهِ الذَّرِيعَة

(٢) قال الإمام أبو بكر الطرطوشي: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى» معناه: لا تظنوا أني لما عرج بي عُلُوًّا فعَلَوْتُ من سماءٍ إلى سماءٍ حتى وصلتُ إلى سدرة المنتهى ثم صرتُ إلى حجاب من الذَّهَبِ فتخلَّف جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فقلتُ: إلى أين؟ فقال: يا محمد! وما منا إلا له مقامٌ معلومٌ، إن هذا منتهى الخلائق، وإنما أذن لي في الدنوِّ من الحجاب لاحترامك ولإجلالك، ولم أزل كذلك من حجاب إلى حجاب حتى جاوز بي سبعين حجابًا، غِلَظُ كلِّ حجاب مسيرة خمس مئة عام، ثم احتملني حتى وصل بي للعرش، فلا تظنوا أني في هذه الحال أقرب إلى الله سبحانه من يونس بن متى حين التقمه الحوتُ، فذهب به سفلا فسفلا حتى انتهى به إلى قرار الأرضين، بل العالي والسافل بالإضافة إلى جلال الحقّ سبحانه سواءٌ، فسبحان من ليس كمثله شيء. (الدعاء والمأثور وآدابه، ص ١٠٦ تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر).

(٣) الرفعة: العُلُوُّ، يقال: هو رفيعُ القدر، أي: عالي المنزلة والشرف. والدرجات جمع درجة، والمراد بها المرتبة المعنوية. (إتحاف السادة المتقين، للزبيدي، ج٢/ص٢٥)

مَعْنًى، كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ بِالمَعْنَى عَنِ الثَّرَى؛ لِأَنَّ الكُلَّ يَقْتَضِي الجِهَةَ، وَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الجِهَاتِ(١)، وَيَرْحَمُ اللهُ القَائِلَ:

إِنْ تَقُلْ كَيْفَ فَقَدْ مَثَّلْتَهُ ... أَوْ تَقُلْ أَيْنَ فَقَدْ رُمْتَ الحُلُولَ

هُوَ لَا أَيْنَ وَلَا كَيْفَ لَهُ ... وَهْوَ رَبُّ الكَيْفِ وَالْكَيْفُ يَحُولُ

وَهْوَ فَوْقَ الفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ ... وَهْوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِي لَا يَزُولُ

جَلَّ ذَاتًا وَصِفَاتٍ وَسَمَا ... فَتَعَالَى وَصْفُهُ عَمَّا أَقُولُ

هَذَا مِنْ آخِرِ قَصِيدَةٍ سَنَذْكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ.

معنى قرب الله تعالى من خلقه

وَالقُرْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: قُرْبُ إِحَاطَةٍ، وَقُرْبُ كَرَامَةٍ، وَقُرْبُ مَسَافَةٍ. فَالأَخِيرُ مُحَالٌ عَلَيْهِ سُبْحَانَه(٢)، وَالثَّانِي: لَا يَعُمُّ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ لِمَخْصُوصِينَ،

---

(١) أي: منزَّه عن الجهات الحسية، وأما الجهات المعنوية وهي العلوّ بالمجد والقهر والرفعة والقدرة فهذا ثابت للحق تعالى، وهي مقصود الإمام القرطبي بقوله في تفسيره: «كَانَ السَّلَفُ الأَوَائِلُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَا يَقُولُونَ بِنَفْيِ الجِهَةِ وَلَا يَنْطِقُونَ بِذَلِكَ، بَلْ نَطَقُوا هُمْ وَالكَافَّةُ بِإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ تَعَالَى، كَمَا نَطَقَ كِتَابُهُ وَأَخْبَرَتْ رُسُلُهُ». (الجامع، ج٩/ص٢٣٩)
ثم نصَّ الإمامُ القرطبي على مقصوده بالجِهَةِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا السَّلَفُ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ جِهَةُ العُلُوِّ فقالَ: «عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى وَارْتِفَاعُهُ: عِبَارَةٌ عَنْ عُلُوِّ مَجْدِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَكُوتِهِ، أَيْ: لَيْسَ فَوْقَهُ فِيمَا يَجِبُ لَهُ مِنْ مَعَانِي الجَلَالِ أَحَدٌ، وَلَا مَعَهُ مَنْ يَكُونُ العُلُوُّ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَكِنَّهُ العَلِيُّ بِالإِطْلَاقِ سُبْحَانَهُ». (الجامع، ج٩/ص٢٤٠)

(٢) وقال الإمام أبو بكر الطرطوشي في تفسير القرب الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]: قُرْبُه: إجابةُ الدعوات، والتقدّس عن الأمكنة والجهات، وقد أوضحه في الاية فقال: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ أي: هو يَقْرُب بالإجابة، وقطعَ الأطماعَ عن قرب المكان والمساحة، مع استحالته في حقِّهِ، وبيّن أنَّ قربه من العبد بتوفيق يبديه أو لطف ينشيه، فيوفقه للدعاء ثم يجيبه من قريب، أو يسمع دعاءهم سماعَ القريب المسافة منهم. واعلم أن الحقّ سبحانه وتعالى=



وَالمُرَادُ بِهِ زِيَادَةُ الإِكْرَام، وَالأَوَّلُ هُوَ المُرَادُ هُنَا لِعُمُومِهِ، وَهُوَ المُرَادُ بِقَوْلِهِ: **(وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ)**، يَعْنِي: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

نَعَمْ، وَمَنْ عَلِمَ قُرْبَهُ تَعَالَى لَمْ يَنْسَ ذِكْرَهُ، وَلَمْ يُخَالِفْ أَمْرَهُ، وَلَمْ يُدَبِّرْ مَعَهُ؛ بَلْ يَسْتَسْلِمُ لِقَهْرِهِ، وَيُحَافِظُ عَلَى القِيَامِ بِأَمْرِهِ.

(وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّمَا يَصْدُرُ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، بَل «مَا مِنْ نَفسٍ تُبْدِيهِ، إِلَّا وَلَهُ قَدَرٌ فِيكَ يُمْضِيهِ»(١)، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [فصلت: ٥٤] الآيَةُ، فَإِحَاطَتُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَإِرَادَةً تُشْهِدُكَ أَنَّهُ الشَّهِيدُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ شَهِيدٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَتُعَرِّفُكَ أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ لِشَيْءٍ مَعَهُ، فَافْهَمْ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(لَا يُمَاثِلُ قُرْبَهُ قُرْبُ الأَجْسَامِ، كَمَا لَا تُمَاثِلُ ذَاتَهُ ذَاتُ الأَجْسَامِ)**.

يَعْنِي: لِأَنَّ قربَ الأَجْسَامِ بِالمُدَانَاةِ وَالمُحَاذَاةِ وَالمَسَافَاتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ

= يتصف بالقرب من العبد، والعبد يتصف بالقرب من الحقِّ سبحانه وتعالى، فأما قرب الحقِّ من العبد بالذات فتعالى الملك الحقُّ عنه، فإنه تقدّس عن الحدود والأقطار والنهاية والمقدار، ما اتصل به مخلوق، ولا انفصل عنه حادثٌ مسبوق، جلَّت الصمدية عن قبول الفصل والوصل. فقُرْبُه: كرامتُه، وبعدُه: إهانته. وقربه اليوم من العبد ما يخصُّه من عرفان، ويهيده إليه بوجوه اللطف والامتنان، ويوفقه لامتثال الأوامر والانتهاء عن الزواجر. (راجع كتاب الدعاء، ص ١٠٢ - ١٠٣).

(١) هذه حكمة عطائية قال الشيخ زروق في شرحها: بل وُجودُ ذلك النَّفَسِ من قَدَرِه، وكذلك ما فيه ويقترن به من حِكمَةٍ وأَحكامٍ. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص٦٨).



حَادِثٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ.

وَيَرْحَمُ اللهُ «الجُنَيْدَ» حَيْثُ يَقُولُ: «مَتَى يَتَّصِلُ مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ بِمَنْ لَهُ شَبِيهٌ وَنَظِيرٌ؟! هَيْهَاتَ، هَذَا ظَنٌّ عَجِيبٌ، إِلَّا بِمَا لَطَفَ مِنْ حَيْثُ لَا دَرَكَ وَلَا وَهْمَ وَلَا إِحَاطَةَ، إِلَّا تَعْرِيفَ اليَقِينِ وَتَحْقِيقَ الإِيمَانِ». انْتَهَى.

وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ قَبْلَ «لَا يُمَاثِلُ»: «إِذْ»[1]، وَكَأَنَّهُ جَعَلَ عَدَمَ المُمَاثَلَةِ فِي قُرْبِ الأَجْسَامِ عِلَّةَ عَدَمِ المُمَاثَلَةِ فِي قُرْبِ الإِحَاطَةِ.

* * *

(١) يعني: إِذْ لَا يُمَاثِلُ. وهي النسخة التي شرح عليها الزبيدي. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص٢٥)



[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الحُلُولِ]

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ)

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الحُلُولَ: هُوَ الحُصُولُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي وُجُوبَ الوُجُودِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ قِدَمُ المَحَلِّ فَيَتَعَدَّدُ القَدِيمُ، وَتَعَدُّدُهُ بَاطِلٌ.

وَكَمَا لَا تَحُلُّ ذَاتُهُ فِي غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ.

وَقَالَتِ النَّصَارَى: ذَاتُهُ تَعَالَى مُتَّحِدَةٌ بِالمَسِيحِ، أَوْ حَالَّةٌ فِيهِ، أَوْ صِفَتُهُ حَلَّتْ فِيهِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِبَدَنِهِ، أَوْ بِنَفْسِهِ، وَكُلٌّ بَاطِلٌ.

وَقَالَتِ النُّصَيْرِيَّةُ وَالإِسْحَاقِيَّةُ وَالشِّيعَةُ: «ظُهُورُ الرُّوحَانِيِّ بِالجِسْمَانِيِّ لَا يُنْكَرُ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَظْهَرَ اللهُ تَعَالَى فِي صُورَةِ بَعْضِ الكَامِلِينَ، وَأَوْلَى الخَلْقِ بِذَلِكَ أَشْرَفُهُمْ وَأَكْمَلُهُمْ وَهُمُ الْعِتْرَةُ الطَّاهِرَةُ»[1].

قَالُوا: «وَمَنْ يَظْهَرُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ هُوَ مَنْ ظَهَرَ فِيهِ العِلْمُ التَّامُّ وَالقُدْرَةُ التَّامَّةُ».

وَلَا يَزَالُونَ يُطْلِقُونَ الآلِهَةَ عَلَى أَئِمَّتِهِمْ حَتَّى إِذَا ذَكَرُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالُوا: «جَلَّ جَلَالُهُ» وَنَحْوَ ذَلِكَ.

ونُسِبَ لِقَوْمٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ القَوْلُ بِالحُلُولِ وَالاتِّحَادِ لِظَوَاهِرَ مِنْ كَلَامِهِمْ،

---

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج١/ص٢٢٠).



وَفِيهِ تَخْبِيطٌ، وَحَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مَا يَلِيقُ بِالسُّنَّةِ هُوَ الأَوْلَى[١]؛ لِثُبُوتِ مَرْتَبَتِهِمْ مِنَ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَقَاصِدِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(تَعَالَى أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ، كَمَا تَقَدَّسَ أَنْ يَحُدَّهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ)**.

برهان تنزيه الله تعالى عن المكان

قُلْتُ: أَمَّا تَقَدُّسُهُ تَعَالَى عَنِ المَكَانِ، فَلِلُزُومِ سَبْقِ المَكَانِ عَلَى وُجُودِهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ وَقِدَمِ المَكَانِ، وَهُوَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالقِدَمِ، وَالمَوْصُوفُ بِالقِدَمِ لَا يَتَّصِفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ، كَمَا لَا يَصِحُّ فِي الحَادِثِ أَنْ يَصِيرَ قَدِيمًا.

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الحَقِّ: الزَّمَانُ مُتَجَدِّدٌ يُقَدَّرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ، فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي القَدِيمِ[٢].

وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ لِبُرْهَانِ النَّفْيِ فِي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ بِقَوْلِهِ: «بَلْ كَانَ قَبْلَ

---

(١) مثال ذلك قول ابن عطاء الله السكندري في حكمه وهو ممن ثبتت مرتبتهم من الدين: **(لَوْلا ظُهورُهُ في المُكَوَّناتِ ما وَقَعَ عَلَيْها وُجودُ إبصارٍ)** قال الشيخ زروق في شرحه: ظهورُه في الأشياء إنما هو بعموم التصرُّفِ فيها، لا بالحلول والاتحاد؛ إذ يتعالى ربنا عن ذلك علوًّا كبيرًا. وحقيقة كل شيء مفتقرة إليه إيجادًا وإمدادًا، فلولا هُوَ ما أُبصِرَت بالأبصار، ولا تُبصِّرَ فيها بالبصائر؛ إذ كانت تكون نفيا محضًا وعدمًا صِرْفًا. وبهذا الوجه يفهم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النور: ٣٥] أي لا مُظهر لهما من ظلمة العدم سواه، فما دام مدَدُه لهما فظهورهما باقٍ، حتى إذا انقطع انتفى ظهورهما، فافهم. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص٢١٠).

(٢) الزمان عند أهل الحقِّ إمَّا عبارة عن مقارنة حادث لحادث، كمقارنة السفر لطلوع الشمس مثلا، فوجود الزمن على هذا فرع وجود حادثين لأنه نسبةٌ بينهما، وإما عبارةٌ عن حركات الأفلاك وما يرجع إليها من الساعات وتعاقب الليل والنهار، وذلك لا يمرُّ إلى على من سُجِنَ داخل العالَمِ.

خَلْقِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ»(١)، وَعَلَى ذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُ المَشَايِخِ لِمُرِيدِهِ: إِذَا قِيلَ لَكَ: أَيْنَ مَعْبُودِكَ، أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: حَيْثُ كَانَ فِي الأَزَلِ، قَالَ: فَإِذَا قِيلَ: فَأَيْنَ كَانَ فِي الأَزَلِ؟ قَالَ: أَقُولُ: حَيْثُ هُوَ الآنَ.

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِالمَكَانِ أَبَدًا، كَمَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ أَزَلًا؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ**»(٢)، وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي نَفْيِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ(٣)، وَيَأْتِي مِنْهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

---

(١) قال الإمام أبو بكر الطرطوشي: فإن قلت: أين هو؟ فقد سبق المكانَ وجودُه، فمن أيَّن الأينَ لم يفتقر وجودُه إلى أين، هو بعد خلق المكان غنيٌّ بنفسه كما كان قبل خلق المكان. (سراج الملوك، ص ٥)

(٢) قال الإمام أبو القاسم سلمان الأنصاري بعد إيراد هذا الحديث الشريف: فيما قاله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إثباتُ حدَثِ العالَم، والعلمِ بوجود الإله، بلا جهةٍ، ولا غيرٍ، ولا فلَكٍ، ولا نفسٍ، وفيه أيضا إثباتُ الصفات الأزلية التي لا يَصِحُّ الخَلْقُ دُونَها. (الغنية في الكلام، ج١/ص٢٤٥).

وقال الحافظ ابن حجر في شرحه: فيه دلالة على أنه لم يكن شيءٌ غيرُه تعالى، لا الماء، ولا العرش، ولا غيرهما؛ لأن كل ذلك غير الله تعالى. (فتح الباري، ج٦/ص٣٣٣).

(٣) وإلى عدم تقيّده تعالى بالزمان والمكان والجهات أشار موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٢٨]، فأشار بقوله: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلى أنه تعالى ربُّ الأمكنة وخالِقُها فلا يتقيَّدُ بها، وأشار بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ إلى أنه ربُّ الأزمنة وخالقها فلا يتقيَّدُ بها، وأشار بقوله: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ إلى أنه ربُّ الجهات وخالقها فلا يتقيَّدُ بها، فكأنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: إنَّ ربَّ العالَمين الذي سألتَ عنه لا يتقيَّدُ بزمان ولا بمكان ولا بِجِهَةٍ، وإنَّهُ لا يعرفُ اللهَ إلا اللهُ؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].



ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنَّهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاءُ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ).

تنزيه الله تعالى عن الاتحاد بغيره

يَعْنِي: فَلَا يَصِحُّ اتِّحَادُهُ بِشَيْءٍ، كَمَا لَمْ يَصِحَّ حُلُولُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الاتِّحَادَ: صَيْرُورَةُ الذَّاتَيْنِ وَاحِدَةً، وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ الاخْتِلَافَ ذَاتِيٌّ فِيهِمَا، وَسَوَاءٌ المِثْلَانِ وَالغَيْرَانِ وَالخِلَافَانِ، فَكَيْفَ بِالخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ؟! تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَكُلُّ مَا سِوَاهُ ـ تَعَالَى ـ حَادِثٌ، فَلَوْ حَلَّ فِيهِ لَزِمَ حُدُوثُه، كَمَا أَنَّهُ لَوْ حَلَّ فِيهِ الغَيْرُ لَزِمَ قِدَمُهُ، وَذَلِكَ قَلْبٌ لِلْحَقَائِقِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يَقُومَ بِهِ حَادِثٌ فِيمَا لَا يَزَالُ لَلَزِمَ وُجُودُهُ فِي الأَزَلِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَخَالَفَتِ «الكَرَّامِيَّةُ» فِي ذَلِكَ، فَانْظُرْهُ[1].

* * *

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج١/ص١٢٥)



[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ التغيُّرِ والاتِّصاف بالحَوَادِثِ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ مُتَقَدِّسٌ عَنِ التَّغَيُّرِ وَالانْتِقَالِ[1]).

قُلْتُ: التَّقَدُّسُ: التَّنَزُّهُ وَالتَّرَفُّعُ.

وَالتَّغَيُّرُ: عِبَارَةٌ عَنْ عَوَارِضِ الكَوْنِ مِنَ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالاجْتِمَاعِ وَالافْتِرَاقِ، وَالكَوْنِ بَعْدَ العَدَمِ، وَالعَدَمِ بَعْدَ الكَوْنِ، كَمَا هُوَ حَالُ الجَوْهَرِ وَالعَرَضِ لِأَنَّهَا حَوَادِثُ، وَمَا لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا فَهُوَ حَادِثٌ مِثْلُهَا.

وَانْتِقَالُ الوَصْفِ وَتَطْوِيرُ الوُجُودِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَلْزَمُ نَفْيُهُ عَنْ وَاجِبِ الوُجُودِ الَّذِي لَا يَصِحُّ حُدُوثُهُ وَلَا اتِّفَاقُهُ مَعَ غَيْرِهِ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ، بَلْ هُوَ مُنَزَّهٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مُمَاثَلَةِ غَيْرِهِ.

---

(١) وبهذا صرّح أئمة أهل السُّنة، قال الحافظ الإمام أبو عمر بن عبد البر (ت٤٦٣هـ) في «التمهيد» في تبيين قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: «ليس مجيئه حركةً ولا زوالًا ولا انتقالًا؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً، فلما ثبتَ أنه تعالى ليس بِجِسْمٍ ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئُه حركةً ولا نقلةً». (التمهيد، ضمن موسوعة شروح الموطأ، ج٧/ص ٢٣٤ نشر مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ٢٠٠٥م).

وقال القاضي أبو الوليد بن رشد: لا يجوز على الله تعالى ما يجوز على الجواهر والأجسام من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمنافع والمضار، ولا تحويه الأمكنة ولا تحيط به الأزمة. (المقدمات الممهدات، ج١/ص٢٣ طبعة دار الغرب الإسلامي).

وَهَلْ حَقِيقَتُهُ نَفْسُ وُجُودِهِ؟ وَقَالَهُ قَوْمٌ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَيْسَتْ نَفْسَ وُجُودِهِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لَا تَحُلُّهُ الحَوَادِثُ[1] وَلَا تَعْتَرِيهِ العَوَارِضُ).**

برهان استحالة اتصاف الله بالحوادث

يَعْنِي: لِأَنَّ الحَوَادِثَ لَوْ حَلَّتْهُ كَانَتْ قَدِيمَةً مِثْلَهُ، أَوْ كَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا، وَالكُلُّ بَاطِلٌ، فَلَزِمَ بُطْلَانُ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا[2].

فَلَا يَتَّصِفُ - تَعَالَى - بِشَيْءٍ مِنَ الأَعْرَاضِ المَحْسُوسَةِ كَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ وَاللَّذَّةِ الحِسِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمِزَاجِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فِي الأَجْسَامِ.

وَأَثْبَتَ الحُكَمَاءُ اللَّذَّةَ الحِسِّيَّةَ، وَنَفَاهَا المِلِّيُّونَ لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الحَادِثَاتِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) ولا تقوم به؛ لأنه لو جاز ذلك للزم عدمُ خلوِّه عن الحادث؛ لاتصافه قبل ذلك الحادث بضدّه الحادث؛ لزواله، وبقابليته هو. (إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٢٦).
قال الشيخ البكي الكومي: والمراد بالحوادث: ما له وجودٌ حقيقيٌّ مسبوق بالعدم، لا المتجدّد من الصفات الإضافية التي لا وجود لها، ككونه - جل وعلا - قبل العالَم ومعه وبَعْدَهُ، أو السلبية ككونه مثلا غير رازق لزيدٍ الميِّتِ، ولا ما يتبع تعلُّق صفاته كالخالق والرازق، فإن هذا كله ليس محلّ النزاع. وبالجملة ففَرْقٌ بين الحادث والمتجدد، فهو - جلّ وعلا - لا يتصف بحادِث، ويجوز اتصافه بالمتجدِّد؛ إذ الصفات المتجددة محض اعتبارٍ وإضافة. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١١٨).

(٢) ذكر الشيخ البكي الكومي دليلا آخر فقال: لو جاز اتصافه تعالى بالحوادث لجاز النقصان عليه، والنقصانُ عليه باطلٌ ومحالٌ إجماعًا. بيان اللزوم أن ذلك الحادث إن كان من صفات الكمال كان الخلوُّ عنه - مع جواز الاتصاف به - نقصانًا، وقد خلا عنه قبل حدوثه، وإن لم يكن من صفات الكمال امتنع اتصافُ الله به لأن كل ما يتصف الله به يكون كمالًا. (راجع تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١١٨).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(لَمْ يَزَلْ فِي نُعُوتِ جَلَالِهِ مُنَزَّهًا عَنِ الزَّوَالِ فِي صِفَاتِ كَمَالِهِ، مُسْتَغْنِيًا عَنْ زِيَادَةِ الاسْتِكْمَالِ).**

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى يَجِبُ لَهَا مَا يَجِبُ لَهُ مِنَ القِدَمِ وَالبَقَاءِ وَالكَمَالِ، فَلَا نَقْصَ لَهَا وَلَا حُدُوثَ، وَلَا تَوَقُّفَ عَلَى الأَسْبَابِ، وَلَا افْتِقَارَ إِلَى زِيَادَةٍ. وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

* * *

[مَبْحَثُ جَوَازِ رُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى بِالأَبْصَارِ]

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ مَعْلُومُ الوُجُودِ بِالعُقُولِ، مَرْئِيُّ الذَّاتِ بِالأَبْصَارِ نِعْمَةً مِنْهُ وَمِنَّةً وَلُطْفًا بِالأَبْرَارِ فِي دَارِ القَرَارِ، وَإِتْمَامًا لِلنَّعِيمِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الكَرِيمِ).

قُلْتُ: أَمَّا أَنَّهُ مَعْلُومُ الوُجُودِ بِالعَقْلِ، فَلِأَنَّهُ وَاجِبُ الوُجُودِ لِذَاتِهِ، فَكُلُّ الوُجودِ مُقِرٌّ بِوُجُودِهِ تَعَالَى، مُدْرِكٌ ذَلِكَ بِعَقْلِهِ.

قَالُوا: وَحَقِيقَتُهُ لَيْسَتْ نَفْسَ وُجُودِهِ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ وَالحُكَمَاءِ، لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ، وَوُجُودَهُ مَعْقُولٌ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّهُ لَيْسَ الوُجُودَ المُطْلَقَ، وَلَا عَيْنَ الأَشْيَاءِ، وَلَا الحُرُوفَ. وَخَالَفَ أَهْلُ البَاطِلِ، فَصَنَّفَ الأَئِمَّةُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ.

وَهُوَ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ مِنْ جَمِيعِ الجِهَاتِ، فَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَغُلَاةِ الرَّوَافِضِ وَالمُشَبِّهَةِ، وَلِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ جِسْمٌ حَقِيقَةً مِنْ لَحْمٍ وَدَمٍ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ نُورٌ يَتَلَأْلَأُ كَالسَّبِيكَةِ البَيْضَاءِ طُولُهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بِشِبْرِ نَفْسِهِ، أَوْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدٍ جَعْدٍ قَطَطٍ، أَوْ عَلَى صُورَةِ شَيْخٍ أَشْمَطَ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ، أَوْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الشَّمْسُ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الأَفْلَاكِيَّةِ، أَوْ مَنْ قَالَ بِالدَّرَارِي وَهُمُ المُسَبِّعَةُ، أَوْ مَنْ قَالَ بِالطَّبِيعَةِ وَهُمُ المُرَبِّعَةُ، أَوْ مَنْ قَالَ بِالنُّورِ وَالظُّلْمَةِ وَهُمُ الثَّنَوِيَّةُ، أَوْ مَنْ نَفَاهُ بِالكُلِّيَّةِ وَهُمُ الدَّهْرِيَّةُ، فَإِنَّ الكُلَّ قَدْ جَاءُوا ظُلْمًا



وَزُورًا، تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَى جَمِيعِهِمْ بِالكَلَامِ عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ، وَوُجُودِ البَارِئِ، وَقِدَمِهِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ.

وَالعِلْمُ بِوُجُودِهِ مِنْ مَدَارِكِ العُقُولِ، لَا العِلْمُ بِحَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ المُحَقِّقِينَ قَالُوا: لَيْسَتْ مَعْلُومَةً لَنَا الآنَ، وَعَلَيْهِ الصُّوفِيَّةُ وَالإِمَامُ «**الغَزَّالِيُّ**» وَغَيْرُهُمْ.

وَاخْتُلِفَ هَلْ يُمْكِنُ عِلْمُهَا فِي الآخِرَةِ؟ فَنَفَى «**الغَزَّالِيُّ**» وَالفَلَاسِفَةُ وَالمُتَصَوِّفَةُ وَ«**المُحَاسِبِيُّ**»، وَاسْتَدَلَّ لَهُ «**الآمِدِيُّ**» بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠][1]. وَاخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنِ «**القَاضِي**» وَ«**إِمَامِ الحَرَمَيْنِ**»، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

وَقَدِ امْتَنَعَ قَوْمٌ مِنْ إِطْلَاقِ الكُنْهِ وَالحَقِيقَةِ وَالمَاهِيَّةِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَاسْتَثْقَلَ الشَّيْخُ «**تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ**» ذِكْرَ الذَّاتِ حَسْبَمَا ذَكَرَهُ «**العِرَاقِيُّ**»، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

الأدلة العقلية والنقلية على جواز رؤية الله

فَأَمَّا رُؤْيَتُهُ تَعَالَى بِالأَبْصَارِ فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ جَوَازُ ذَلِكَ عَقْلًا وَسَمْعًا[2]، خِلَافًا لِجَمِيعِ الفِرَقِ، إِلَّا أَنَّ السَّمْعَ جَاءَ بِالوَعْدِ بِهِ فِي الآخِرَةِ وَالمَنْعِ فِي الدُّنْيَا.

أَمَّا الجَوَازُ العَقْلِيُّ فَلِأَنَّ عِلَّةَ الرُّؤْيَةِ الوُجُودُ، فَإِذَا جَازَتْ رُؤْيَةُ مَوْجُودٍ

---

(١) أبكار الأفكار للآمدي (ج١/ص٤٢٨) تحقيق د. أحمد محمد مهدي، ط٢٠٠٤.٢م

(٢) قال الشيخ زروق في التعليق على صحيح البخاري: رؤية الله تعالى بالأبصار جائزةٌ عقلا لأنها متعلّقةٌ بالوجود، مخصَّصةٌ في الآخرة بالثبوت وفي الدنيا بالنفي شرعًا فيهما؛ إذ قال ﷺ في هذا: «سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ»، وفي حديث الدجال في مسلم: «وَإِنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ»، وهي رؤية وجود لا في مكان محدودٍ. قيل لبعضهم: كيف يرى اللهُ في الآخرة؟ قال: يُرِي نفسَه لمخلوقاته وليس في جهة من نفسه ولا من مخلوقاته. (التعليق على صحيح البخاري، ق٤٦/أ)



جَازَتْ رُؤْيَةُ كُلِّ مَوْجُودٍ، وَقَدْ سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ أَنْ يَرَاهُ، وَلَا يَجْهَلُ نَبِيٌّ مَا يَجُوزُ عَلَى رَبِّهِ، وَإِنْ كَانَ الجَوَابُ بِـ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَقَدْ عُلِّقَ الوُقُوعُ بِاسْتِقْرَارِ الجَبَلِ، وَهُوَ مُمْكِنٌ، فَلَيْسَ بِمَنْعِ اسْتِحَالَةٍ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ، وَإِنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ**». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ[1].

قَالُوا: وَالحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ رَآهُ المُطِيعُ لَقَالَ العَاصِي: لَوْ رَأَيْتُهُ لَعَبَدْتُهُ، وَلَوْ رَآهُ العَاصِي وَحْدَهُ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ المُطِيعِ، وَلَوْ رَأَيَاهُ مَعًا لَبَطَلَ سِرُّ الاخْتِصَاصِ.

وَأَيْضًا فَالرُّؤْيَةُ أَكْبَرُ الكَرَامَاتِ، وَالدُّنْيَا مَحَلُّ العِلَلِ وَالآفَاتِ، فَلَوْ رَآهُ الخَلْقُ لَاشْتَغَلُوا بِهِ عَنْ مَعَايِشِهِمْ وَاعْتَرَتْهُمُ الْغَيْرَةُ، فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَرَرِهِمْ؛ فَعَرُوسُ الأَحَدِيَّةِ لَا تُزَفُّ بِهَذِهِ الدَّارِ الدَّنِيَّةِ.

وَهَلْ قَوْلُهُ: «إِنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ» مَقْصُودٌ فَيَكُونُ عَدَمُ الرُّؤْيَةِ مَخْصُوصًا بِهِمْ دُونَهُ؟ أَوْ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ؟

وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَآهُ بِعَيْنَيْ رَأْسِهِ، وَقَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَتَبِعَهُ أَحْمَدُ[2] وَغَيْرُهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ.

وَأَنْكَرَتْهُ عَائِشَةُ[3] رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مُسْتَدِلَّةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ

---

(١) في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد.

(٢) وقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (٢٦٢٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**رأيتُ ربي تبارك وتعالى**».

(٣) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في=



﴿يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وردَّ بأَنَّ المُمْتنَعَ الإِدْرَاكُ المُقْتَضِي لِلْإِحَاطَةِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ يَقْتَضِي الرُّؤْيَةَ لِأَنَّهُ يُرِي نَفْسَهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ، بِأَنْ يَنْكَشِفَ لَهُمْ انْكِشَافَ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، كَمَا صَحَّ وَرَوَاهُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ بِالضَّادِ، أَيْ: نَاعِمَةٌ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، بِالظَّاءِ المُشَالَةِ مِنَ النَّظَرِ.

وَقَدْ قَالُوا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»(١): إِنَّهُ شَبَّهَ

= السماء، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الفِرْيَةَ.

قال الشيخ بدر الدين العيني: اعلم أن إنكار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الرؤيةَ لم تذكرها رواية؛ إذ لو كان معها رواية فيه لذكرته، وإنما اعتمدت على الاستنباط من الآيات، وهو مشهور قول ابن مسعود. (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، ج١٥/ص١٩٦).

وقال الشيخ القسطلاني: الجمهور على ثبوت رؤيته عَلَيْهِ السَّلَامُ لربّه بعيني رأسه، ولا يقدح في ذلك حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ إذ لم تخبره أنها سمعته عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: لم أر ربي، وإنما ذكرته متأولة لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، ولقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾[الأنعام: ١٠٣]. (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج٥/ص٢٧٦).

(١) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر؛ ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر.

قال القاضي ناصر الدين **البيضاوي**: أي: تكون رؤيته تعالى رؤية جليةً بَيِّنَةً لا تقبل مراءً ولا مِرْيةً فيخالِفُ فيها بعضُكم بعضًا ويكذِّبُه، كما لا يُشك في رؤية الشمس والقمر ولا ينازع فيها، فالتشبيه إنما وقعَ في الرؤية باعتبار جلائها وظهورها بحيث لا يُرتَابُ فيها، لا في سائر كيفياتها ولا في المرئيِّ؛ فإنه سبحانه وتعالى منزّهٌ عن الجسمية وعما يؤدي إليها. (تحفة الأبرار في شرح مصابيح السُّنة، ص ٢٨١).



النَّظَرَ بِالنَّظَرِ، لَا المَنْظُورَ بِالمَنْظُورِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ رُؤْيَةُ وُجُودٍ، لَا أَنَّهُ فِي مَكَانٍ مَحْدُودٍ. وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: كَيْفَ يُرَى اللهُ فِي الآخِرَةِ؟ قَالَ يُرِي نَفْسَهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ وَلَيْسَ فِي جِهَةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. انْتَهَى.

وَقَدْ مَرَّ أَنَّ رُؤْيَتَهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا مَمْنُوعَةٌ، وَذَلِكَ بِالبَصَرِ لَا بِالقَلْبِ، وَفِي اليَقَظَةِ لَا فِي النَّوْمِ لِأَنَّهَا بِالقَلْبِ جَائِزَةٌ بِلَا خِلَافٍ، حَتَّى قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «رَأَى قَلْبِي رَبِّي».

لا خلاف في جواز رؤية الله في المنام

وَهِيَ فِي النَّوْمِ نَوْعُ مُكَاشَفَةٍ بِالرُّوحِ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهَا، وَرُوِيَتْ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ كَـ«أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، وَ«التِّرْمِذِيِّ الحَكِيمِ»، وَ«عَلِيِّ بْنِ المُوَفَّقِ» مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ «ابْنُ المَوَفَّقِ»: ضَاقَ عَلَيَّ الحَالُ فَعَزَمْتُ عَلَى تَرْكِ التَّجْرِيدِ، فَرَأَيْتُ رَبَّ العِزَّةِ فِي المَنَامِ فَقَالَ: يَا ابْنَ المُوَفَّقِ! أَتَخَافُ الفَقْرَ وَأَنَا رَبُّكَ؟! فَأَذْهَبَ اللهُ ذَلِكَ عَنِّي.

وَادَّعَى بَعْضُ مَشَايِخِ فَاسٍ فِي القَدِيمِ رُؤْيَتَهُ فِي المَنَامِ عَلَى الوَجْهِ الكَامِلِ، فَسُئِلَ فَقَالَ: «انْعَكَسَ بَصَرِي فِي بَصِيرَتِي فَصِرْتُ كُلِّي بَصَرًا، فَرَأَيْتُ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، فَسُلِّمَ لَهُ حَالُهُ.

وَادْعَى بَعْضُ مُرِيدِي الشَّيْخِ «عَبْدِ القَادِرِ الجَيْلَانِيِّ» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رُؤْيَتَهُ تَعَالَى بِالبَصَرِ فِي الدُّنْيَا، فَنَهَاهُ الشَّيْخُ عَنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «إِنَّ اللهَ لَا يُرَى فِي الدُّنْيَا. قِيلَ لَهُ: أَكَاذِبٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ انْخَرَقَ نُورُ بَصِيرَتِهِ إِلَى بَصَرِهِ فَرَأَى بِبَصِيرَتِهِ فَظَنَّ أَنَّهُ رَأَى بِبَصَرِهِ، وَمَا رَأَى إِلَّا بَصَرُهُ مُتَّصِلًا بِبَصِيرَتِهِ، وَهِيَ قَدِ اتَّصَلَتْ بِالجَمَالِ الإِلَهِيِّ فَظَنَّ أَنَّ مَا رَأَى بِبَصِيرَتِهِ مَرْئِيًّا بِبَصَرِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.



وَلَا خِلَافَ فِي المَنْعِ سَمْعًا، إِلَّا مَا حَكَى «القُشَيْرِيُّ» عَنِ «الشَّيْخِ» أَنَّ لَهُ فِي المَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ رُجُوعًا فَتَتِمُّ كَلِمَةُ الإِجْمَاعِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «نِعْمَةً مِنْهُ وَمِنَّةً وَلُطْفًا بِالأَبْرَارِ فِي دَارِ القَرَارِ» إِلَى آخِرِهِ تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ الكُفَّارَ لَا يَرَوْنَهُ تَعَالَى فِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وَهَذَا عَامٌّ لَا دَلِيلَ عَلَى تَخْصِيصِهِ، فَكُلُّ مَوَاقِفِ يَوْمِ القِيَامَةِ فِيهِ سَوَاءٌ.

وَقِيلَ: يَرَوْنَهُ عَلَى صِفَةِ القَهْرِ وَالجَلَالِ فَيَزِيدُهُمْ ذَلِكَ أَلَمًا وَشِدَّةَ عَذَابٍ.

ولِأَنَّ الرُّؤْيَةَ كَرَامَةٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ المُؤْمِنِينَ، فَتَحَقَّقَ المَنْعُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

خاتمة:

مبحث رؤية الملائكة والجن الله تعالى في الآخرة

اخْتُلِفَ فِي المَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنِي الجِنِّ هَلْ يَرَوْنَهُ تَعَالَى فِي الآخِرَةِ؟ فَجَزَمَ «**عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ**» بِالنَّفْيِ قَائِلًا: لِأَنَّ الوَعْدَ إِنَّمَا وَقَعَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ مِنَ الآدَمِيِّينَ فَلَا يَدْخُلُ غَيْرُهُمْ. وَحَكَى غَيْرُهُ الخِلَافَ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّهُمْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ أَثْنَى عَلَيْهِمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ - ٢٠]، فَلَا أَقَلَّ مِنَ الوَقْفِ لِعَدَمِ القَاطِعِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مُؤْمِنُو الجِنِّ فَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ هَلْ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ كَالآدَمِيِّينَ، أَوْ غَايَتُهُمُ النَّجَاةُ مِنَ النَّارِ؟ حَكَى «**الإِمَامُ**» وَ«**الحَلِيمِيُّ**» وَ«**النَّسَفِيُّ**» فِي تَفَاسِيرِهِمْ فِي ذَلِكَ



اخْتِلَافًا، وَلِـ«ابْنِ العَرَبِيِّ» فِي «العَارِضَةِ» أَنَّهُمْ لَا يُنَعَّمُونَ بِالجَنَّةِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا عِنْدَ إِنْذَارِ قَوْمِهِمْ: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١]، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الأَئِمَّةِ: حَيْثُ يُرَى سُبْحَانَهُ فَغَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهِ. وَذَهَبَ «الشَّيْخُ» إِلَى أَنَّهُ يُرَى مُشَارًا إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِ أَنَّ الإِشَارَةَ تَقُومُ بِالمُشِيرِ، لَا بِالمُشَارِ إِلَيْهِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ تَعَالَى يَرَى ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ وَالعَالَمَ، وَاعْتَرَفَ المُعْتَزِلَةُ بِذَلِكَ.

وَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ جَوَازُ رُؤْيَةِ الخَلْقِ صِفَاتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الوُجُودَ عِلَّةُ الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ، وَلَكِنْ لَا دَلِيلَ عَلَى الوُقُوعِ.

وَقَوْلُ الشَّيْخِ: «وَإِتْمَامًا لِلنَّعِيمِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ كَمَالِ نَعِيمِ الجَنَّةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَهُوَ خَيْرُ نَعِيمِهَا كَالرِّضَا وَالبَقَاءِ فِيهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

❊ ❊ ❊



[مَباحِثُ الصِّفَاتِ الوُجُودِيَّة]

ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ مِنَ التَّنْزِيهِ افْتَتَحَ الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ المَعْنَوِيَّةِ[1] فَقَالَ: (**القُدْرَةُ**) أَيْ: الكَلَامُ عَلَيْهَا إِثْبَاتًا وَتَنْزِيهًا، وَافْتَتَحَ الكَلَامَ فِي ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: (**وَأَنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ قَادِرٌ جَبَّارٌ قَاهِرٌ**).

قُلْتُ: إِنَّمَا ذَكَرَ الحَيَاةَ فِي هَذَا المَوْضِعِ لِأَنَّ الحَيَاةَ هِيَ الأَصْلُ فِي القُدْرَةِ؛ إِذْ كَانَتْ شَرْطًا فِي وُجُودِ القُدْرَةِ كَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ إِذْ لَا تَصِحُّ نِسْبَتُهَا لِمَيِّتٍ وَلَا جَمَادٍ.

وَ«الجَبَّارُ»: مِنَ الجَبْرِ الَّذِي هُوَ جَبْرُ الخَلْقِ عَلَى مُرَادِهِ مِنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ مُرَادَهُمْ. وَالجَبَابِرَةُ مِنَ الخَلْقِ: الَّذِينَ يَسُوقُونَ الخَلْقَ إِلَى مُرَادِهِمْ قَهْرًا، وَلِلَّهِ المَثَلُ الأَعْلَى.

وَ«القَاهِرُ» وَ«القَهَّارُ» بِمَعْنًى وَاحِدٍ: مِنَ القَهْرِ، وَهُوَ الاسْتِيلَاءُ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ أَمْرِ ظَاهِرِ المُلْكِ وَالسُّلْطَانِ، وَعَلَى بَاطِنِهِ مِنْ جِهَةِ المَكَانَةِ وَقِيَامِ الحُجَّةِ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو الحَسَنِ الحَرَالِّيُّ**» رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اسْمِهِ «القَهَّارُ» مِنْ «**شَرْحِ الإِرْشَادِ**».

فَأَرَادَ المُؤَلِّفُ بِذِكْرِ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ وَالاسْمَيْنِ الكَرِيمَيْنِ أَنَّهُ تَعَالَى عَامُّ التَّصَرُّفِ بِقُدْرَتِهِ، عَظِيمٌ فِيهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) الزبيدي: عند المتقدمين لا فرق بين المعاني والمعنوية. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ ص٢٦).

ثُمَّ زَادَ بَيَانًا بِقَوْلِهِ: (لَا يَعْتَرِيهِ قُصُورٌ وَلَا عَجْزٌ، وَلَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، وَلَا يُعَارِضُهُ فَنَاءٌ وَلَا مَوْتٌ).

يَعْنِي أَنَّهُ كَامِلٌ فِي قُدْرَتِهِ؛ إِذْ لَا يَلْحَقُهُ شَيْءٌ مِنَ النَّقْصِ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، وَلَوْ جَازَ عَجْزُ قُدْرَتِهِ عَنْ شَيْءٍ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ[1]، وَالعَجْزُ يُنَافِي الإِلَٰهِيَّةَ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

وَالسِّنَةُ: أَقَلُّ النَّوْمِ، وَالنَّوْمُ مَلْزُومٌ بِالغَفْلَةِ، وَهِيَ عَيْنُ العَجْزِ، وَالفَنَاءُ وَالمَوْتُ أَحْرَى فِي ذَلِكَ.

وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ بِهَذِهِ الجُمْلَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَالقَيُّومُ: القَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَالقَائِمُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَلِكُلِّ نَفْسٍ بِمَا تَحْتَاجُ وَمَا طَلَبَتْ، وَذَلِكَ مِنْ كَمَالِ القُدْرَةِ، وَالسِّنَةُ وَالنَّوْمُ عَوَارِضُ تَقْدَحُ فِي ذَلِكَ، فَوَجَبَ نَفْيُهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنَّهُ ذُو المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ، وَالعِزَّةِ وَالجَبَرُوتِ).

يَعْنِي: صَاحِبُ المُلْكِ فَمَا بَعْدَهُ، فَإِنَّ الكُلَّ لَهُ، المَخْلُوقَ مُلْكُهُ، وَغَيْرُ

---

(١) ونظم هذا البرهان أن يقال: لو لم يكن تعالى قادراً لما أوجد شيئًا من العالم، لكن عدم وجود العالَم محال. أما الاستثنائية فضرورية، وأما بيان الملازمة فلأنه لو لم يكن قادراً كان عاجزاً، والعاجز لا يتأتى منه الفعل. وحاصل ما قصد في هذا الدليل أن يقال: لو لم يتأت منه كل من الفعل والترك - الذي هو معنى القدرة - فلا يخلو إما أن يمتنع عليه الترك أو يمتنع عليه الفعل، فإن امتنع عليه الترك كان علةً أو طبيعةً فيلزم أن يكون العالم قديماً، وهو محال. وإن امتنع منه الفعل كان عاجزاً، فيلزم أن لا يوجد شيء من العالم، كيف وقد قام الدليل على افتقار كل ما سواه تعالى إليه. وإذا استحال اللازم بقسميه استحال الملزوم، وهو نقيض المطلوب، فيكون المطلوب حقا. (حاشية الشيخ محمود مقديش على شرح الإمام السنوسي على الوسطى، ج١/ص ٢٥٩).

المَخْلُوقِ وَصْفُهُ. وَهَذِهِ الأَرْبَعُ قَدْ وَقَعَ ذِكْرُهَا فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ المَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «سُبْحَانَ ذِي المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ، سُبْحَانَ ذِي العِزَّةِ وَالجَبَرُوتِ، سُبْحَان الحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ».

الفرق بين الملك والملكوت

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو العَبَّاسِ بْنُ البَنَّاء» رَحِمَهُ اللَّهُ: فَـ«المُلْكُ»: مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِالحِسِّ وَالوَهْمِ، وَ«المَلَكُوتُ» مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِالعَقْلِ وَالفَهْمِ[1]، وَ«الجَبَرُوتُ»: مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِهِمَا، لَكِنْ لَا فِي الحَالِ، وَلَكِنْ فِي ثَانِي حَالٍ، كَمَا فِي الجَنَّةِ؛ إِذْ هُوَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، وَسَتَرَاهُ العَيْنُ وَتَسْمَعُهُ الأُذُنُ وَيَخْطُرُ عَلَى قَلْبِ البَشَرِ، وَكَمَا فِي الدُّنْيَا مِمَّا لَا نُدْرِكُهُ الآنَ وَهُوَ قَابِلٌ لِلْإِدْرَاكِ بَعْدُ، فَافْهَمْ.

وَعَالَمُ «العِزَّةِ»: مَا مَنَعَهُ اللهُ عَنْ خَلْقِهِ فَلَمْ يُمْكِنْهُمُ العِلْمُ بِهِ، كَتَعَلُّقِ أَسْمَائِهِ

---

(١) قال الإمام ابن عرفة» الفرق بين المُلك والملكوت أنَّ المخلوقات إن نظرنا إليها باعتبار ذواتها فقط فهو نظر في مُلْكٍ، وإن نظرنا فيها من جهة افتقارها إلى موجِد أوجدها فهذا نظر في ملكوت، فيستدل به على وحدانية الصانع وقدرته وإرادته وغير ذلك. (تقييد الأبي، تحقيق د. حوالة ص ١٤٠).

وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]: الملك راجع إلى العلم بالممكنات من حيث إمكانها، والملكوت راجع إلى العلم بها من حيث وجودها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقوله: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨] (تقييد السلاوي، ص ٤٩١ تحقيق د. الزار).

وقال الشيخ جلال الدين الدواني في شرح هذه خطبة طوالع الأنوار للقاضي البيضاوي: الممكن الموجود المدرَك بالحس يسمى ملكاً وخلقا وشهادة، وغير المدرك به يسمى ملكوتاً وأمراً وغيباً. (مخطوط ٩ ضمن مجموع رقم ٣٩٧٥ بمكتبة مجلس الشورى الإيراني، ص ٣٣٦).



وصِفَاتِهِ مِنْ حَيْثُ تَعَلُّقُهَا بِهِ، فَانْظُرْ ذَلِكَ وَتَأَمَّلْهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

و«الجَبَرُوتُ» فَعَلُوتٌ مِنَ الجَبْرِ، لِأَنَّهُ جَبْرٌ بَيْنَ عَالَمَيْنِ، فَهُوَ بِغَيْرِ هَمْزٍ. وَذُكِرَ لِي أَنَّ «الجَوْهَرِيَّ» ذَكَرَ فِيهِ الوَجْهَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لَهُ السُّلْطَانُ وَالقَهْرُ، وَالخَلْقُ وَالأَمْرُ، وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَالخَلَائِقُ مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ)**.

يَعْنِي بِـ«السُّلْطَانِ» ظُهُورَ الجَلَالَةِ مَعَ كَمَالِ المُلْكِ وَعُمُومِ التَّصَرُّفِ فِي المَخْلُوقَاتِ بِالقَضَايَا وَالتَّدْبِيرَاتِ، دُونَ مُعَارِضٍ وَلَا مُنَازِعٍ.

وَ«القَهْرُ» تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فَوْقَ هَذَا، وَكَوْنُهُ سُلْطَانًا قَاهِرًا وَصْفٌ لَهُ، وَكَذَا «الخَلْقُ» بِمَعْنَى التَّخْلِيقِ، وَ«الأَمْرُ» قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ كُنْ فَيَكُونُ، فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَالخَلَائِقُ مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ» هُوَ نَصُّ القُرْآنِ، وَفِيهِ إِثْبَاتُ اليَدِ وَالقَبْضَةِ فِي حَقِّهِ، وَتُؤُوِّلَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِوُجُودِ القُدْرَةِ[1].

---

(١) قال القاضي عياض في شرح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَسْرَعُكُنَّ لحاقًا بي أطوَلُكنَّ يدًا**»: يريدُ: أسمحكنّ وأفعلكن للمعروف وأكثركنّ صدقةً، يقال: «فلان طويل اليد وطويل الباع» إذا كان سمحًا جَوَادًا، وضدّه قصير اليد وجعد البنان. وقوله: «يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار» من هذا أيضا، ويكون إشارة إلى القبول والإنعام عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: «كتب التوراة بيده، وخلق آدم بيده، ويقبض السموات بيده»، ومثل هذا مما جاء في الحديث والقرآن من إضافة اليد إلى الله تعالى. اتفق المسلمون أهل السنة والجماعة أن اليد هنا ليست بجارحة ولا جسم ولا صورة، ونزهوا الله تعالى عن ذلك؛ إذ هي صفات المحدَثين، وأثبتوا ما جاء من ذلك إلى الله تعالى، وآمنوا به ولم ينفوه، وذهب كثير من السلف إلى الوقوف هنا ولا يزيدون، ويسلّمون ويكلون علم ذلك إلى الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، وكذلك قالوا في كل ما جاء من مثله=

وَقَالَ «الْقُشَيْرِيُّ» فِي الْيَدِ: فِي حَقِّهِ تَعَالَى صِفَةٌ يَخْلُقُ بِهَا عَلَى التَّخْصِيصِ.

من الصفات المختلف فيها بين الأئمة

وَقَدِ اخْتَلَفَ الأَئِمَّةُ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ فَصْلًا مِنَ الصِّفَاتِ:

۞ أَوَّلُهَا: الوَجْهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، قَالَ «الْقَاضِي»: هُوَ الْوُجُودُ، وَوَافَقَهُ «الشَّيْخُ» فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَالقَوْلُ الآخَرُ أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَ«أَبِي إِسْحَاقَ»، وَإِلَيْهِ يَمِيلُ الصُّوفِيَّةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

۞ الثَّانِيَةُ: اليَدَانِ(١)، أَثْبَتَهُمَا «الشَّيْخُ» صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ، وَعَلَيْهِ السَّلَفُ،

= من المتشابه، وذهب كثير من أئمة المحققين من المتكلمين منهم إلى أنها صفات عُلِمَت من جهة الشرع فأثبتوها زائدة على الصفات التي يقتضيها العقل من العلم والقدرة والإرادة والحياة، ولم يتأولوها ووقفوا هنا، وذهب آخرون منهم إلى تأويلها على مقتضى اللغة التي أرسل بالبيان بها صاحب الشرع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]، فتأولوا اليدَ على القدرة وعلى المنة وعلى النعمة والقوة والملك والسلطان والحفظ والوقاية والطاعة والجماعة بحسب ما يليق تأويلها بالموضع الذي أتت به، وكذلك تأولوا غيرها من الألفاظ المشكلة. ولكل قول من ذلك سلَفٌ وقدوة ووجهٌ وحُجَّةٌ، ولا تخالف بينهم في ذلك إلا من جهة الوقوف أو البيان، وهم متفقون على الأصل الذي قدمناه من التنزيه والتسبيح لمن ليس كمثله شيء، خلافًا للمجسمة المبتدعة الملحدة. (مشارق الأنوار، ج٢/ص٣٠٣)

(١) قال الإمام ابن جزي في «التسهيل»: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]: عبارة عن إنعامه وَجُودِه. وإنما ثُنِّيَت اليدان هنا وأفردت في قول اليهود ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ ليكون ردًّا عليهم ومبالغةً في وصفه تعالى بالجود، كقول العرب: فلان يعطي بكلتا يديه، إذا كان عظيم السخاء. (ج١/ص٣٢٢ طبعة دار الكتب العلمية)

وقد وردت أخبار نبويَّةٌ بإثبات اليد لله تعالى، وحملها العلماء على معاني صحيحة، منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة،=



وَإِلَيْهِ يَمِيلُ «القَاضِي» فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، وَالأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُمَا مَجَازَانِ عَنِ القُدْرَةِ.

۞ **الثَّالِثَةُ**: العَيْنَانِ، ذَهَبَ «**الشَّيْخُ**» مَرَّةً إِلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ، وَمَرَّةً إِلَى أَنَّهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ البَصَرِ[1].

۞ **الرَّابِعَةُ**: الجَنْبُ[2]، قِيلَ: صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: عِبَارَةٌ عَنِ الأَمْرِ.

۞ **الخَامِسَةُ**: الإِصْبَعُ[3]، قِيلَ: صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: رَاجِعٌ إِلَى القُدْرَةِ.

= باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة.

قال **الحافظ النووي**: «يَدُ الجارِحَة مستحيلةٌ في حقِّ الله تعالى». (المنهاج، ج١٧/ص٧٦).

قال الشيخ الأُبّي: بسط اليد كناية عن القبول، وإنما كنى بذلك لأن العرب كانت إذا رضي أحدُهم الشيءَ بسط يده لأخذه، وإذا كرهه قبضها، فخوطبوا بأمر محسوس يعلمونه ليتمكن المراد في نفس السامع، وهو مجاز لأن اليد التي هي الجارحة والبسط يستحيل كل منهما في حق الله لأن ذلك من صفات الأجسام. (إكمال الإكمال، ج٧/ص١٣٦) وراجع أيضا المفهم للإمام القرطبي (ج٧/ص١٠٦)

(١) وإليه ذهب الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] إذ قال: «تجري السفينة التي حملنا نوحا فيها بمرأًى منّا ومَنْظَرٍ». ونقل عن سفيان الثوري تفسير ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾ بمعنى: بأمرنا. (جامع البيان، ج٢٢/ص١٢٦)

(٢) قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] يقول: على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصّرت في الدنيا في طاعة الله. ونقل عن مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ بمعنى في أمر الله. وعن السدي بمعنى: ما تركت من أمر الله. (جامع البيان، ج٢٠/ص٢٣٤ ـ ٢٣٥)

(٣) وردت نسبة الأصابع لله تعالى في غير ما خبر صحيح، ومنها قول النبي ﷺ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ**» أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء. قال **الإمام القرطبي**: ظاهر الإصبع محالٌ على الله تعالى قطعاً لما قلناه آنفا، ولأنه لو كانت له أعضاء وجوارح لكان كل جزء منه مفتقراً للآخر، فتكون جملته محتاجة، وذلك يناقض الإلّهية. (المفهم، ج٦/ص٦٧٢). =



۞ السَّادِسَةُ: القَدَمُ[1]، قِيلَ: بِمَعْنَى القَهْرِ، وَقِيلَ: خَلْقٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: صِفَةٌ زَائِدَةٌ.

۞ السَّابِعَةُ: اليَمِينُ، قِيلَ: مِنْ مَعْنَى القُدْرَةِ، وَقِيلَ: صِفَةٌ زَائِدَةٌ. وَفِي الحَدِيثِ: «كِلْتَا يَدَيْ رَبِّنَا يَمِينٌ»[2].

= قال الإمام المازري: فهي استعارة لكمال قدرته تعالى، كما يقال: «فلان في قبضتي وبين إصبعي» لا يراد أنه حالٌّ في قبضته ولا بين إصبعه، وإنما المراد أن قَهْرَه سهل عليَّ أعمل فيه ما شئتُ، فكذلك هذا، فالمعني أن قلوب بني آدم تحت قدرته تعالى يتصرف فيها بما شاء، لا يعتاص عليه شيء مما أراده فيها كما لا يعتاص على أحدكم ما في كفه وبين إصبعيه، فهو تمثيل للقرب بالأشياء المحسوسة تقريبا للفهم. (راجع المعلم بفوائد مسلم، ج٣/ص٣١٦ تحقيق الشيخ النيفر، بيت الحكمة، ط١، ١٩٩١م؛ وإكمال الإكمال للشيخ الأبي، ج٨/ص٧٧، دار الكتب العلمية)

وقال الحافظ النووي: معنى الحديث أنه سبحانه وتعالى متصرف في قلوب عباده وغيرها كيف شاء، لا يمتنع عليه منها شيء ولا يفوته ما أراده، كما لا يمتنع على الإنسان ما كان بين إصبعيه، فخاطب العرب بما كانوا يفهمون ومثله بالمعاني الحسية تأكيدا له في نفوسهم. (المنهاج، ج١٦/ص٢٠٤

(١) ورد في الصحيحين عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا، فَيُسْكِنُهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ»، أخرجه البخاري في الأيمان والنذور، باب الحَلِف بعزة الله وصفاته وكلماته؛ ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء. (راجع تأويلات أهل السنة في فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج٨/ص٤٧١ - ٤٧٢ تحقيق عبد القادر شيبة الأسد)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمار، باب فضيلة الإمام العادل، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إِنَّ المُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى منابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُّوا».

قال القاضي عياض: في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» تنبيهٌ أنه لم يُرِدْ بيمين الرحمن=



فَهَذِهِ سَبْعُ مَوَاضِعَ، وَنَذْكُرُ بَاقِي السَّبْعَةِ عَشَرَ بَعْدُ إِنْ شاءَ اللهُ.

وَالقَوْلُ فِي «القَبْضَةِ» كَالقَوْلِ فِي اليَدِ، وَعَلَى التَّأْوِيلِ القَبْضَةُ: عِبَارَةٌ عَنِ الإِحَاطَةِ.

وَ«الخَلَائِقُ»: كُلُّ المُكَوَّنَاتِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَأَنَّهُ المُنْفَرِدُ بِالخَلْقِ وَالاخْتِرَاعِ، المُتَوَحِّدُ بِالإِيجَادِ وَالإِبْدَاعِ، خَلَقَ الخَلْقَ وَأَعْمَالَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَآجَالَهُمْ).**

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ[1]، فَلَا خَالِقَ لِشَيْءٍ سِوَاهُ، وَلَا مُخْتَرِعَ لِشَيْءٍ إِلَّا إِيَّاهُ.

وَ«الاخْتِرَاعُ»: الإِيجَادُ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ، وَ«الإِبْدَاعُ» كَذَلِكَ.

بيان انفراد الله تعالى بالخلق والإيجاد لجميع الكائنات

وَقَوْلُهُ: «خَلَقَ الخَلْقَ وَأَعْمَالَهُمْ» دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

= ولا بيده هنا الجارحة، تعالى الله عنها؛ إذ لو كان المراد الجارحة لكان لها مقابلة الشمال، ويكون فيها تحديدُ الله تعالى وتقدير جهاتٍ له، عزَّ وجلَّ عن ذلك، وذلك إنما يصحّ في الأجسام المتحيزات والمقدَّرات. (إكمال المعلم، ج٦/ص٢٢٨).

وقال الإمام القرطبي: قد شهد العقل والنقلُ أن الله تعالى منزَّهٌ عن مماثلة الأجسام وعن الجوارح المركبة من الأعصاب والعظام، وما جاء في الشريعة مما يوهِمُ شيئًا من ذلك فهو توسُّعٌ واستعارةٌ حسب عادات مخاطباتهم الجارية على ذلك، وقد توسَّعت العرب في اليمين فأطلقوه ولا يريدون به يمين الجارحة، بل الجهة المحمودة والظَّفَر بالخَصْلة الشريفة المقصودة. (المفهم، ج٤/ص٢٣).

(١) **قال الشيخ زروق:** فَرَّقَ بعضُهم بَيْنَ الْقَضَاءِ والقَدَر، فقال: الْحُكْم الْكُلِّيُّ الْإِجْمَالِيُّ فِي الْأَزَلِ: القضاءُ، وَالقَدَرُ: جُزْئِيَّاتُ ذَلِكَ الْحُكْم وَتَفَاصِيلُهُ. ذكره صاحب **«التوشيح في التنبيه على الجامع الصحيح»**، فالأشياء صادرة عن قضاء الله ـ أي حُكْمِه ـ جارية بتقديره. (شرح الرسالة، ج١/ص٣٧) وصاحب **«التوشيح»** هو الإمام جلال الدين السيوطي.



تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ مُوجِدَ المُرَكَّبِ مُوجِدُ أَجْزَائِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَا لَهُ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الخَيْرُ وَالشَّرُّ وَالنَّفْعُ وَالضَّرُّ.

وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: المَعَاصِي لَيْسَتْ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. وَجَوَابُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**القَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللهِ، كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى العَجْزِ وَالكَيْسِ**»[1].

مناظرة بين القاضي عبد الجبار والأستاذ أبي إسحاق الاسفرايني

وَيُحْكَى أَنَّ «**عَبْدَ الجَبَّارِ الهَمَدَانِيَّ**» اجْتَمَعَ هُوَ وَ«**أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِنِيُّ**» فِي مَوْضِعٍ، فَقَالَ «**عَبْدُ الجَبَّارِ**»: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الفَحْشَاءِ.

فَسَمِعَهُ «**أَبُو إِسْحَاقَ**» وَفَهِمَ مِنْهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ مَنْ لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ.

قَالَ «**عَبْدُ الجَبَّارِ**»: أَفَيُحِبُّ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى؟!

فَقَالَ «**أَبُو إِسْحَاقَ**»: أَفَيُعْصَى رَبُّنَا قَهْرًا؟!

فَقَالَ «**عَبْدُ الجَبَّارِ**»: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِيَ الهُدَى وَسَلَكَ بِي سَبِيلَ الرَّدَى، أَأَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءَ؟

فَقَالَ «**أَبُو إِسْحَاقَ**»: إِنْ مَنَعَكَ مَا لَكَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ مَنَعَكَ مَا لَهُ فَيَفْعَلُ فِي مُلْكِهِ مَا يَشَاءُ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر. قال الإمام القرطبي: معنى هذا الحديث أن ما من شيء يقع في هذا الوجود كائنا كان إلا وقد سبق به علمُ الله تعالى ومشيئته، سواء كان من أفعالنا أو صفاتنا أو من غيرها، ولذلك أتى بـ«كل» التي هي للاستغراق والإحاطة، وعقبها بـ«حتى» التي هي للغاية حتى لا يخرج عن تلك المقدمة الكلية من الممكنات شيءٌ ولا يُتوَهَّمُ فيها تخصيص. (المفهم، ج٦/ص٦٧١).



فَقَالَ الحَاضِرُونَ: لَيْسَ عَنْ هَذَا جَوَابٌ.

وَرُوِيَ أَنَّ هَذَا الكَلَامَ وَقَعَ لِـ«**الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ**» كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ مَعَ مُعْتَزِلِيٍّ، فَقَالَ فِي آخِرِ الأَمْرِ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ فِي الكَلَامِ عَلَى الإِرَادَةِ وَالأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَتَقْدِيرُ الرِّزْقِ وَالأَجَلِ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، «**فَرَغَ رَبُّكَ مِنْ أَرْبَعٍ: الخَلْقِ، وَالخُلُقِ، وَالرِّزْقِ، وَالأَجَلِ**»(١) وفي حديث آخر: «**إِنَّ اللهَ وَكَلَ**(٢) **بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ**(٣)**: يَا رَبِّ نُطْفَةٌ، يَا رَبِّ عَلَقَةٌ، يَا رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ: فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيُكْتَبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»(٤).

فَلَا يَأْكُلُ أَحَدٌ رِزْقَ غَيْرِهِ، وَلَا يَمُوتُ أَحَدٌ قَبْلَ أَجَلِهِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِمُ الفَاسِدِ فِي أَنَّ الحَرَامَ لَيْسَ بِرِزْقٍ لِآكِلِهِ، وَأَنَّ المَقْتُولَ مَنْقُوصٌ مِنْ عُمُرِهِ.

---

(١) الحديث عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «فُرِغَ إِلَى ابْنِ آدَمَ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الخَلْقِ، وَالخُلُقِ، وَالأَجَلِ، وَالرِّزْقِ» أخرجه الطبراني في الأوسط ج٢/ص ١٥٥، طبعة دار الحرمين، ١٩٩٥م)

(٢) **القسطلاني**: في روايتنا «وَكَلَ» بالتخفيف، مِن وَكَلَهُ بكذا إذا استكفاه إياه وصرف أمره إليه. (إرشاد الساري، ج١/ص٣٥٧)

(٣) **القسطلاني**: يقول عند وقوع النطفة التماسًا لإتمام الخِلْقَة أو الدعاء بإقامة الصورة الكاملة عليها أو الاستعلام أو نحو ذلك، فليس في ذلك فائدة الخبر ولا لازمه؛ لأن الله تعالى عالم الكلِّ، فهو على نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، قالَتْهُ تحسُّرًا أو تحزُّنًا إلى ربها. (إرشاد الساري، ج١/ص٣٥٧)

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥]؛ ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله.



وَحُجَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[الأعراف: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[نوح: ٤]، هَذَا مَعَ أَنَّ القَتْلَ فِعْلُ القَاتِلِ قَائِمٌ بِهِ، وَالمَوْتَ قَائِمٌ بِالمَيِّتِ يَخْلُقُهُ اللهُ عَقِيْبَ فِعْلِ القَاتِلِ بِلَا مُهْلَةٍ.

فَأَمَّا كَوْنُ الحَرَامِ رِزْقاً فَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ فِي الخَلْقِ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ قَطُّ غَيْرَ الحَرَامِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْحَرَامُ رِزْقًا لَزِمَ الخُلْفُ فِي الخَبَرِ العَامِّ، هَذَا مَعَ أَنَّ الدَّوَابَّ لَيْسَ لَهَا مِلْكٌ وَهِيَ مَرْزُوقَةٌ.

قَالُوا: وَلَا يُسَمَّى رِزْقًا إِلَّا مِلْكُ الحَيِّ، دُونَ غَيْرِهِ.

وَالكُلّ فَاسِدٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لَا يَشِذُّ عَنْ قَبْضَتِهِ مَقْدُورٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ تَصَارِيفُ الأُمُورِ).**

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ مَقْدُورٍ تَحْتَ تَصْرِيفِ قُدْرَتِهِ وَإِنْ كَانَ مَا كَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، حَتَّى العَجْزِ وَالكَيْسِ**»(١).

وَقَدْ نَبَّهَ «**ابْنُ عَطَاءِ اللهِ**» عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «سَوَابِقُ الهِمَمِ لَا تَخْرِقُ أَسْوَارَ الأَقْدَارِ»(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال الشيخ زروق في شرح هذه الحكمة: وقوع الفعل والانفعال إنما هو بقدرة الله ذي الجلال=

وَفِي الحَدِيثِ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: «**أَنَا اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الخَيْرَ وَالشَّرَّ، فَطُوبَى لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِلْخَيْرِ وَأَجْرَيْتُ الخَيْرَ عَلَى يَدَيْهِ، وَوَيْلٌ لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِلشَّرِّ وَأَجْرَيْتُ الشَّرَّ عَلَى يَدَيْهِ**»[1].

وَقَدْ قَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: «إِنَّ اللهَ يَخْلُقُ الخَيْرَ وَلَا يَخْلُقُ الشَّرَّ»، وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ خَالِقٍ مَعَ اللهِ تَعَالَى، وَهُوَ صَرِيحُ الشِّرْكِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «**مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ القَدَرِيَّةُ**»[2]؛ لِأَنَّهُمْ يَنْسِبُونَ الفِعْلَ لِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى.

نَعَمْ نَنْسُبُ الخَيْرَ لَهُ تَعَالَى، وَنَنْسُبُ الشَّرَّ لِنُفُوسِنَا أَدَبًا مَعَهُ سُبْحَانَهُ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**الخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[3]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أَيْ: مِنْ نِسْبَتِهَا لِأَنَّكَ أَهْلُ النَّقْصِ وَالعَيْبِ[4]، وَهُوَ تَعَالَى أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ، أَيْ: أَهْلٌ لِأَنْ يُتَّقَى، وَأَهْلٌ لِأَنْ يَغْفِرَ.

= من كل وجه وعلى كل حال، فهي محيطة بكل شيء معنًى كإحاطة السور بالمحصور حِسًّا، لا خروج لشيء منها بحالٍ، كان مما يسرع نفوذه، أو مما يتوقف وجودُه، وهذا مما شهدت به براهيم العقول وعضدته أدلة الشرع المنقول. (مفتاح الإفادة، ص ٤٧).

(١) رواه البيهقي في كتاب الاعتقاد (ص١٦٤) طبعة دار الفضيلة.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في القدر.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه. **قال القاضي عياض**: «والشرُّ ليس إليك» قيل: لا يُبتَغى به وجهُك ولا يتقرَّبُ به إليك، وقيل: لا يصعد إليك، وإنما يصعد إليك الكلم الطيب، أي: إلى مستقرّ الأعمال الطيبة من عليين وسدرة المنتهى وحيث جعلت مستقرّ كتبها. (مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج٢/ص٢٤٧).

(٤) قال الإمام ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ في المخاطَب بهذا الكلام أقوال، أحدها: أنه عامٌّ، فتقديره: ما أصابك أيها الإنسان، قاله قتادة. والثاني: أنه خطاب للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد به غيره. (راجع زاد المسير، ج٢/ص١٣٩).

قَالَ «ابْنُ الجَوْزِيِّ»: وَلَا حُجَّةَ فِي هَذِهِ الآيَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا لِلْمُعْتَزِلَةِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: «أَصَابَكَ» إِلَّا لِمَا وَرَدَ عَلَيْكَ لَا بِسَبَبٍ مِنْكَ، وَكَلَامُ القَوْمِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا جَرَى بِالسَّبَبِ، فَافْهَمْ.

وَالحَقِيقَةُ دَائِرَةٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨ - ٧٩] أَيْ: يَقُولُونَ: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ» عَلَى جِهَةِ التَّبْكِيتِ لَهُمْ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: لَا يُقَالُ إِنَّ القَبَائِحَ وَالشُّرُورَ وَالكُفْرَ بِإِرَادَةِ اللهِ تَعَالَى أَدَبًا مَعَ اللهِ تَعَالَى، كَمَا لَا يُقَالُ: هُوَ خَالِقُ القَاذُورَاتِ وَالقِرَدَةِ وَالخَنَازِيرِ وَرَبُّهَا، وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مِنَ الأَسْمَاءِ إِلَيْهِمَا، لَكِنْ خَالِقٌ لِجَمِيعِ المَوْجُودَاتِ وَمُرِيدٌ لَهَا، لَا مَوْجُودَ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ.

فَجَمِيعُ الحَوَادِثِ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ، فَالطَّاعَةُ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَأَمْرِهِ، وَالمَعْصِيَةُ بِقَضَائِهِ وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ وَسَخَطِهِ وَكَرَاهَتِهِ، لَا بِمَحَبَّتِهِ وَأَمْرِهِ وَرِضَاهُ؛ لِأَنَّ المَحَبَّةَ وَالرِّضَا: إِرَادَةُ الشَّيْءِ مَعَ اسْتِحْسَانِهِ، وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي المَعْصِيَةِ، بَلِ الثَّابِتُ بِهَا عَكْسُهُ.

قَالَ الإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ»: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَمَذْهَبُ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ، وَلَا يُقَالُ: خَلْقُهُ ضَعِيفٌ، بَلْ يُقَالُ: مَا سِوَى اللهِ ضَعِيفٌ. وَلَا يُقَالُ: لَهُ الزَّوْجَاتُ وَالأَوْلَادُ، بَلْ يُقَالُ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، وَهُوَ أَتْقَى؛ لِإِيهَامِ الأَوَّلِ، وَسَلَامَةِ الآخِرِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(١).

---

(١) بعد اتفاق أهل الحقِّ على أن الله تعالى مريدٌ لجميع الحوادث والوقائع خَيْرِها وشَرِّها، حَسَنِها وقبيحها، محرَّمها ومشروعها، اختار جماعة منهم إطلاق القول بأن الحوادث كلها=

وَمَعْنَى «لَا يَشِذُّ» بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ أَيْضًا: لَا يَخْرُجُ.

وَ«الْقَبْضَةُ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى: عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ عِنْدَ التَّأْوِيلِ.

وَ«لَا يَعْزُبُ»: لَا يَغِيبُ؛ ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]، فَافْهَمْ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لَا تُحْصَى مَقْدُورَاتُهُ، وَلَا تَتَنَاهَى مَعْلُومَاتُهُ)**.

يَعْنِي: وَكَذَلِكَ كُلُّ مُتَعَلَّقَاتِ صِفَاتِهِ لَا حَصْرَ لَهَا وَلَا تَنَاهِيَ، لَا ذَاتًا وَلَا تَعَلُّقًا؛ أَمَّا ذَاتًا فَلِأَنَّ التَّنَاهِي مِنْ خَوَاصِّ الكَمِّ، وَلَا كَمَّ هُنَاكَ، وَأَمَّا تَعَلُّقًا فَلِأَنَّ تَنَاهِيهَا نَقْصٌ وَعَجْزٌ، وَلَا عَجْزَ وَلَا نَقْصَ فِي صِفَاتِهِ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

* * *

= مرادة لله ولكن من حيث الجملة، للا من حيث التفصيل، حتى إنه لا يقال: الكفرُ مرادٌ لله، وكذا الزِّنا والفواحش والمعاصي والجرائم؛ محافظةً على الأدب، تأسِّيا بالخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ حيث قال: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٠]، لم يُضِف المرض إليه مع عِلْمِه بأنَّ المرضَ من الله تعالى. قالوا: وهذا مطردٌ في الشهادة، فإنه يقال لوالي البلد: هو أمير هذه البلدة ووالي سكانها والسلطان على أهلها، ولا يقال: والي الخرابات وأمير الكلاب؛ حفظًا لحرمته. وكذا في حقّ الله تعالى يقال: العالَمُ لله تعالى مُلْكًا ومِلْكًا؛ قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]، ومما في الأرض الولد والزوجة، ثم لا يقال: إنَّ الولد لله أو الزوجة لله، بل يقال عند الإجمال والإطلاق يضاف الكلّ إليه دون حالة التفصيل.





[العِلْمُ]

يَعْنِي: الكَلَام فِي إِثْبَاتِهِ وَتَنْزِيهِهِ وَمُتَعَلَّقَاتِهِ.

مبحث عموم تعلق علم الله تعالى بكل المعلومات

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ المَعْلُومَاتِ، وَمُحِيطٌ بِمَا يَجْرِي مِنْ تُخُومِ الأَرَضِينَ إِلَى أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ)**.

يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ كُلَّ مَعْلُومٍ مِنْ مَوْجُودٍ وَمَعْدُومٍ، فَيَعْلَمُ ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ، مَا كَانَ مِنْهُمْ، وَمَا سَيَكُونُ، وَمَا لَا يَكُونُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ.

وَقَدْ عَلِمَ الأَشْيَاءَ تَفْصِيلًا، وَلَا يُقَالُ جُمْلَةً؛ قَالَ «القَاضِي»: لِأَنَّ العِلْمَ بِالجُمْلَةِ سَهْوٌ عَنِ التَّفْصِيلِ(١).

وَأَنْكَرَ «ابْنُ خَلِيلٍ» عَلَى مَنْ قَالَ: يَعْلَمُ الأَشْيَاءَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ لِوُقُوعِ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا. قَالَ: فَيَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ ذَلِكَ.

وَ«تُخُومُ الأَرْضِ»: أَسَافِلُهَا الَّتِي لَا شَيْءَ تَحْتَهَا؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا

---

(١) هذه مسألة خلافية، والخلاف فيها لفظي على التحقيق، أشار إليه القاضي عضد الدين الإيجي في «المواقف» حيث قال: العلم الإجمالي هل يثبت لله أم لا؟ جوّزه القاضي والمعتزلة، ومنعه كثير من أصحابنا وأبو هاشم. والحق أنه إن اشترط فيه الجهل بالتفصيل امتنع عليه تعالى، وإلا فلا يمتنع عليه. فإن قيل: فينتفي حينئذ عنه تعالى علم حاصل للمخلوق وهو الإجمالي، قلنا: نعم وهو العلم المقرون بالجهل، فالمنفي عنه تعالى هو القيد، وهو كونه مع الجهل لإيجابه نفي أصل العلم عنه تعالى. (راجع كتاب الموقف، ص ١٤٤، طبعة عالم الكتب).

﴿... فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] الآيَةُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**بَلْ يَعْلَمُ دَبِيبَ النَّمْلَةِ السَّوْدَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ، وَيُدْرِكُ حَرَكَةَ الذَّرِّ فِي جَوِّ الهَوَاءِ، وَيَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، وَيَطَّلِعُ عَلَى هَوَاجِسِ الضَّمَائِرِ وَحَرَكَاتِ الخَوَاطِرِ وَخَفِيَّاتِ السَّرَائِرِ**).

يَعْنِي أَنَّ عِلْمَهُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَعْلُومٍ وَإِنْ كَانَ أَخْفَى الخَفِيِّ كَدَبِيبِ النَّمْلَةِ الَّذِي لَا يَكَادُ يُدْرَكُ، لَا سِيَّمَا عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ، فَلَا تُدْرِكُهُ حَاسَّةُ البَصَرِ كَمَا لَمْ يُدْرَكْ بِحَاسَّةٍ غَيْرِهَا.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ العَارِفِينَ فِي حَدِيثِ «الشِّرْكُ فِي أُمَّتِي أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ»(١): هَذَا تَزْكِيَةٌ لِلْأُمَّةِ لِنَفْيِ الشِّرْكِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ دَبِيبَ النَّمْلِ لَا يُدْرَكُ، فَأَخْفَى مِنْهُ لَا يُوجَدُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَ«الذَّرُّ»: هُوَ البَعُوضُ، وَقِيلَ: النَّمْلَةُ الحَمْرَاءُ، وَقِيلَ: مَا يَظْهَرُ فِي الهَبَاءِ عِنْدَ دُخُولِ الشَّمْسِ مِنْ كُوَّةٍ وَنَحْوِهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَ«جَوُّ الهَوَاءِ»: مَا عَلَا مِنْهُ وَتَقَعَّرَ.

وَصَوَابُ هَذَا المَحَلِّ أَنْ يَكُونَ فِي الكَلَامِ عَلَى السَّمْعِ وَالبَصَرِ، فَتَأَمَّلْهُ.

---

(١) أورده المنذري عن أبي موسى الأشعري قال: خطبنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذات يوم فقال: «يا أيها الناس! اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفى من دبيب النمل»، فقال له من شاء الله أن يقول: وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟ قال: «قولوا: اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه». (الترغيب والترهيب، ج١/ ص ٨٠ مكتبة المعارف، ط١).

وَ«السِّرُّ»: مَا خَفِيَ عَنِ النَّاسِ، فَأَخْفَى مِنْهُ: مَا لَا يُدْرِكُهُ غَيْرُ صَاحِبِهِ، أَوْ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا بِحَرَكَةٍ فِي نَفْسِهِ.

وَ«الهَاجِسُ»: مَا يَخْطُرُ فِي القَلْبِ وَلَا يَثْبُتُ، وَهُوَ أَخْفَى الحَرَكَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

وَ«الخَوَاطِرُ»: مَا يَجْرِي فِي القَلْبِ مِنَ المَحَرَكَاتِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**بِعِلْمٍ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهِ فِي الأَزَلِ، لَا بِعِلْمٍ مُتَجَدِّدٍ حَاصِلٍ فِي ذَاتِهِ بِالحُلُولِ وَالانْتِقَالِ**).

مبحث قدم تعلق علم الله بالمعلومات

يَعْنِي أَنَّ عِلْمَهُ قَدِيمٌ بَاقٍ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ وَلَا مُتَجَدِّدٍ وَلَا مُتَنَاهٍ.

قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا يُحْدِثُهُ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ عِلْمٌ بِهَا، بَلْ حَصَلَتْ مَكْشُوفَةً لَهُ بِالعِلْمِ الأَزَلِيِّ، إِذْ لَوْ خَلَقَ لَنَا عِلْمًا بِقُدُومِ زَيْدٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَدَامَ ذَلِكَ العِلْمُ تَقْدِيرًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، لَكَانَ قُدُومُ زَيْدٍ مَعْلُومًا لَنَا بِذَلِكَ العِلْمِ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ عِلْمٍ آخَرَ». قَالَ: «فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ قِدَمُ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى»[1]. انْتَهَى.

وَمَدَارُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَلِمَ ويَعْلَمُ لِأَنَّهُ عَالِمٌ، لَا أَنَّهُ عَالِمٌ لِأَنَّهُ عَلِمَ وَيَعْلَمُ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو العَبَّاسِ البَنَّاء**» فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى «**الكَشَّافِ**» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ مَلِيحٌ وَاضِحٌ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَلَا يُقَالُ فِيهِ تَعَالَى «عَاقِلٌ» وَلَا «دَارٍ» وَلَا «عَارِفٌ»؛ لِقُصُورِهِ عَنْ مَعْنَى العِلْمِ.

وَلِـ«**القَاضِي**»: العِلْمُ: مَعْرِفَةُ المَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ. فَأُلْزِمَ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ

---

(١) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٥٣).

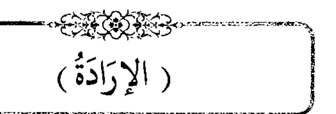
مَعْرِفَةٌ وَعَكْسَهُ. قَالُوا: فَالْتَزَمَهُ. وَلَهُمْ فِيهِ بَحْثٌ يَطُولُ، فَانْظُرْهُ.

وَمَعْنَى «الأَزَلِ»: القِدَمُ الَّذِي لَا مُفْتَتَحَ لِوُجُودِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَنَفَى بِقَوْلِهِ: «لَا بِعِلْمٍ مُتَجَدِّدٍ» إِلَى آخِرِهِ صِفَةَ المَخْلُوقِينَ، فَإِنَّ عِلْمَهُمْ مُتَجَدِّدٌ بِتَجَدُّدِ المَعْلُومَاتِ، عَرَضٌ مُنْتَقِلٌ حَالٌّ فِي ذَوَاتِهِمْ، وَيَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ أَوْصَافِ خَلْقِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

* * *





(الإِرَادَةُ)

يعني: الكَلَامُ في الإِرَادَةِ إِثْبَاتًا وَتَنْزِيهًا وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ.

وَدَلِيلُ وُجُودِ الإِرَادَةِ كَدَلِيلِ وُجُودِ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، وَهُوَ وُجُودُ العَالَمِ عَلَى أَتَمِّ إِتْقَانٍ وَهَيْئَةٍ وَزَمَانٍ خَاصَّيْنِ، فَإِتْقَانُهُ دَلِيلٌ عَلَى عِلْمِ فَاعِلِهِ، وَتَخْصِيصُهُ بِوَقْتٍ وَهَيْئَةٍ دَلِيلُ إِرَادَتِهِ، وَبُرُوزُهُ مِنَ العَدَمِ دَلِيلُ قُدْرَتِهِ، فَالإِرَادَةُ لِلتَّخْصِيصِ، وَالقُدْرَةُ لِلْإِبْرَازِ، وَالعِلْمُ لِلْإِتْقَانِ، وَالحَيَاةُ شَرْطٌ فِي الجَمِيعِ.

«وَمَنْ رَأَى ثَوْبًا مِنْ دِيبَاجٍ حَسَنِ النَّسْجِ وَالتَّأْلِيفِ، ثُمَّ تَوَهَّمَ صُدُورَ نَسْجِهِ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ بِهِ وَلَا قَادِرٍ عَلَيْهِ وَلَا مُرِيدٍ لَهُ أَوْ مَيِّتٍ لَا اسْتِطَاعَةَ لَهُ، كَانَ مُنْخَلِعًا عَنْ غَرِيزَةِ العَقْلِ، مُنْخَرِطًا فِي سِلْكِ الغَبَاوَةِ وَالجَهْلِ»(١).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّهُ مُرِيدٌ لِلْكَائِنَاتِ، مُدَبِّرٌ(٢) لِلْحَادِثَاتِ، فَلَا يَجْرِي فِي المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ، خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ، نَفْعٌ أَوْ ضُرٌّ، إِيمَانٌ أَوْ كُفْرٌ، عِرْفَانٌ أَوْ نُكْرٌ، فَوْزٌ أَوْ خُسْرَانٌ، زِيَادَةٌ أَوْ نُقْصَانٌ، طَاعَةٌ أَوْ عِصْيَانٌ، كُفْرٌ أَوْ إِيمَانٌ، إِلَّا بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ)**.

---

(١) هذا اقتباس من كلام الإمام الغزالي في «الرسالة القدسية» (راجعها ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٣٧).

(٢) التدبير: إعمالُ الرويَّة في أدبار الأمور وعواقبها ليتقن الأفعال ويصدر على ما ينبغي، ولمّا تقرّر في موضعه أن الله تعالى منزَّهٌ عن الأعراض، والمتصوَّر في حقه تعالى غاياتها، فالمراد بالتدبير في حقه تعالى إتقان الفعل وإحكامه.



برهان اتصافه تعالى بالإرادة

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَتَنَاوَلُهُ الإِمْكَانُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَخْصِيصٍ بِأَحَدِ الجَائِزَيْنِ عَلَيْهِ بَدَلًا مِنْ نَقِيضِهِ(١)؛ إِذْ لَوْلَا التَّخْصِيصُ مَا كَانَ وُجُودُهُ بِأَوْلَى مِنْ عَدَمِهِ، وَلَا تَخْصِيصَ إِلَّا بِإِرَادَةٍ؛ وَإِلَّا لَزِمَ تَرْجِيحُ أَحَدِ المُتَسَاوِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ(٢).

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ القُدُسِيَّةِ»: «وَكَيْفَ لَا يَكُونُ مُرِيدًا وَكُلُّ فِعْلٍ صَدَرَ مِنْهُ أَمْكَنَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ ضِدُّهُ(٣)، وَمَا لَا ضِدَّ لَهُ أَمْكَنَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ كَذَلِكَ بِعَيْنِهِ قَبْلَهُ

---

(١) الممكن الجائز الوجود والعدم لا يترجَّحُ وجوداً ولا عدماً لذاته، فلا يقتضي ترجيحاً لأحد الجانبين إلا بمرجِّحه، فإذا وُجِد أو عُدِمَ كان عدمُه أو وجودُه للمرجِّح، لا له؛ لأنه لا يقتضي العدم، فضلا عن الوجود فمن باب الأولى، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] ليعرّف أن ما يملكونه هو كإيَّاهُم مملوكٌ لله تعالى.
وحيث تقرر ما ذكر فكل ما فيه الممكن أو المحدَث أو المخلوق أو المجعول لا يقتضيه لذاته، وإنما يقتضيه لمؤتيه ومن مؤتيه الذي آتاه إليه، لا له ولا منه كما ذكر، فكل ما به فمن الله أو لله ولو أقل قليل وأكثر كثير؛ قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

(٢) يخرج من هذا الكلام كلية عقلية نصها: «**كُلُّ مُمْكِنٍ يَتَوَقَّفُ وُجُودُهُ عَلَى وُجُودِ الفَاعِلِ المُخْتَارِ**». قال العلامة الكلنبوي: الممكن سواء كان الوجود والعدم بالنسبة إلى ذاته على السواء بحيث لا أولوية لشيء منهما كما ذهب إليه الجمهور، أو كان العدم أولى بذاته كما ذهب إليه البعض على ما في الكتب الكلامية، يتوقف وجوده على وجود الفاعل الموجد؛ وإلا يلزم ترجيح أحد المتساويين أو المرجوح على الآخر بلا مرجّح، وهو قطعي البطلان عند الكلّ حتى الصبيان، فوجودُ كل ممكن مسبوق بعدمه، وتلك المسبوقية تقتضي تقدّم عدم الممكن على وجوده تقدما ذاتيا لأن وجوده متوقف على التأثير المتوقف على عدم الممكن لاستحالة تحصيل الحاصل. (راجع حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد ١/٥٠).

(٣) **الزبيدي**: أي: كل صادر عنه تعالى من الممكنات في وقت من الأوقات كان من الممكن=



وبَعْدَهُ؟! وَالقُدْرَةُ تُنَاسِبُ الضِّدَّيْنِ وَالوَقْتَيْنِ مُنَاسَبَةً وَاحِدَةً، فَلَابُدَّ مِنْ إِرَادَةٍ صَارِفَةٍ لِلْقُدْرَةِ عَنْ أَحَدِ المَقْدُورَيْنِ»(١).

قَالَ: «وَلَوْ أَغْنَى العِلْمُ عَنِ الإِرَادَةِ فِي تَخْصِيصِ المَعْلُومِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّمَا وُجِدَ فِي الوَقْتِ الَّذِي سَبَقَ العِلْمُ بِوُجُودِهِ، لَجَازَ أَنْ يُغْنِيَ عَنِ القُدْرَةِ حَتَّى يُقَالَ: وُجِدَ بِغَيْرِ قُدْرَةٍ لِأَنَّهُ سَبَقَ العِلْمُ بِوُجُودِهِ»(٢). انْتَهَى.

وَالمُرَادُ بِـ«الكَائِنَاتِ» كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللهِ تَعَالَى وَهِيَ الحَادِثَاتُ؛ إِذْ كَانَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ.

وَ«المُدَبِّرُ»: المُبْرِمُ لِلْأَشْيَاءِ عَلَى عِلْمٍ بِأَدْبَارِهَا ـ أَيْ عَوَاقِبِهَا ـ وَمَا سَيَكُونُ مِنْهَا، وَقَدْ وَرَدَ بِصِيغَةِ الفِعْلِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِي الأَسْمَاءِ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [الرعد: ٢]، وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥].

وَ«المُلْكُ وَالمَلَكُوتُ» تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا، وَ«المَلَكُوتُ» فَعَلُوتٌ مِنَ المُلْكِ، كَالجَبَرُوتِ مِنَ الجَبْرِ، وَالرَّحَمُوتُ وَالرَّهَبُوتُ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالرَّهْبَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَ«القَلِيلُ وَالكَثِيرُ» مَعْرُوفَانِ كَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَيَكُونُ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي الحِسِّيِّ حَقِيقَةً وَفِي المَعْنَوِيِّ مَجَازًا.

= صدور ضدِّه فيه، أي: ضدَّ ذلك الصادر بدله في ذلك الوقت. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص١٤٠)

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٤٠).

(٢) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٤١).

وَ«الخَيْرُ»: مَا فِيهِ فَائِدَةٌ وَمَنْفَعَةٌ، وَ«الشَّرُّ» ضِدُّهُ وَهُوَ مَا فِيهِ خَسَارَةٌ وَمَضَرَّةٌ.

وَ«الإِيمَانُ»: التَّصْدِيقُ[1] والإِذْعَانُ، وَ«الكُفْرُ»: الجُحُودُ وَالعِنَادُ.

وَ«النَّفْعُ»: مَا فِيهِ سَلَامَةٌ وَفَائِدَةٌ، وَ«الضُّرُّ» مَا فِيهِ أَلَمٌ وَمَشَقَّةٌ.

وَ«العِرْفَانُ»: العِلْمُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ بِهِ، عَلَى مَا قَالَهُ «القَاضِي».

وَ«النُّكْرُ»: انْتِفَاءُ العِلْمِ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُقَابِلٌ لِلْعِرْفَانِ.

وَ«الفَوْزُ»: الظَّفَرُ بِالمَقْصُودِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ المَوْلَى؛ ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وَ«الخُسْرُ»: فَوَاتُ المَقْصَدِ مَعَ حُصُولِ الآفَةِ.

وَ«الزِّيَادَةُ»: مَا فَوْقَ المَطْلُوبِ، وَ«النُّقْصَانُ»: القُصُورُ دُونَهُ.

وَ«الطَّاعَةُ»: مُوَافَقَةُ الْأُمُورِ بِهِ شَرْعًا، وَ«العِصْيَانُ»: مُخَالَفَةُ أَمْرِ اللهِ الوَاجِبِ.

وَ«الكُفْرُ»: أَصْلُهُ لُغَةً: التَّغْطِيَةُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الحَرَّاثُ «كَافِرًا» لِأَنَّهُ يُغَطِّي البَذْرَ بِالتُّرَابِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ﴾ [الحديد: ٢٠]، وَفِي الشَّرْعِ: تَغْطِيَةُ الحَقِّ بِالبَاطِلِ.

---

(١) نقل الإمام الطبري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] قال: يصدّقون. ثم قال الإمام الطبري: ومعنى **الإيمان عند العرب: التصديقُ**. (جامع البيان عن تفسير آي القرآن، ج١/ص٢٤٠. تحقيق د. عبد الله التركي. نشر هجر للطباعة والنشر)
وقال الإمام الطبري أيضا في كتاب «**التبصير في معالم الدين**» عند الكلام على مفهوم الإيمان: والصواب من القول في ذلك عندنا أن الإيمان اسم للتصديق كما قالته العرب وجاء في كتاب الله تعالى ذكره خبرا عن إخوة يوسف من قيلهم لأبيهم يعقوب: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] بمعنى: ما أنت بمصدق لنا على قيلنا (ص١٩٠).

وَ«الإِيمَانُ» شَرْعًا: التَّصْدِيقُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَبِمَا جَاءَ عَنْهُمَا مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَغَيْرِهِمَا[1].

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ وَمَشِيئَتِهِ» هَذَا خَبَرُ الجُمْلَةِ كُلِّهَا، فَقَضَاؤُهُ: حُكْمُهُ، أَيْ: قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ «كُنْ»، وَ«قَدَرُهُ»: إِبْرَامُهُ مَا أَبْرَمَهُ فَيَكُونُ، وَ«مَشِيئَتُهُ»: إِرَادَتُهُ فِيهِ بِتَخْصِيصِهِ بِأَحَدِ الجَائِزَيْنِ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» كَلِمَةٌ أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّلَفُ قَبْلَ نُبُوغِ البِدَعِ، فَكَانَتْ عَلَى القَدَرِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِي الأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لَا يَخْرُجُ عَنْ مَشِيئَتِهِ لَفْتَةُ نَاظِرٍ، وَلَا فَلْتَةُ خَاطِرٍ، بَلْ هُوَ المُبْدِئُ المُعِيدُ، الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ، لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِقَضَائِهِ، وَلَا مَهْرَبَ لِلْعَبْدِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَا قُوَّةَ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَحَبَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ).**

يَعْنِي بِـ«اللَّفْتَةِ» وَاحِدَةَ الالْتِفَاتِ، أَيْ: تَقْلِيبَ الوَجْهِ لِجِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ بِسُرْعَةٍ.

وَ«الفَلْتَةُ»: مَا يَقَعُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ وَلَا قَصْدٍ.

وَ«الخَاطِرُ»: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي أَمْرٍ مَا.

---

(١) قال الإمام أبو الوليد الباجي: الإيمان في الحقيقة هو التصديق، لكنه مَن وُجد منه الإيمان دونَ شرائعه فلا يُقطَع بأنه ينجو من النار، وإنما يقطع بأنه يدخل الجنة، إما بأن يغفر الله له ابتداءً فيدخله الجنَّة، أو يعاقبه على ترك العمل ثم يدخله بفضل رحمته، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. (المنتقى، ج٩/ص٢٧٤).



وَقَوْلُهُ: «المُبْدِئُ المُعِيدُ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ» تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ أَوَّلَ الخُطْبَةِ.

وَمَعْنَى «لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ» أَيْ: مَا أَبْرَمَهُ مِنْ أَمْرٍ لَا يَنْقُضُهُ نَاقِضٌ، وَ«**لَا مُعَقِّبَ لِقَضَائِهِ**» يَعْنِي: لَا نَاقِضَ لِمَا قَضَى مِنَ الأَمْرِ قَبْلَ نُفُوذِهِ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ ﴿ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

وَقَوْلُهُ: «وَلَا مَهْرَبَ» إِلَى آخِرِهِ، قَصْدٌ لِتَفْسِيرِ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ»، إِذْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «**لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللهِ إِلَّا بِإِعَانَةِ اللهِ**»(١).

وَحَقِيقَةُ «التَّوْفِيقِ»: تَوَجُّهُ الإِعَانَةِ مِنَ اللهِ لِعَبْدِهِ عَلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْهُ، وَيُقَابِلُهُ «الخِذْلَانُ» وَهُوَ صَرْفُ الإِعَانَةِ.

وَ«الرَّحْمَةُ»: إِرَادَةُ الرِّفْقِ وَالإِحْسَانِ، وَيُقَابِلُهَا «النِّقْمَةُ».

وَ«المَحَبَّةُ» مِنْهُ تَعَالَى: إِرَادَةُ الإِكْرَامِ الدَّائِمِ، وَيُقَابِلُهَا «البُغْضُ» وَهُوَ إِرَادَةُ الانْتِقَامِ الدَّائِمِ.

فَالطَّاعَةُ أَمَرَنَا بِهَا وَيَسَّرَهَا لَنَا وَأَثَابَنَا عَلَيْهَا، وَغَيْرُهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَالإِرَادَةُ وَالمَشِيئَةُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ(٢)، خِلَافًا لِلْكَرَّامِيَّةِ.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب، فصل في إدامة ذكر الله عَزَّوَجَلَّ.

(٢) الإرادة عند أهل السُّنة مِن الأشاعرة ترادف المشيئة، ودليلها من القرآن قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي في حقه تعالى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته العلية، يخصص بها ويرجح الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق علمه تبارك وتعالى، والذي يجوز على الممكن ستة أمور إجمالا: الوجود ويقابله العدم، والصفة المخصوصة كالبياض ويقابلها سائر الصفات، والزمان المخصوص كزمن طلوع الشمس ويقابله سائر الأزمنة، والمكان المخصوص ويقابله سائر الأمكنة=

وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: الكُفْرُ وَالمَعَاصِي لَيْسَتْ بِإِرَادَتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الإِرَادَةَ عِنْدَهُمْ مُطَابِقَةٌ لِلْأَمْرِ، وَعِنْدَ المُحَقِّقِينَ مُطَابِقَةٌ لِلْفِعْلِ.

لَنَا: أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ بِلَا إِكْرَاهٍ[1]، فَهُوَ مُرِيدٌ لَهُ، وَأَنَّ الصِّفَةَ المُرَجِّحَةَ لِأَحَدِ المَقْدُورَيْنِ هِيَ الإِرَادَةُ، فَلَابُدَّ مِنْهَا.

ثُمَّ هُوَ تَعَالَى غَيْرُ مُرِيدٍ لِمَا لَا يَكُونُ، كَإِيمَانِ الكَافِرِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، فَكَانَ مُحَالًا، وَهُوَ تَعَالَى عَالِمٌ بِاسْتِحَالَتِهِ، وَالعَالِمُ بِاسْتِحَالَةِ الشَّيْءِ لَا يُرِيدُهُ.

وَأَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ العَدَمَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الإِرَادَةُ وَلَا الرُّؤْيَةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لَوِ اجْتَمَعَ الإِنْسُ وَالجِنُّ وَالمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ عَلَى أَنْ يُحَرِّكُوا فِي العَالَمِ ذَرَّةً أَوْ يُسَكِّنُوهَا دُونَ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ عَجَزُوا عَنْهُ)**.

يَعْنِي: لِأَنَّهُ الغَالِبُ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَا نِسْبَةَ لِأَحَدٍ فِي قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَصَرُّفٌ فَبِإِذْنِهِ؛ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

وَ«الإِنْسُ»: بَنُو آدَمَ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُؤْنَسُونَ[2]، أَيْ: يُرَوْنَ، أَوْ لِأَنَّهُمْ

= الأخرى، والجهة المخصوصة كجهة المشرق ويقابلها سائر الجهات، والمقدار المخصوص كالطول ويقابله سائر المقادير كالقصر، وتسمى هذه الأمور بالممكنات المتقابلات أي المتنافرات أو المتنافيات.

(١) قال علماء أهل السُّنة: الدليل على أنّ الوقائع مرادةٌ لله تعالى كلها أنا لو قدَّرنا وقوعَ شيء على خلاف ما أراد الله لكان ذلك إما لعجزٍ وقصورٍ، أو لسهوٍ وغفلةٍ، إذ الملِكُ المستولي على الأقاليم إذا وقعَ شيءٌ في مملكته وهو كارهٌ وقوعَهُ يعدّ ذلك قصورًا في سلطنته وعجزًا وفتورًا في مملكته، ومثل هذه الثلمة إذا نزّه عنه منصب الواحد من الملوك الذي لا ملك له حقيقةً، فكيف يسوِّغ ذو دين إضافة مثل ذلك إلى الله تعالى، وهو مالك الأعيان والآثار في الحقيقة.

(٢) آنَسَ الشيءَ: رآه وأبصره ونظر إليه.



جِنْسٌ يَتَأَنَّسُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، أَوْ لِأَنَّهُ عُهِدَ إِلَيْهِ فَنَسِيَ وَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ.

وَ«الجِنُّ» مُقَابِلُهُ لِأَنَّهُ مُجْتَنٌّ، أَيْ: مُسْتَتِرٌ لَا يُرَى. قِيلَ: وَأَبُوهُمْ إِبْلِيسُ، كَآدَمَ لِلْإِنْسِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

حقيقة الجن

وَحَقِيقَةُ الجِنِّ: أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ هَوَائِيَّةٌ تَتَشَكَّلُ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَتَظْهَرُ مِنْهُمْ أَفْعَالٌ عَجِيبَةٌ، وَمِنْهُمُ المُطِيعُ وَالعَاصِي، وَمَنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَمَنْ لَا يَأْكُلُ وَيَعِيشُ بِالرَّائِحَةِ.

حقيقة الملائكة

وَ«المَلَائِكَةُ»: أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ نُورَانِيَّةٌ قَادِرَةٌ عَلَى التَّشَكُّلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، شَأْنُهُمُ الخَيْرُ وَالعِلْمُ وَالقُدْرَةُ عَلَى الأُمُورِ، وَلَا يُوصَفُونَ بِالأُنُوثَةِ إِجْمَاعًا، وَلَا بِالذُّكُورِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

حقيقة الشياطين

وَ«الشَّيَاطِينُ»: أَجْسَامٌ نَارِيَّةٌ تَتَشَكَّلُ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، شَأْنُهُمُ الشَّرُّ، إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمُ اسْمُهُ «هَامَةٌ» فَإِنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الحَدِيثِ[1]، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجُمْهُورُ.

وَقَالَتِ الفَلَاسِفَةُ: «المَلَائِكَةُ هِيَ العُقُولُ وَالنُّفُوسُ الفَلَكِيَّةُ». قَالُوا: «وَهِيَ جَوَاهِرُ مُجَرَّدَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ»، وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ المِلَلِ كَافَّةً فَهُوَ بَاطِلٌ.

---

(١) أخرج مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الجِنِّ» قَالُوا: وإياك؟ يا رسول الله قال: «وَإِيَّايَ، إِلَّا أَنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ».
قال القاضي عياض: اعلم أن الأمة مجتمعةٌ على عصمة النبي ﷺ من الشيطان، لا في جسمه بأنواع الأذى، ولا على خاطره بضروب الوساوس، ولا على لسانه بما لم يقل، وقد بسطنا هذا الباب على أتم وجوه البيان في كتاب «الشفا». (إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج٨/ص٣٥١).

وَالجِنُّ عِنْدَهُمْ جَوَاهِرُ مُجَرَّدَةٌ لَهَا تَصَرُّفٌ وَتَأْثِيرٌ بِالأَجْسَامِ العُنْصُرِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقِ النُّفُوسِ البَشَرِيَّةِ بِأَبْدَانِهَا.

وَالشَّيَاطِينُ عِنْدَهُمْ: هِيَ القُوَى المُخَيِّلَةُ فِي أَفْرَادِ الإِنْسِ مِنْ حَيْثُ اسْتِيلَاؤُهَا عَلَى القُوَّةِ العَقْلِيَّةِ وَصَرْفُهَا عَنْ جَانِبِ القُدُسِ وَاكْتِسَابِ الكَمَالَاتِ العَقْلِيَّةِ إِلَى اتِّبَاعِ اللَّذَّاتِ الحِسِّيَّةِ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النُّفُوسَ البَشَرِيَّةَ بَعْدَ المُفَارَقَةِ إِنْ كَانَتْ خَيِّرَةً فَهِيَ الجِنُّ، وَإِنْ كَانَتْ شِرِّيرَةً فَهِيَ الشَّيَاطِينُ، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١] فَانْظُرْ ذَلِكَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّ إِرَادَتَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ مَوْصُوفًا بِهَا، مُرِيدًا فِي أَزَلِهِ لِوُجُودِ الأَشْيَاءِ فِي أَوْقَاتِهَا الَّتِي قَدَّرَهَا، فَوُجِدَتْ فِي أَوْقَاتِهَا كَمَا أَرَادَهُ فِي أَزَلِهِ، مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ وَلَا تَأَخُّرٍ، بَلْ وَقَعَتْ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ وَلَا تَغَيُّرٍ).**

يَعْنِي أَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، قَدِيمَةٌ بِقِدَمِهِ، مُتَعَلِّقَةٌ بِالأَشْيَاءِ قَبْلَ وُجُودِهَا تَعَلُّقًا صَلَاحِيًّا، وَعِنْدَ الوُجُودِ تَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا، وَكَذَا القُدْرَةُ، وَجَرَيَانُ ذَلِكَ عَلَى وَفْقِ العِلْمِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ «ابْنِ أَبِي زَيْدٍ»[1]: «عَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ[2]، فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ

(١) الرسالة الفقهية، ضمن شرح الشيخ زروق والشيخ ابن ناجي (ج١/ص٣٧).

(٢) قال الشيخ زرُّوق في شرح الرسالة: يعني أن عِلْمَهُ سابقٌ للمعلومات، فما عَلِمَ أنه يكون أرادَهُ، وما لا فلا، خلافًا لمن يقول: «إنه لا يعلم الأشياء إلا بعد وجودها»، وهو مذهب قدماء القدرية، ومنهم تبرأ عبد الله بن عمر المذكور في حديث القدَر المذكور في أول كتاب مسلم. (شرح الرسالة، ج١/ص٣٧).

وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1] [الملك: ١٤]».

وَذَهَبَتِ المُعْتَزِلَةُ إِلَى حُدُوثِ الإِرَادَةِ وَالكَلَامِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِلَى حُدُوثِ العِلْمِ، وَجَوَّزَتِ الكَرَّامِيَّةُ وَالمُشَبِّهَةُ حُدُوثَ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَزَوَالَهَا، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الخَلْقِ، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ»: وَلَوْ كَانَتْ حَادِثَةً بِذَاتِهِ لَصَارَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، وَلَوْ حَدَثَتْ فِي غَيْرِ ذَاتِهِ لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا بِهَا، كَمَا لَا تَكُونُ أَنْتَ مُتَحَرِّكًا بِحَرَكَةٍ لَيْسَتْ فِي ذَاتِكَ، وَكَيْفَمَا قَدَّرْتَ حُدُوثَهَا فَسَيَفْتَقِرُ إِلَى إِرَادَةٍ أُخْرَى، وَيَتَسَلْسَلُ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَحْدُثَ إِرَادَةٌ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ لَجَازَ أَنْ يَحْدُثَ العَالَمُ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ»[2]. انْتَهَى.

---

(١) قال الشيخ زرُّوق: استشهد بهذه الآية على أنّ عِلْمَهُ بالأشياء قبل وجودها وحال وجودها وبعد وجودها، والتقدير: كيف لا يعلم الخالِقُ خَلْقَهُ قبل خَلْقِه وحالَ خلقه وبعد ذلك في استمرار وجوده. (شرح الرسالة، ج١/ص٣٧ ـ ٣٨).
وقال الفخر الرازي: معنى الآية أن من خلق شيئًا لابد وأن يكون عالما بمخلوقه، وهذه المقدمة كما أنها مقررة بهذا النص فهي أيضا مقررة بالدلائل العقلية؛ وذلك أن الخلق عبارة عن الإيجاد والتكوين على سبيل القَصْد، والقاصِدُ إلى الشيء لابد وأن يكون عالِمًا بحقيقة الشيء؛ فإنّ الغافل عن الشيء يستحيل أن يكون قاصداً إليه. وكما أنه ثبت أن الخالق لابد وأن يكون عالما بماهية المخلوق، لابد وأن يكون عالما بكميته؛ لأن وقوعه على ذلك المقدار دون ما هو أزيد منه أو أنقص لابد وأن يكون بقصد الفاعل واختياره، والقصدُ مسبوق بالعلم، فلابد وأن يكون قد علم ذلك المقدار وأراد إيجاده حتى يكون وقوعه أولى من وقوع ما هو أزيد منه أو أنقص؛ وإلا يلزم أن يكون اختصاص ذلك المقدار بالوقوع دون الأزيد أو الأنقص ترجيحًا لأحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجِّحٍ، وهو محال. فثبت أن من خلق شيئا فإنه لابد وأن يكون عالما بحقيقة ذلك المخلوق وبكميته وكيفيته. (التفسير الكبير، ج٣٠/ص٦٧).

(٢) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٥٣).

وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ مِنَ الكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ المَعْنَوِيَّةِ فِي خَاتِمَةِ الكَلَامِ عَلَى الكَلَامِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(دَبَّرَ الأُمُورَ لَا بِتَرْتِيبِ أَفْكَارٍ وَتَرَبُّصِ زَمَانٍ، فَلِذَلِكَ لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ).**

يَعْنِي: لِأَنَّ تَرْتِيبَ الأَفْكَارِ وَتَرَبُّصَ الزَّمَانِ شَأْنُ المَخْلُوقِينَ لِاحْتِيَاجِهِمْ، وَأَمْرُهُ تَعَالَى تَنْفِيذٌ فَقَطْ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

ومعنى «لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ» الشَّأْنُ: هُوَ الأَمْرُ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «يَغْفِرُ ذَنْبًا، وَيَكْشِفُ كَرْبًا، وَيَبْتَلِي قَوْمًا، وَيُعَافِي آخَرِينَ»(١). انْتَهَى وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

(١) قال ابن قرقول: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] هذا يرجع في المعنى إلى تنفيذ ما قدَّرهُ الله وخلق ما سبق في علمه وإعطائه ومنعه، لا إحداث حالٍ أو أمر له أو علم لم يتقدَّم، بل كل ذلك سابق في علم وقدرة وإرادة، يظهر بعد ذلك منه شيئا شيئا على ما سبق في علمه. (مطالع الأنوار، ج٦/ص٦).



(السَّمْعُ وَالبَصَرُ)

يَعْنِي: الكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى[1].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَسْمَعُ وَيَرَى، لَا يَعْزُبُ عَنْ سَمْعِهِ مَسْمُوعٌ وَإِنْ خَفِيَ، وَلَا يَغِيبُ عَنْ رُؤْيَتِهِ مَرْئِيٌّ وَإِنْ دَقَّ، لَا يَحْجُبُ سَمْعَهُ بُعْدٌ، وَلَا يَدْفَعُ رُؤْيَتَهُ ظَلَامٌ، يَرَى مِنْ غَيْرِ حَدَقَةٍ وَأَجْفَانٍ، وَيَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أَصْمِخَةٍ وَآذَانٍ، كَمَا يَعْلَمُ بِغَيْرِ قَلْبٍ، وَيَبْطِشُ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَيَخْلُقُ بِغَيْرِ آلَةٍ[2]؛ إِذْ لَا تُشْبِهُ صِفَاتُهُ صِفَاتِ الخَلْقِ، كَمَا لَا تُشْبِهُ ذَاتُهُ ذَوَاتِ الخَلْقِ)**.

---

(١) جمهور أهل السُّنة من الأشاعرة على أن السمع والبصر صفتان وجوديتان قديمتان قائمتان بذاته العلية سبحانه، يتعلقان بكل موجود تعلقا انكشافيا من غير سبق خفاء، والانكشاف بكل منهما غير الانكشاف بالأخرى، وغير الانكشاف بالعلم، ويفوض علم الفرق بين الانكشافات الثلاث إلى علم الله تعالى. وبصر الله تعالى وسمعه يتعلقان أزلا بكل موجود، سواء كان قديماً كذاته العلية وصفاته السنية، أو حادثاً كذواتنا وصفاتنا، ولا يلزم من حدوث المتعلَّق حدوث صفتي البصر والسمع لله عَزَّوَجَلَّ كما لا يلزم من حدوث متعلَّق صفة العلم حدوث صفة العلم لله تبارك وتعالى، فسبحان من تنزهت ذاته وصفاته عن الحدوث والإمكان وشوائب النقصان.

(٢) وذلك أنه تعالى لو توقَّف تعلُّق قدرته بشيء من الممكنات على واسطة آلة يفعل بها للزم توقُّف سائر الممكنات على مثل ذلك؛ لوجوب استوائها كلها بالنسبة إلى قدرته تعالى، وذلك يؤدي إلى التسلسل لأن تلك الواسطة المقدَّرة من جملة الممكنات، فيتوقَّفُ إيجادها على وسائط أخر، ثم كذلك إلى غير نهاية، ويلزم عليه عدم وجود الممكنات أصلا، وهو باطل مشاهدةً.

يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِإِطْلَاقِ ذَلِكَ فِي الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَالأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

وَذَهَبَ «أَبُو مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيُّ» مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُمَا رَاجِعَانِ إِلَى العِلْمِ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ»: «وَكَيْفَ لَا يَكُونُ سَمِيعًا بَصِيرًا وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ كَمَالٌ لَا مَحَالَةَ وَلَيْسَ بِنَقْصٍ؟! فَكَيْفَ يَكُونُ المَخْلُوقُ أَكْمَلَ مِنَ الخَالِقِ، وَالمَصْنُوعُ أَشْرَفَ مِنَ الصَّانِعِ؟! وَكَيْفَ تَعْتَدِلُ القِسْمَةُ مَهْمَا وَقَعَ النَّقْصُ فِي جَنْبِهِ وَالكَمَالُ فِي خَلْقِهِ وَصُنْعَتِهِ؟! وَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ حُجَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَبِيهِ إِذْ كَانَ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ جَهْلًا وَغَيًّا إِذْ قَالَ لَهُ: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]؟!

وَلَوِ انْقَلَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فِي مَعْبُودِهِ لَأَصْبَحَتْ حُجَّتُهُ دَاحِضَةً وَدَلَالَتُهُ سَاقِطَةً، وَلَمْ يَصْدُقْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وَكَمَا عُقِلَ كَوْنُهُ فَاعِلًا بِلَا جَارِحَةٍ، وَعَالِمًا بِلَا قَلْبٍ وَدِمَاغٍ، فَلْيُعْقَلْ كَوْنُهُ سَمِيعًا بِلَا أُذُنٍ، وبصيراً بلا حَدَقَةٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»[1]. انتهى

فَائِدَةٌ:

قَالَ «إِمَامُ الحَرَمَيْنِ»: وَالمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَنَا وُجُوبُ وَصْفِ البَارِئِ سُبْحَانَهُ بِأَحْكَامِ الإِدْرَاكَاتِ المُتَعَلِّقَةِ بِالطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ وَالحَرَارَةِ وَالبُرُودَةِ وَاللِّينِ

---

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٤٣ - ١٤٤).

وَالخُشُونَةِ، ثُمَّ يَتَقَدَّسُ تَعَالَى عَنْ كَوْنِهِ ذَائِقًا شَامًّا لَامِسًا لِأَنَّهَا تُنْبِئُ عَنِ اتِّصَالَاتٍ يَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْهَا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ[1].

*   *   *

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٧٧)





(الكَلَامُ)

يعْنِي: الكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ كَلَامِهِ تَعَالَى وَتَنْزِيهِهِ.

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ[1] آمِرٌ نَاهٍ وَاعِدٌ مُتَوَعِّدٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ قَائِمٍ

(١) وَدَلِيلُ الكَلَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وَكَلَامُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كجَمِيعِ صِفَاتِ ذَاتِهِ قَدِيمٌ بَاقٍ، فَالْمُرَادُ بِكَلَامِ اللهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: إِظْهَارُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ القَدِيمُ البَاقِي، وهذا معتقد أهل السنة؛ وإليه يشير الإمام محمد بن عرفة التونسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «أزال الحجب المانعة له من سماع الكلام القديم الأزلي فسَمِعَهُ، أو خَلَقَ له سمعاً وإدراكاً أدرَكَ به الكلام القديم الأزلي». (تقييد الأبي، ص ١٠٧، تحقيق د. حوالة) وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]: «الكلامُ قديمٌ، وسماعُه حادِثٌ، أعني إظهارُه للملائكة وغيرهم». (تقييد الأبي، ص ٦٦، تحقيق د. العلوش).

قال الإمام «**شهاب الدين القرافي**» في الرد على شبهات النصارى واليهود في دعواهم أن الله تعالى كلم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بصوت: «أما قوله: «إن الملل متفقة على أن الله تعالى كلم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بصوت» فكَذَب وفَجَر، والتقَمَ بفِيهِ الحَجَر؛ إذ لم يقع في ذلك اتفاق، بل جمهور المسلمين على أن الله تعالى لم يكلم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بصوت، بل أسمعه كلامه النفسي القائم بذاته من غير حرف ولا صوت، وإذا لم يكلمه الله تعالى بصوت بطل السؤال من أصله فإنه بناه على هذه المقدمة، وسأبين كيف يتصور إسماع الكلام النفسي بغير حرف ولا صوت، فإذن لم يكلمه الله تعالى بصوت» (الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة، ص ١١٠).

ثم بين الإمام «**القرافي**» طريق سماع موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ للكلام النفسي لله تعالى بقوله: «إن علم الحواس أجلى من علم النفس، بدليل أن من فتح بصره فرأى زيدا ثم أغمض عينه فإنه يقطع بوجوده حالة التغميض كما يقطع بوجوده حالة فتح البصر، ونحن نقطع بأن القطع=

بِذَاتِهِ، لَا يُشْبِهُ كَلَامَ الخَلْقِ، فَلَيْسَ بِصَوْتٍ يَحْدُثُ مِنِ انْسِلَالِ هَوَاءٍ وَاصْطِكَاكِ أَجْرَامٍ، وَلَا بِحَرْفٍ[1] يَنْقَطِعُ بِإِطْبَاقِ شَفَةٍ وَتَحْرِيكِ لِسَانٍ).

يَعْنِي أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى ثَابِتٌ كَمَا يَلِيقُ بِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ إِطْبَاقُ أَهْلِ المِلَلِ وَالمَذَاهِبِ لِأَنَّ الأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَقَدْ ثَبَتَ صِدْقُهُمْ بِالمُعْجِزَاتِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى إِخْبَارِ اللهِ تَعَالَى عَنْ صِدْقِهِمْ بِطَرِيقِ التَّكَلُّمِ، فَلَا يَلْزَمُ الدَّوْرُ.

مذهب أهل الحق في صفة الكلام

وَإِنَّمَا الخِلَافُ فِي المُرَادِ بِكَلَامِهِ تَعَالَى، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، زَائِدَةٌ عَلَيْهَا، بَاقِيَةٌ بِبَقَائِهَا، مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالآفَةِ، وَاحِدَةٌ، مَسْمُوعَةٌ عِنْدَ «الشَّيْخِ»، وَالحِسِّيَّ دَلَالَةٌ عَلَيْهَا.

وَأَنْكَرَهَا كُلُّ الفِرَقِ، فَجُمْهُورُ المُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى هُوَ الحِسِّيُّ،

= الحاصل حالة فتح البصر أجلى وأقوى من القطع الحاصل حالة التغميض، وكذلك سائر الحواس. وإذا تكرر هذا ظهر أن إدراك الحواس علم خاص أجلى من مطلق العلم، وهو ممكن الوجود، والقدرة الربانية يمكن إيجادها لكل ممكن، فيخلق الله تعالى هذا العلم الخاص - الذي هو السمع - في نفس موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ متعلقا بصفة الكلام القائم بذات الله تعالى. فهذا هو سماع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لكلام الله تعالى النفسي، وبه باين من يعلم هذه الصفة ولم يسمعها؛ لأن من يعلم قيام كلام الله تعالى بذاته منا إنما يعلمه بأصل العلم العام، وأما هذا العلم الخاص الجلي فلم يحصل لنا، وسمي الخاص سماعا لأن إدراكات الحواس إنما هي علوم خاصة أخص من مطلق العلم. (الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الخمس الفاجرة، ص ١١١).

(١) قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]: ﴿الْخَلْقُ﴾: المخلوق، ﴿وَالْأَمْرُ﴾: هو كلامُه الذي به تكون المخلوقات، فهو غير مخلوق، وصِفَةٌ من صفاته كعلمه وقدرته، لا يشبه كلام المخلوقين، ولا يقدَّرُ فِيهِ صَوْتٌ وَلَا حُرُوفٌ، وإنما هو كلام له صفة ذاته، فكما أنه تعالى لا شيء يشبهه، كذلك صفاته لا تشبهها صفة. (الهداية، ص٢٣٩٨).

وَأَنَّهُ حَادِثٌ قَائِمٌ بِغَيْرِهِ، وَالحَنَابِلَةُ[1] وَالحَشْوِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ الحِسِّيُّ وَأَنَّهُ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَقَدْ بَالَغُوا حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: الجِلْدُ والغِلَافُ قَدِيمَانِ.

قَالَ المُحَقِّقُونَ: وَكَفَى بِهَذَا شَاهِدًا عَلَى جَهْلِهِمْ، وَكَلَامُهُمْ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ حُصُولَ كُلِّ حَرْفٍ مَشْرُوطٌ بِانْقِضَاءِ الآخَرِ.

وَالكَرَّامِيَّةُ عَلَى أَنَّ الحِسِّيَّ حَادِثٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ[2]، وَأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى، لَا

---

(١) عزو ذلك إلى الحنبلية يوهم نسبته للإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحاشاه عن التجسيم ولوازمه، وكان الأولى نسبته للحشوية، ولذا عندما قال الإمام فخر الدين في معالم أصول الدين: «**قالت الحَنَابِلَةُ: كَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَيْسَ إلاَّ الحُرُوفَ وَالأَصْوَاتَ**»، استدرك الإمام شرف الدين ابن التلمساني على ذلك قائلا: كان الأولى أن يقول: قالت «الحشوية»، فإنّ عزو هذا المذهب إلى هذه الطائفة بنَعْتِ «الحنابلة» يُوهِمُ أنّ هذه مقالة لـ«أحمد بن حنبل»، وهو مُنزَّهٌ عن ذلك. و«أحمد» وإن عزي إليه أنه لا يُقدِمُ على تأويل الآيِ والأخبار المتشابهة، فلا يُظَنُّ به أنه يعتقِدُ مُوجَب ظاهِرها المحال عقلاً، بل مذهب جماعة من السلف أن لتلك الآيِ والأخبارِ معاني يصِحُّ نسبتُها إلى الله تعالى، يعلمها الله سبحانه ومن اصطفاه وإن لم نعلمها نحن، ولا نُعيِّنُها بالأدلة الظنية خشية اعتقاد ما ليس بمراد مرادًا. وإنما «الحشوية» يقلد أكثرهم «أحمد» في الفروع، وما نقل عنهم هي مقالتهم في الأصول. (شرح معالم أصول الدين، ص ٣١٤ تحقيق نزار حمادي، طبعة دار مكتبة المعارف، ٢٠١١م).

قلت: ومما يؤكد صحة تنزيه الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن مقالة الحشوية ما نقله المقدسي في «**لمعة الاعتقاد**» (ص ٥) قال: قالَ الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله في قولِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ ينزِلُ إلى سماءِ الدُّنْيا»، و«إنَّ الله يُرى في القيامَةِ» وما أشبه هذه الأحاديثَ، قال: **نؤمِنُ بها ونُصَدِّقُ بها، لا كَيْفَ، ولا مَعْنَى، ولا نَرُدُّ شيئا منْها**. (لمعة الاعتقاد، ص٦).

ونقل عنه قبل ذلك بقليل قوله: «**وما أشكل من ذلك وجب إثباتُه لفظًا، وتركُ التعرّض لمعناه**» اهـ. وهذه نصوص واضحة وصريحة في أن الإمام أحمد بريء من الحشوية الذين يقولون بأنهم يعلمون المعاني التي أرادها الله تعالى من تلك الصفات، وأنهم فقط يجهلون كيفيتها.

(٢) وقد ردّ عليهم أهل السُّنة من الأشاعرة، قال الشيخ الإمام ابن مجاهد البصري: وأجمعوا=



كَلَامُهُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ قُدْرَتُهُ عَلَى التَّكْلِيمِ. قَالُوا: وَهُوَ قَدِيمٌ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

لَنَا: أَنَّ المُتَكَلِّمَ: مَنْ قَامَ بِهِ الكَلَامُ، لَا مَنْ أَوْجَدَهُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَوْجَدَ الحَرَكَةَ فِي غَيْرِهِ لَا يُسَمَّى مُتَحَرِّكًا.

الكلام الحقيقي كلام النفس

قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «وَالكَلَامُ بِالحَقِيقَةِ كَلَامُ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا الأَصْوَاتُ قُطِّعَتْ حُرُوفًا لِلدَّلَالَةِ، كَمَا يُدَلُّ عَلَيْهَا تَارَةً بِالحَرَكَةِ وَالإِشَارَةِ»[1].

ثُمَّ قَالَ: «وَكَيْفَ الْتَبَسَ هَذَا عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الأَغْبِيَاءِ وَلَمْ يَلْتَبِسْ عَلَى جَهَلَةِ

= على أن أمرَهُ عَزَّوَجَلَّ وقَوْلَهُ غيرُ مُحدَثٍ ولا مخلوقٍ، وقد دلّ الله تعالى على صحة ذلك بقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففرّق تعالى بين خَلْقِه وَأَمْرِه، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فبيّن بذلك أن الأشياء المخلوقة تكون شيئاً بعد أن لم تكن بقوله وإرادته، وأن قوله غير الأشياء المخلوقة مِن قِبَلِ أنّ أمره تعالى للأشياء وقولَه لها: «كُونِي» لو كان مخلوقاً لوجب أن يكون قد خَلَقَهُ بأمْرٍ آخرَ، وذلك القول لَوْ كان مخلوقًا لكان مخلوقاً بقَوْلٍ آخرَ، وهذا يُوجِبُ على قائله أحدَ شيئين: إمَّا أن يكون كُلُّ قولٍ مُحْدَثٍ قَدْ تقدَّمهُ قولٌ مُحْدَثٌ إلى ما لا نهاية له، وهذا قَوْلُ أهل الدَّهْر بِعَيْنِه. أو يكون ذلك الشيء حادثًا بغير أَمْرِه عَزَّوَجَلَّ لهنّ فبطل معنى الامتداح بذلك. (رسالة إلى أهل الثغر، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

قلتُ: وهذا البرهان مبنيٌّ على استحالة حوادث لا أول لها، ومن أوائل من استخرجه الإمام يوسف البويطي المصري (ت٢٣١هـ) صاحب الإمام الشافعي إذ قال: إنما خلق اللهُ كل شيء بـ﴿كُن﴾، فإن كانت ﴿كُن﴾ مخلوقةً فمخلوقٌ خلق مخلوقاً.

قال الإمام الحافظ هبة الله اللالكائي بعد إيراد هذا الكلام: قلتُ: وهذا ما يعبرون عنه العلماء اليوم: إن هذا ﴿كُن﴾ الأوّل كان مخلوقاً فهو مخلوق بـ﴿كُن﴾ أخرى، فهذا يؤدي إلى مالا يتناهى، وهو قول مستحيل. (شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج٢/ص ٢١٧ ـ ٢١٨ تحقيق د. أحمد سعد حمدان، ط٢. ١٤١١هـ).

(١) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٤٥).

الشُّعَرَاءِ حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ:

إِنَّ الكَـلَامَ لَفِـي الفُـؤَادِ وَإِنَّمَـا ... جُعِـلَ اللِّسَـانُ عَلَـى الفُـؤَادِ دَلِـيلًا

وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْهُ عَقْلُهُ وَلَا نَهَاهُ نُهَاهُ عَنْ أَنْ يَقُولَ: «لِسَانِي حَادِثٌ وَلَكِنْ مَا يَحْدُثُ فِيهِ بِقُدْرَتِهِ الحَادِثَةِ قَدِيمٌ»، فَاقْطَعْ عَنْ عَقْلِهِ طَمَعَكَ، وَكُفَّ عَنْ خِطَابِهِ لِسَانَكَ.

وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ أَنَّ القَدِيمَ عِبَارَةٌ عَمَّا لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَأَنَّ «البَاءَ» قَبْلَ «السِّينِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، فَلَا يَكُونُ «السِّينُ» المُتَأَخِّرُ عَنِ «البَاءِ» قَدِيمًا، فَنَزِّهْ عَنِ الالْتِفَاتِ إِلَيْهِ قَلْبَكَ، وَلِلَّهِ سِرٌّ فِي إِبْعَادِ بَعْضِ العِبَادِ؛ ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣][1]. انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّ القُرْآنَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ كُتُبُهُ المُنَزَّلَةُ عَلَى رُسُلِهِ)**.

يَعْنِي: لِصِدْقِ الرُّسُلِ بِإِخْبَارِهِمْ أَنَّهَا مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا مِنْ كَلَامِهِ حَسْبَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ المُعْجِزَةُ، أَوْ قَائِمَةٌ مَقَامَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي فَاتَّبِعُوهُ».

ثُمَّ القُرْآنُ عِبَارَةٌ عَنِ الكَلَامِ المُنَزَّلِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللهِ بِوَاسِطَةِ المَلَكِ، وَكَذَا التَّوْرَاةُ المُنَزَّلُ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالإِنْجِيلُ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالزَّبُورُ لِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكُلُّهَا ثَابِتَةُ الوُجُودِ نَصًّا وَإِجْمَاعًا مُتَوَاتِرًا، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ كَمْ أَنْزَلَ اللهُ مِنْ كِتَابٍ؟ قَالَ: «مِائَةَ كِتَابٍ

---

(١) **«الرسالة القدسية»** للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٤٦ - ١٤٧).

وَأَرْبَعَة كُتُبٍ»[1] فَذَكَرَ الحَدِيثَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنَّ القُرْآنَ مَقْرُوءٌ بِالأَلْسِنَةِ، مَكْتُوبٌ فِي المَصَاحِفِ، مَحْفُوظٌ بِالقُلُوبِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللهِ[2]، لَا يَقْبَلُ الانْفِصَالَ وَالافْتِرَاقَ بِالانْتِقَالِ إِلَى القُلُوبِ وَالأَوْرَاقِ).

يَعْنِي: وَيُعْقَلُ ذَلِكَ بِكَوْنِ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي الحَدَقَةِ وَالوَرَقَةِ، ثُمَّ لَا تَضِيقُ الحَدَقَةُ، وَلَا تَحْتَرِقُ الوَرَقَةُ، فَمَنْ عَقَلَ ذَلِكَ فَلْيَعْقِلْ كَوْنَ القُرْآنِ مَقْرُوءًا بِالأَلْسِنَةِ، مَحْفُوظًا بِالقُلُوبِ، مَكْتُوبًا فِي المَصَاحِفِ، مِنْ غَيْرِ

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٣٦٢)، من حديث طويل من حديث سيدنا أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هذه إشارة من الإمام الغزّلي إلى أن اسم «القرآن» يطلق أيضا على الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى، وقد أطلق ذلك عليها جمع من الأئمة، **قال الإمام ابن جرير الطبري:** «**القُرْآنُ الَّذِي هُوَ كَلَامُ الَّهِ ـ تَعَالَى ذِكْرُهُ ـ لَمْ يَزَلْ صِفَةً قَبْلَ كَوْنِ الخَلْقِ جَمِيعًا، وَلَا يَزَالُ بَعْدَ فَنَائِهِمْ**. (التبصير في معالم الدين، ص ١٥٢).

وقال الحافظ اللالكائي في بيان أحكام الكلام القائم بذات الله تعالى:«**هو قرآنٌ واحد، غير مخلوق وغير مجعول ومربوب، بل هو صفةٌ من صفات ذاته، لم يزل متكلِّما**. (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج٢/ص٣٦٤).

قال الإمام أبو بكر بن خزيمة الذي كتب وثيقة بحضور الإمام المحدِّث العدل الرئيس أبي عمر الحيري (ت ٣١٧هـ) ورد فيها: «**القرآن كلام الله تعالى، وصفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلامه مخلوق ولا مفعول ولا محدَثٌ**، فمن زعم أن شيئا منه مخلوق أو محدَث أو زعم أن الكلام من صفة **الفعل** فهو جهمي ضال مبتدع، وأقول: لم يزل الله متكلِّماً، والكلام له صفة ذاتٍ. (ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ج١٨/ص ٣٨١ نقلا عن تاريخ نيسابور للحاكم، وأقرّه).

وقال الإمام الحافظ البيهقي: «القرآن كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وكلام الله صفة من صفات ذاته، ولا يجوز أن يكون من صفات ذاته مخلوقًا ولا مُحدَثًا ولا حادِثًا. (اعتقاد أهل السنة والجماعة، ص ٩٥ ـ ٩٦).

حُلُولِ ذَاتِ الكَلَامِ فِيهَا، إِذْ لَوْ حَلَّتْ ذَاتُ اللهِ بِكَتْبِ اسْمِهِ فِي الوَرَقِ لَحَلَّتْ ذَاتُ النَّارِ بِكَتْبِ اسْمِهَا فِي الوَرَقِ فَاحْتَرَقَتْ(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ(٢)، كَمَا يرَى الأَبْرَارُ ذَاتَ اللهِ مِنْ غَيْرِ جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ)**.

يَعْنِي أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ الكَلَامَ القَدِيمَ بِمَا يُسْمَعُ بِهِ الكَلَامُ، وَعَلِمَ أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ لِعَدَمِ تَكَيُّفِهِ(٣).

وَقَوْلُ «**الشَّيْخِ**»: «خَلَقَ لَهُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا عَلِمَ بِهِ أَنَّهُ كَلَامُهُ» إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا لَوْ كَانَ لَهُ شِبْهٌ يَلْتَبِسُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فَأَكَّدَ بِالمَصْدَرِ لِيَرْتَفِعَ المَجَازُ(٤).

---

(١) هذا من كلام الإمام الغزّلي في «**الرسالة القدسية**»، وقد علّق عليه الزبيدي قائلا: وكذا النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكتوبٌ في التوراة والإنجيل لا على معنى أنه حلَّ فيهما، ولكن فيهما دلالةٌ عليه وهو المكتوب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتلك الكتابة. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص ١٤٨).

(٢) قال الإمام شهاب الدين القرافي: جمهور المسلمين على أن الله تعالى لم يكلم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بصوت، بل أسمعه كلامه النفسي القائم بذاته من غير حرف ولا صوت. (الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة، ص ١١٠).

(٣) **قال الشيخ زَرُّوق**: قال أهل السُّنة: خلق الله لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فهمًا في قلبه وسمعًا في أذنيه سمع به كلامه، ليس بصوت ولا حَرْفٍ، كما يرونه في الآخرة بغير جهةٍ ولا كيفٍ، سَمِعَهُ بأذنه وفَهِمَهُ بقلبه وعلم بضرورته أنَّ المكلِّمَ له ربُّهُ. (شرح الرسالة، ج١/ص٣٤).

(٤) **قال الإمام ابن عطية** في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]: كلام الله للنبي موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ دون تكييف ولا تحديد ولا تجويز حدوثٍ ولا حروف ولا أصوات، والذي عليه الراسخون في العلم أن الكلام هو المعنى القائم في النفس، ويخلق الله لموسى أو جبريل إدراكا من جهة السمع يتحصل به الكلام. وكما أن الله تعالى موجود لا كالموجودات معلوم لا كالمعلومات، فكذلك كلامه لا كالكلام. (المحرَّر الوجيز، ج٣/ص٦٩ - ٧٠).

وَذَهَبَتِ المُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّ المَسْمُوعَ كَلَامُ الشَّجَرَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَلِهَذَا أَشَارَ «ابْنُ أَبِي زَيْدٍ» بِقَوْلِهِ: «كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ ذَاتِهِ، لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ»[1].

أمهات المسائل التي ضلت فيها المعتزلة

وَلَمَّا كَانَتِ الرُّؤْيَةُ فِي الجَوَازِ كَسَمَاعِ الكَلَامِ أَحَالَ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَمِعْتُ الشَّيْخَ «أَبَا زَيْدٍ عَبْدَ الرَّحْمَانِ المَجْدُولِيَّ»[2] يَقُولُ: سَمِعْتُ شَيْخَنَا ـ يَعْنِي الفَقِيهَ «أَبَا عَبْدِ الله الأُبِّيَّ» رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: «أَكْثَرُ ضَلَالَاتِ المُعْتَزِلَةِ فِي ثَلَاثَةٍ: الكَلَامِ فِي الكَلَامِ، وَالكَلَامِ فِي الرُّؤْيَةِ، وَالكَلَامِ فِي القُدْرَةِ الاكْتِسَابِيَّةِ»[3]. وَقَدْ تَقَدَّمَ الأَوَّلَانِ، وَالأَخِيرَةُ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: **(وَإِذَا كَانَتْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ كَانَ حَيًّا عَالِمًا قَدِيرًا مُرِيدًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، بِالحَيَاةِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ، لَا بِمُجَرَّدِ الذَّاتِ)**.

---

(١) «الرسالة الفقهية» بهامش شرحي الشيخ زروق وابن ناجي (ج١/ص٣٣).

(٢) قال العلامة ابن غازي في فهرسته: الشيخ الأصولي الكلامي المنطقي أبو زيد عبد الرحمن المجدولي المشهور بالتونسي، كان قدر برز في علم المعقول، وعنه كان يؤخذ بفاس، وكان لسانه لا يعينه على حسن الإلقاء، كان أخذُه عن الإمام أبي عبد الله الأبي عن شيخ الشيوخ أبي عبد الله بن عرفة، ربما حضرتُ مجلسه واستفدت منه بعض شيء. (فهرس ابن غازي، ص ٨٣ تحقيق محمد الزاهي، طبعة دار المغرب).

(٣) قال الشيخ زَرُّوق: سمعتُ شيخنا أبا زيد عبد الرحمن المجدولي التونسي وكان قد أخذ عن الشيخ أبي عبد الله الأبي صاحب شرح مسلم وغيره يقول: كان شيخنا ـ يعني الأبي ـ يقول: «كلُّ أو جلُّ ضلالة المعتزلة في ثلاثة: الكلام في الكلام، والكلام في القدرة الاكتسابية، والكلام في الرؤية». قلتُ: ولكل منها تحرير مذكور في كتب الأئمة يتعيَّنُ تحصيله على كل طالب نبيل، ويتعيَّنُ على ضعيف العقل تحريره من الاشتباه وترك الاتساع في الخوض فيه طلبا للسلامة، وبالله التوفيق. (شرح الرسالة، ج١/ص٣٩ ـ ٤٠).

يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَاتٍ أَزَلِيَّةٍ أَبَدِيَّةٍ قَدِيمَةٍ بَاقِيَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمَةٍ بِهِ، لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، وَهِيَ: الحَيَاةُ، وَالعِلْمُ، وَالقُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالكَلَامُ، وَالإِدْرَاكُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ.

فَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ وَلَهُ قُدْرَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ وَاحِدَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ، عَالِمٌ وَلَهُ عِلْمٌ قَدِيمٌ بَاقٍ وَاحِدٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمٌ بِهِ، مُرِيدٌ وَلَهُ إِرَادَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ وَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمَةٌ بِهِ، حَيٌّ وَلَهُ حَيَاةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ وَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمَةٌ بِهِ؛ سَمِيعٌ وَلَهُ سَمْعٌ قَدِيمٌ بَاقٍ وَاحِدٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمٌ بِهِ، بَصِيرٌ وَلَهُ بَصَرٌ قَدِيمٌ بَاقٍ وَاحِدٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمٌ بِهِ، عَلَى مَا قَطَعَ بِهِ «**إِمَامُ الحَرَمَيْنِ**» وَغَيْرُهُ.

وَهَذِهِ هِيَ الصِّفَاتُ المَعْنَوِيَّةُ، قَالُوا: وَدَلِيلُهَا العِلَّةُ وَالحَقِيقَةُ، فَمَتَى وُجِدَ حُكْمٌ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةٍ وَجَبَ طَرْدُهُ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُ العَالِمِ عَالِمًا مُعَلَّلًا بِالعِلْمِ، وَمَهْمَا ظَهَرَتْ حَقِيقَةٌ فِي مُحَقَّقٍ وَجَبَ طَرْدُهَا شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ حَقِيقَةَ العَالِمِ مَنْ قَامَ بِهِ العِلْمُ.

قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «وَمَنْ قَالَ: عَالِمٌ بِلَا عِلْمٍ، كَمَنْ قَالَ: غَنِيٌّ بِلَا مَالٍ، وَعِلْمٌ بِلَا عَالِمٍ، وَعَالِمٌ بِلَا مَعْلُومٍ، فَإِنَّ العِلْمَ وَالمَعْلُومَ وَالعَالِمَ مُتَلَازِمَةٌ، كَالقَتْلِ وَالمَقْتُولِ وَالقَاتِلِ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ قَتِيلٌ بِلَا قَاتِلٍ وَلَا قَتْلٍ، فَكَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ عَالِمٌ بِلَا عِلْمٍ، وَعِلْمٌ بِلَا مَعْلُومٍ، وَمَعْلُومٌ بِلَا عِلْمٍ، بَلْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُتَلَازِمَةٌ فِي العَقْلِ لَا يَنْفَكُّ بَعْضُهَا عَنِ البَعْضِ، فَمَنْ جَوَّزَ انْفِكَاكَ العَالِمِ عَنِ العِلْمِ فَلْيُجَوِّزْ انْفِكَاكَ العِلْمِ عَنِ المَعْلُومِ، وَانْفِكَاكَ العِلْمِ عَنِ العَالِمِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الصِّفَاتِ»[1].

(١) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ١٤٧).



وَالكَلَامُ فِي بَاقِي الصِّفَاتِ كَمَا ذُكِرَ فِي العِلْمِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

خاتمة:

أقسام الصفات

الصِّفَاتُ أَقْسَامٌ أَرْبَعَةٌ: صِفَاتُ الذَّاتِ، وَصِفَاتُ المَعَانِي، وَالصِّفَاتُ المَعْنَوِيَّةُ، وَصِفَاتُ الأَفْعَالِ.

فَصِفَاتُ الذَّاتِ سِتَّةٌ: الوُجُودُ، وَالوَحْدَانِيَّةُ، وَالقِدَمُ، وَالبَقَاءُ، وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَهَذِهِ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، عَلَى خِلَافٍ فِي الوُجُودِ وَالقِدَمِ وَالبَقَاءِ، وَسَيَأْتِي مِنْهُ[1].

وَالصِّفَاتُ المَعْنَوِيَّةُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: كَوْنُهُ حَيًّا، عَالِمًا، قَادِرًا، مُرِيدًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُتَكَلِّمًا.

وَصِفَاتُ المَعَانِي هِيَ: الحَيَاةُ، وَالعِلْمُ، وَالقُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالكَلَامُ، وَهِيَ مَعَانِيَ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الفَلَاسِفَةِ وَالبَاطِنِيَّةِ إِلَى نَفْيِهَا، وَقَالُوا: كُلُّ مَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الخَلْقِ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الخَالِقِ بِالإِثْبَاتِ، وَجَوَّزُوهُ بِالنَّفْيِ، حَتَّى امْتَنَعَ بَعْضُهُمْ عَنْ تَسْمِيَتِهِ ذَاتًا وَشَيْئًا وَمَوْجُودًا، وَقَالُوا: لَا نَقُولُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُومٍ، وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ عَالِمٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِجَاهِلٍ، وَعَلَى هَذَا.

وَذَهَبَتِ المُعْتَزِلَةُ وَالفَلَاسِفَةُ وَالشِّيعَةُ إِلَى أَنَّ صِفَاتِهِ عَيْنُ ذَاتِهِ[2]، وَلَيْسَتْ

---

(١) أي: سيأتي ذكر ما يتعلق بذلك الخلاف.

(٢) المعتزلة ومن تبعهم كالشيعة نفوا صفات المعاني فراراً مما توهموه موجبا لتعدد القدماء،=

بِمَعَانٍ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا، فِرَارًا مِنْ تَعَدُّدِ القُدَمَاءِ، فَقَالُوا: قَادِرٌ بِلَا قُدْرَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى ذَاتِهِ. غَيْرَ أَنَّ المُعْتَزِلَةَ قَالُوا: كَلَامُهُ وَإِرَادَتُهُ زَائِدَتَانِ عَلَى ذَاتِهِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمَا حَادِثَانِ قَائِمَانِ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِلُزُومِ قِدَمِ الحَادِثِ وَحُدُوثِ القَدِيمِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ إِلَّا لَوْ كَانَتِ الصِّفَاتُ غَيْرَ الذَّاتِ، وَمَذْهَبُنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ عَيْنَهَا وَلَا هِيَ غَيْرَهَا وَلَا فِيمَا بَيْنَهَا أَغْيَارًا؛ لِأَنَّ الغَيْرَيْنِ مَشْرُوطَانِ بِالانْفِكَاكِ، وَالصِّفَةُ لَا يُفْهَمُ انْفِكَاكُهَا عَنِ الذَّاتِ، وَإِنْ تَصَوَّرَهُمَا العَقْلُ مَوْجُودَيْنِ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: صِفَاتُهُ تَعَالَى حَلَّتْ فِي ذَاتِهِ، وَلَا ذَاتُهُ مَحَلٌّ لِصِفَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَجَازًا، بَلْ يُقَالُ: صِفَاتُهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ. وَلَا يُقَالُ: صِفَاتُهُ مَعَهُ، وَلَا مُجَاوِرَةٌ لَهُ، وَلَا فِيهِ.

وَاخْتَارَ «الشَّيْخُ» أَنْ يُقَالَ: عِلْمُهُ مَوْجُودٌ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ القِيَامِ فِي الصِّفَاتِ مَجَازٌ، وَالوُجُودُ حَقِيقَةٌ.

بقية الصفات التي اختلف فيها الأئمة

وَفِي إِثْبَاتِ صِفَاتٍ غَيْرِ السَّبْعِ اخْتِلَافٌ، وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى الجَوَازِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا سَبْعَ مَوَاضِعَ مِنْ سَبْعَةِ عَشَرَ اخْتُلِفَ فِيهَا فِي الصِّفَاتِ، وَوَعَدْنَا بِعَشْرٍ.

= وقالوا: الله تعالى عالم بذاته لا بعِلْمٍ، وقادر بذاته لا بقُدرَةٍ، وهكذا، وقد ردّ عليهم أهل السنة بوجوه، منها أن إثباتها قد دل عليه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[النساء: ١٦٦]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، فإنها آيات دالة على إثبات العلم والقدرة تعالى، وأيضاً فإنه لا يعقل عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، ومريد بلا إرادة، وهكذا، إذ لا يقال في اللغة العربية قادر إلا لمن ثبتت له قدرة قائمة بذاته. ولا يضر تعدد صفات قديمة مع اتحاد الذات، وإنما المضر تعدد الذوات.



ـ وَأَوَّلُهَا: هَلِ البَقَاءُ عَيْنُ الوُجُودِ أَوْ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَيْهَا؟ وَإِلَى الأَوَّلِ ذَهَبَ «القَاضِي» وَالإِمَامَانِ وَأَكْثَرُ الأَصْحَابِ، وَأَنَّ الوُجُودَ نَفْسُ المَوْجُودِ، وَذَهَبَ «الشَّيْخُ» إِلَى أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الوُجُودَ مُتَحَقِّقٌ دُونَهُ.

ـ **الثَّانِيَةُ**: القِدَمُ أَثْبَتَهُ «ابْنُ سَعِيدٍ» زَائِدًا، وَالجُمْهُورُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ.

ـ **الثَّالِثَةُ**: الاسْتِوَاءُ، قَالَ «الشَّيْخُ»: صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: رَاجِعٌ لِلْاسْتِيلَاءِ.

ـ **الرَّابِعَةُ وَالخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ**: الرَّحْمَةُ وَالكَرَمُ وَالرِّضَا، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَثْبَتَهَا «ابْنُ سَعِيدٍ» زَائِدَةً، وَالجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ.

ـ **السَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ وَالتَّاسِعَةُ**: إِدْرَاكُ المَذُوقَاتِ وَالمَشْمُومَاتِ وَالمَلْمُوسَاتِ، أَثْبَتَهَا «القَاضِي» صِفَاتٍ زَائِدَةً لَيْسَتْ العِلْمَ، وَتَبِعَهُ «إِمَامُ الحَرَمَيْنِ»، وَالجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ.

ـ **العَاشِرَةُ**: التَّكْوِينُ، أَثْبَتَهَا الشَّيْخُ «أَبُو مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيُّ» صِفَةً زَائِدَةً لَيْسَتْ القُدْرَةَ، وَفَسَّرَهَا بِإِخْرَاجِ الشَّيْءِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ.

فَرْعٌ:

الاسْمُ وَالصِّفَةُ غَيْرُ مُتَغَايِرَيْنِ، كِلَاهُمَا أَمْرٌ وَاحِدٌ، كَالاسْمِ وَالذَّاتِ.

قَالُوا: وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ؛ وَإِلَّا لَاسْتَنَدَتْ إِلَى الذَّاتِ، إِمَّا بِالاخْتِيَارِ وَإِمَّا بِالإِيجَابِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الإِيجَابَ الذَّاتِيَّ مِنْ أُصُولِ الكُفْرِ وَقَوَاعِدِهِ.

وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتٍ لَا نَعْرِفُهَا غَيْرِ التِّسْعِ وَالتِّسْعِينَ، وَالوُقُوفِ

عِنْدَ مَا انْتَهَى إِلَيْنَا عِلْمُهُ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِيمَا لَمْ نَبْلُغْهُ وَإِنْ تَحَقَّقْنَا وُجُودَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء: ٣٦]، وَلَاسِيَّمَا الصِّفات لِأَنَّهُ عَلَى خَطَرٍ مِنَ الإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

* * *

(الأَفْعَالُ)

يَعْنِي: الكَلَامُ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى إِثْبَاتًا وَنَفْيًا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا مَوْجُودَ سِوَاهُ إِلَّا وَهُوَ حَادِثٌ بِفِعْلِهِ، وَفَائِضٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ الوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا وَأَعْدَلِهَا)**.

يَعْنِي أَنَّ الوُجُودَ كُلَّهُ فِعْلُهُ؛ إِذْ مُوجِدُ المُرَكَّبِ مُوجِدُ أَجْزَائِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ.

قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «فَجَمِيعُ حَرَكَاتِ العِبَادِ كُلُّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ تَعَالَى، مُتَعَلِّقَةٌ بِقُدْرَتِهِ، تَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[الأنعام: ١٠٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]»(١).

أَيْ: خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ مَا تَعْمَلُونَ، فَفِعْلُ العَبْدِ - وَإِنْ كَانَ كَسْبًا لَهُ - لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُرَادًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ المُنْفَرِدُ بِخَلْقِهِ وَاخْتِرَاعِهِ، كَمَا لَا يُخْرِجُهُ كَوْنُه كَسْبًا لِلْعِبَادِ عَنْ كَوْنِهِ خَلْقًا لِلَّهِ، بَلْ هُوَ خَالِقُ القُدْرَةِ وَالمَقْدُورِ جَمِيعًا، وَخَالِقُ الاخْتِيَارِ وَالمُخْتَارِ.

وَقَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «فَأَمَّا القُدْرَةُ فَوَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَخَلْقٌ لِلرَّبِّ، وَلَيْسَتْ بِكَسْبٍ لَهُ، وَأَمَّا الحَرَكَةُ فَخَلْقٌ لِلرَّبِّ وَوَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَكَسْبٌ لَهُ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مَقْدُورَةً بِقُدْرَةٍ هِيَ وَصْفُهُ، فَكَانَتْ لِلْحَرَكَةِ نِسْبَةٌ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى تُسَمَّى

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ١٦٢).

قُدْرَةً، فَتُسَمَّى بِاعْتِبَارِ تِلْكَ النِّسْبَةِ كَسْبًا، فَكَيْفَ يَكُونَ جَبْرًا مَحْضًا وَهُوَ بِالضَّرُورَةِ يُدْرِكُ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الحَرَكَةِ المَقْدُورَةِ وَالرَّعْدَةِ الضَّرُورِيَّةِ؟! وَكَيْفَ يَكُونُ خَلْقًا لِلْعَبْدِ وَهُوَ لَا يُحِيطُ عِلْمًا بِتَفَاصِيلِ أَجْزَاءِ الحَرَكَاتِ المُكْتَسَبَةِ وَأَعْدَادِهَا؟! وَإِذَا بَطَلَ الطَّرَفَانِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الاقْتِصَادُ فِي الاعْتِقَادِ»[1].

يَعْنِي: وَهُوَ[2] أَنَّ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً تَقْتَرِنُ بِالحَادِثِ وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ، بَلْ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُيُوخِ شُيُوخِنَا الفَاسِيِّينَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَذْهَبُنَا أَنَّ لَنَا قُدْرَةً ... حَادِثَةً لَسْنَا بِهَا نَقْدِرُ
خَالِقُنَا أَبَاحَ إِطْلَاقَهَا ... فِي قَوْلِهِ: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا﴾[3]

وَالكَلَامُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ طَوِيلٌ عَرِيضٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ» أَنَّ الخِلَافَ فِيهَا لَمْ يَزَلْ مِنْ لَدُنْ خَلْقِ آدَمَ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا.

مذهب أهل السُّنة في خلق الأفعال

وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ بَيْنِ فَرْثِ القَدَرِيَّةِ وَدَمِ الجَبْرِيَّةِ، هُوَ لَبَنٌ خَالِصٌ سَائِغٌ لِلشَّارِبِينَ، أَعْنِي كَوْنَ الإِنْسَانِ مَجْبُورًا فِي عَيْنِ اخْتِيَارِهِ[4]،

(١) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ١٦٥ - ١٦٧).

(٢) أي: الاقتصاد في الاعتقاد.

(٣) المائدة: ٣٤.

(٤) وهذه عبارة الإمام الغزالي في كتاب التوحيد والتوكل من الإحياء، إذ قال بعد كلام: لو انكشف الغطاءُ لعرفتَ أن الإنسان في عين الاختيار مجبورٌ، فهو إذًا مجبور على الاختيار. (الإحياء بهامش الإتحاف للزبيدي، ج٩/ص٤٢٠).
ثم قال الإمام الغزالي: ففِعْلُ النار في الإحراق مثلا جبرٌ محض، وفعل الله تعالى اختيارٌ محضٌ، وفعل الإنسانِ على منزلة بين المنزلتين، فإنه جبرٌ على الاختيار، فطلب أهل الحقّ لهذا عبارةً ثالثةً لَمّا كانَ فَنًّا ثالثًا، وائتموا فيه بكتاب الله فسمّوه كسبًا. (السابق، ج٩/ص٤٢٢).

وَلْنَقْتَصِرْ عَلَى هَذَا القَوْلِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى أَحْسَنِ الوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا وَأَتَمِّهَا وَأَعْدَلِهَا» يَعْنِي: لِأَنَّهَا صَدَرَتْ عَنْ كَمَالِ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَإِرَادَةٍ، وَبِحَسْبِ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي فِعْلِهِ تَعَالَى قَبِيحٌ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ فِي الوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ لِبَارِئِهِ لَا أَحْسَنَ مِنْهُ وَلَا أَبْدَعَ[1].

معنى ليس في الإمكان أبدع مما كان

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ مَا يُذْكَرُ عَنِ الإِمَامِ «**أَبِي حَامِدٍ الغَزَّالِيِّ**» مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ فِي الإِمْكَانِ أَبْدَعُ مِمَّا كَانَ»[2]، فَكُلُّ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ فَلَا أَبْدَعَ مِنْهُ، وَإِلَّا لَزِمَ قُصُورُ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ فِيهِ، وَانْتِفَاءُ حِكْمَةِ الحَكِيمِ عَنْهُ.

---

(١) **قال الشيخ زروق**: يعني أن كل ما برز من القدرة وتخصيص الإرادة وأُتْقِنَ بالعلم الإلهي لا يصحّ أن يكون ناقصا في وجوده؛ لكمال الأوصاف التي وجد عنها، وهو أثرٌ من آثارها، إذ يلزم من وصفه بالنقص من حيث ذلك نَقْصُ الأوصاف المنسوب إليها بقصورها أو تقصيرها. (شرح قواعد العقائد، ص ١٢٠).

(٢) **قال الإمام الغزالي** ذلك في معرض الدلالة على كمال علم الله تعالى وقدرته وإرادته، وتمام عبارته: كل ما قسمَ الله تعالى بين عباده من رزق وأجل وسرور وحزن وعجز وقدرة وإيمان وكفر وطاعة ومعصية فكلُّهُ عدلٌ محضٌ لا جور فيه وحقٌّ صِرْفٌ لا ظلم فيه، بل هو الترتيب الواجب الحقّ على ما ينبغي بالقدر الذي ينبغي، **وَلَيْسَ فِي الإِمْكَانِ أَصْلًا أَحْسَنُ مِنْهُ وَلَا أَتَمُّ وَلَا أَكْمَلُ**». (الإحياء، ضمن الإتحاف للزبيدي، ج٩/ص٤٣٠).

قال الزبيدي: قد يكون الشيء أبدع في وقت وخلافه أبدع في وقت آخر، ومن ثَمَّ يوجِدُ الله الرخاءَ في وقتٍ والغلاءَ في وقت آخر، أو في مكان دون مكان، وكذا الحياة والموت والعسر واليسر والأمن والخوف والصحة والسقم، وذلك لعلم الله بحكمته البالغة أن الأبدع في هذا الوقت إيجاد أحد الضدين إلى وقت كذا، فإذا جاء ذلك الوقت فالأبدع إيجاد ضدّه فيوجده على حسب حكمته، ومن قدح في شيء من هذا فقد قدح في الحكمة وعارضَ حكمةَ الحكيم برأي من عنده زعمَ بجهله أنه أسدّ مما اقتضته الحكمة. (الإتحاف، ج٩/ص٤٣٢) هذا وقد عقد الزبيدي مبحثا مطولا استعرض فيها آراء الناقدين والموفقين لعبارة الإمام الغزالي، (الإتحاف، ج٩/ص ٤٤٢ ـ ٤٦٠).



وَهَذَا خِلَافُ مَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ قَصْرِ كَلَامِهِ عَلَى مَا كَانَ فِي المَاضِي دُونَ اعْتِبَارٍ بِمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ، إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ قُصُورُ القُدْرَةِ بِوَجْهٍ مَا، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَمَا وَقَعَ مِنْ تَفْسِيرِ «الإِمَامِ»[1] لِهَذَا الكَلَامِ فِي الاقْتِصَارِ بَعِيدٌ عَنِ الأَفْهَامِ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ جَرَتْ مِنْهُ مَجْرَى الحَقَائِقِ مِنْ أَهْلِهَا؛ إِذْ تَصْدُرُ بِحُكْمِ التَّصْرِيفِ فَيَكُونُونَ فِي فَهْمِهَا كَغَيْرِهِمْ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَأَنَّهُ حَكِيمٌ فِي أَفْعَالِهِ، عَدْلٌ فِي أَقْضِيَتِهِ)**.

يَعْنِي أَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا مُتْقَنَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِحِكْمَةٍ لِأَنَّ الحِكْمَةَ تَقْتَضِي الإِتْقَانَ وَالإِحْكَامَ، فَهُوَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا هَمَلًا، وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا أَتْقَنَهُ، كَمَا قَالَ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧].

بيان تنزه الله عن الأغراض

ثُمَّ إِقَامَتُهُ الأَشْيَاءَ مَنُوطَةٌ بِالحِكْمَةِ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِعِلَّةٍ تَجْرِي بِالغَرَضِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ نَاقِصًا لِذَاتِهِ، مُسْتَكْمَلًا بِالأَغْرَاضِ.

---

(١) يشير إلى تفسير الإمام الغزالي لمقالته في سياق ذكرها. (راجع الإحياء، ضمن الإتحاف للزبيدي، ج٩/ص٤٣٠) ولا أظن أنه يشير إلى تفسير الإمام الغزالي بهذه العبارة في الإملاء الذي فسّر به بعض مشكلات الإحياء إذ قال فيه: وليتحقق أن كل ما قضاه ويقضيه من خلقه بعلمه وإرادته وقدرته، وأن ذلك على غاية الحكمة ونهاية الإتقان ومبلغ جودة الصنع ليجعل كمال ما خلق دليلا قاطعا وبرهانا واضحا على كمال في صفات جلاله الموجبة لإجلاله، فلو كان كل ما خلق ناقصا بالإضافة إلى غيره مما يقدر على خلقه ولم يخلقه لكان يظهر النقصان المدعى على هذا الوجود من خَلْقِه، كما ظهر على من خلقه ناقصا في أشخاص معيَّنة ليدل بها على كمال ما خلقه من غير ذلك، ويكون الجميع من باب الاستدلال على ما صنع من النقصان قطعًا. (راجعه ضمن الإتحاف للزبيدي، ج٩/ص٤٤٨).

وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ بِوُجُوبِ رِعَايَةِ الأَصْلَحِ عَلَيْهِ، فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ خَمْسَةً، تَعَالَى رَبُّنَا عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَهِيَ اللُّطْفُ، وَالثَّوَابُ، وَالعِقَابُ[1]، وَالعِوَضُ عَنِ الآلَامِ، وَمَا فِيهِ صَلَاحٌ لِلْعِبَادِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ بِحُكْمِ الفَضْلِ وَالإِحْسَانِ، لَا بِوَجْهِ الاسْتِحْقَاقِ وَاللُّزُومِ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣][2].

---

(١) قال الإمام النووي: اعلم أن مذهب أهل السُّنة أنه لا يثبت بالعقل ثواب ولا عقاب ولا إيجاب ولا تحريم ولا غيرهما من أنواع التكليف، ولا تثبت هذه كلها ولا غيرها إلا بالشرع، ومذهب أهل السنة أيضا أن الله تعالى لا يجب عليه شيء، تعالى الله، بل العالَم ملكه، والدنيا والآخرة في سلطانه، يفعل فيهما ما يشاء، فلو عذّب المطيعين والصالحين أجمعين وأدخلهم النار كان عدلا منه، وإذا أكرمهم ونعّمهم وأدخلهم الجنة فهو فضل منه، ولو نعّم الكافرين وأدخلهم الجنة كان له ذلك، ولكنه أخبر وخبره صدقٌ أنه لا يفعل هذا، بل يغفر للمؤمنين ويدخلهم الجنة برحمته، ويعذّب المنافقين ويخلدهم في النار عدلا منه. وأما المعتزلة فيثبتون الأحكام بالعقل ويوجبون ثواب الأعمال ويوجبون الأصلح ويمنعون خلاف هذا في خبط طويل لهم، تعالى الله عن اختراعاتهم الباطلة المنابذة لنصوص الشرع. وفي ظاهر هذه الأحاديث دلالة لأهل الحق أنه لا يستحق أحد الثواب والجنة بطاعته، وأما قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. وقوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، ونحوهما من الآيات الدالة على أن الأعمال يدخل بها الجنة فلا يعارض هذه الأحاديث، بل معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال، ثم التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها برحمة الله تعالى وفضله، فيصح أنه لم يدخل الجنة بمجرد العمل، وهو مراد الأحاديث، ويصح أنه دخل بالأعمال أي بسببها، وهي من الرحمة، والله أعلم. (شرح صحيح مسلم، ج١٨/ص ١٦٠، ١٦١)

(٢) قال الإمام ابن جزي في «التسهيل»: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لأنه مالك كل شيء، والمالِكُ يفعل في مُلْكِهِ ما يشاء، ولأنه حكيم فأفعاله كلها جارية على الحكمة. ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] لفَقْدِ العلتين. (ج٢/ص١٩٠).

وَ«العَدْلُ»: مَا لِلْمَالِكِ أَنْ يَفْعَلَهُ مِنْ غَيْرِ مُنَازِعٍ.

وَ«الأَقْضِيَةُ» جَمْعُ قَضَاءٍ وَهُوَ تَنْفِيذُ الحُكْمِ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَلَا يُقَاسُ عَدْلُهُ بِعَدْلِ المَخْلُوقِينَ؛ إِذِ الْعَبْدُ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمُ بِتَصَرُّفِهِ فِي مُلْكِ الغَيْرِ، وَهُوَ تَعَالَى لَا يُصَادِفُ لِغَيْرِهِ ملكاً حَتَّى يَكُونَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ظُلْماً)**.

يَعْنِي: فَجَرَيَانُ الظُّلْمِ مِنْهُ مُحَالٌ عَقْلًا، وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: مُمْتَنِعٌ سَمْعًا، وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لَهُ إِيلَامَ البَرِيءِ، وَتَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَإِثَابَةَ العَاصِي، وَمُعَاقَبَةَ المُطِيعِ؛ إِذْ لَا حَجْرَ عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الأَصْلَحِ وَلَا غَيْرُهُ.

قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وُجُودُهُ، فَإِنَّ ذَبْحَ البَهَائِمِ إِيلَامٌ لَهَا، وَمَا صُبَّ عَلَيْهَا مِنْ أَنْوَاعِ العَذَابِ مِنْ جِهَةِ الآدَمِيِّينَ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ جَرِيمَةٌ»[1].

ثُمَّ قَالَ فِيهَا: «فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ اللهَ يَحْشُرُهَا وَيُجَازِيهَا عَلَى مَا قَاسَتْهُ مِنَ الأَلَمِ، وَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَى اللهِ، فَنَقُولُ: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللهِ تَعَالَى إِحْيَاءُ كُلِّ نَمْلَةٍ وَطِئَتْ وَكُلِّ بَقَّةٍ فُرِكَتْ حَتَّى يُثِيبَهَا عَلَى آلَامِهَا فَقَدْ خَرَجَ عَنِ العَقْلِ وَالشَّرْعِ؛ إِذْ يُقَالُ: وَصْفُ الثَّوَابِ وَالحَشْرِ بِكَوْنِهِ وَاجِبًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ المُرَادُ أَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِتَرْكِهِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُهُ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْهُومٍ؛ إِذْ خَرَجَ عَنِ المَعَانِي المَذْكُورَةِ لِلْوَاجِبِ»[2]. انْتَهَى

(١) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ١٨٤).

(٢) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ١٨٥).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِنْ جِنٍّ وَإِنْسٍ وَشَيْطَانٍ وَمَلَكٍ وَسَمَاءٍ وَأَرْضٍ وَحَيَوَانٍ وَنَبَاتٍ وَجَوْهَرٍ وَعَرَضٍ وَمُدْرَكٍ وَمَحْسُوسٍ حَادِثٌ، اخْتَرَعَهُ بَعْدَ العَدَمِ بِقُدْرَتِهِ اخْتِرَاعًا، وَأَنْشَأَهُ إِنْشَاءً**).

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ حَادِثٌ، وَلَا مُحْدِثَ لَهُ سِوَاهُ لِأَنَّهُ الأَوَّلُ الَّذِي لَا مُفْتَتَحَ لِوُجُودِهِ، وَمَا سِوَاهُ مَسْبُوقٌ بِالعَدَمِ، وَأَصْلُ وُجُودِهِ الجَوَازُ، وَالجَائِزُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُقْتَضٍ يُخَصِّصُهُ بِالوُجُودِ الجَائِزِ بَدَلًا مِنَ العَدَمِ المُجَوَّزِ وَهُوَ الفَاعِلُ المُخْتَارُ، وَلَيْسَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ بُرْهَانُهُ وَالكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَالكَلَامُ هُنَا فِي نِسْبَةِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ مِمَّنْ لَهُ التَّصَرُّفُ أَوْ لَا تَصَرُّفَ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الجِنِّ وَالإِنْسِ وَالشَّيَاطِينِ وَالمَلَائِكَةِ.

وَ«السَّمَاءُ» لُغَةً: مَا عَلَا وَارْتَفَعَ، وَ«الأَرْضُ»: مَا سَفَلَ وَاتَّضَعَ، وَعُرْفًا مَعْرُوفَانِ.

وَ«الحَيَوَانُ»: مَا فِيهِ حِسٌّ وَحَرَكَةٌ لِذَاتِهِ، وَ«النَّبَاتُ»: مَا لَا حِسَّ فِيهِ وَلَا حَرَكَةَ، وَلَكِنَّهُ يَنْمُو بِنَفْسِهِ وَيَتَحَرَّكُ بِغَيْرِهِ، وَعَكْسُهُ «الجَمَادُ» إِذْ لَا حِسَّ وَلَا حَرَكَةَ وَلَا نُمُوَّ.

وَالمُدْرَكُ»: مَا يَلْحَقُهُ العَقْلُ بِفَهْمِهِ، وَ«المُتَخَيَّلُ» بِوَهْمِهِ، كَانَ مَحْسُوسًا أَوْ غَيْرَهُ.

وَ«المَحْسُوسُ»: مَا يُدْرَكُ بِالحَوَاسِّ الَّتِي هِيَ اللَّمْسُ وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ وَالطَّعْمُ وَمُدْرَكَاتُ السَّمْعِ وَالبَصَرِ.

وَمَعْنَى «اخْتَرَعَهُ»: أَبْدَعَهُ، أَي: افْتَتَحَهُ مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ أَوْ مُعِينٍ لَاحِقٍ،

وَقَوْلُهُ: «اخْتِرَاعًا» أَتَى بِهِ لِلتَّوْكِيدِ فِي البَيَانِ حَتَّى يَرْتَفِعَ المَجَازُ مِنْ كَلَامِهِ.

وَ«أَنْشَأَهُ»: افْتَتَحَ وُجُودَهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى مُنْتَهَى خَلْقِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى تَنْبِيهًا عَلَى هَذَا الأَصْلِ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أَيْ: قَدْ أَتَى عَلَيه، فـ«هَلْ» اسْتِفْهَامٌ لِتَحْقِيقِ وَاقِعٍ، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩].

وَعَلَى هَذَا الأَصْلِ بَنَى أَهْلُ السُّنَّةِ مَذْهَبَهُمْ فِي وُجُوبِ شُكْرِ المُنْعِمِ، خِلَافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي أُصُولِ الفِقْهِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(إِذْ كَانَ فِي الأَزَلِ مَوْجُودًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَأَحْدَثَ الخَلْقَ بَعْدُ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَتَحْقِيقًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرَادَتِهِ، وَلِمَا حَقَّ فِي الأَزَلِ مِنْ كَلِمَاتِهِ، لَا لِافْتِقَارِهِ إِلَيْهِمْ وَحَاجَتِهِ)**.

يَعْنِي أَنَّ عِلَّةَ كُلِّ شَيْءٍ صُنْعُهُ، وَلَا عِلَّةَ لِصُنْعِهِ، كَمَا قَالَ «**ذُو النُّونِ المِصْرِيُّ**» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وَلَيْسَ فِي السَّمَاوَاتِ العُلَى وَلَا فِي الأَرَضِينَ السُّفْلَى مُدَبِّرٌ غَيْرُ اللهِ، وَفِي الحَدِيثِ: «**كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الذِّكْرِ عِنْدَهُ**»(١).

وَفِي الحَدِيثِ: «**كُنْتُ كَنْزًا لَمْ أُعْرَفْ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ، فَخَلَقْتُ الخَلْقَ لِيَعْرِفُونِي، فَعَرَّفْتُهُمْ بِي فَعَرَفُونِي**»(٢)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: يَعْنِي: لِيَعْرِفُونِ. وَقِيلَ: لِيَكُونُوا عَبِيدًا ومُلْكًا؛ لِأَنَّ الظُّهُورَ بِالمُلْكِ وَالسُّلْطَانِ مِنْ كَمَالِ الوَصْفِ(٣)، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

---

(١) سبق تخريجه والإشارة إلى بعض ما تضمنه من المعاني.

(٢) لا يُعرف له سند.

(٣) وهذا الوجه الثاني هو الذي نقله الإمام الطبري عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَأَنَّهُ المُتَفَضِّلُ بِالخَلْقِ وَالاخْتِرَاعِ وَالتَّكْلِيفِ لَا عَنْ وُجُوبٍ، وَالمُتَطَوِّلُ بِالإِنْعَامِ وَالإِصْلَاحِ لَا عَنْ لُزُومٍ، فَلَهُ الفَضْلُ وَالإِحْسَانُ وَالنِّعْمَةُ وَالامْتِنَانُ**).

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِيجَادُ الخَلْقِ وَلَا تَكْلِيفُهُمْ، وَإِنْ أَوْجَدَهُمْ وَكَلَّفَهُمْ وَأَنْعَمَ عَلَيْهِمْ رَحْمَةً بِهِمْ.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ»: «وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: «وَجَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَصْلَحَةِ العِبَادِ»، وَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ هُوَ المُوجِبُ وَالآمِرُ وَالنَّاهِي، فَكَيْفَ يَتَهَدَّفُ لِلْإِيجَابِ، أَوْ يَتَعَرَّضُ لِلُزُومٍ وَخِطَابٍ؟»».

وَمَعْنَى «المُتَطَوِّل»: مُعْطِي الطَّوْلِ، أَيْ: المَالِ وَالغِنَى.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩]، قِيلَ: لِلْاِخْتِلَافِ، وَقِيلَ: لِلرَّحْمَةِ، وَقِيلَ: لَهُمَا مَعًا، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ عَيْنُ الرَّحْمَةِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَقَعِ اخْتِلَافُ هِمَمِهِمْ لَضَاعَتِ

= ﴿ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا﴾ ليُقِرُّوا بالعبودية طوعاً أو كرهاً. ورجَّحَهُ الطبريُّ قائلا: معناه: إلا لعبادتنا والتذلل لأمرنا، ثم قال: فإن قال قائل: فكيف كفروا وقد خلقهم للتذلل لأمره؟ قيل: إنهم قد تذللوا لقضائه الذي قضاه عليهم لأن قضاءه جارٍ عليهم لا يقدرون من الامتناع منه إذا نزل بهم، وإنما خالفه من كفر بالعمل بما أمره به، فأمّا التذلل لقضائه فإنه غير ممتنع منه. (جامع البيان، ج٢١/ص٥٥٥) وذكر الإمام الطبري قبل ذلك تأويلا آخر عن بعضهم فقال: معنى ذلك: وما خلقت السعداء من الجن والإنس إلا لعبادتي والأشقياء منهم إلا لمعصيتي. والذي رجّحه الطبري اختاره القاضي أبو بكر ابن العربي في «سراج المريدين» حسبما نقل عنه الإمام ابن عرفة قوله: المعنى الصحيح في الآية: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾: أي: لتجري أفعالهم على مقتضى قضائي، فيكون فعل العبد على مقتضى حكم المولى. وقد فهم بعض الصالحين هذا فقيل له: ما أراد الله من الخلق؟ فقال: ما هم عليه. (تقييد البسيلي (مخ/ص ٤٢٦).

الدُّنْيَا وَلَمْ تَتيَسَّرِ الأَغْرَاضُ فِيهَا، فَافْهَمْ.

وَالحَاصِلُ أَنَّ الكُلَّ نِعْمَةٌ وَمِنَّةٌ فِي عَيْنِ كَوْنِهِ نِقْمَةٌ وَمَضَرَّةٌ؛ إِذْ نَعِيمُ أَهْلِ النَّعِيمِ زِيَادَةٌ فِي عَذَابِ أَهْلِ الجَحِيمِ، وَبِالعَكْسِ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: **(إِذْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَصُبَّ عَلَى عِبَادِهِ أَنْوَاعَ العَذَابِ وَيَبْتَلِيَهُمْ بِضُرُوبِ الآلَامِ وَالأَوْصَابِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْهُ عَدْلًا، وَلَمْ يَكُنْ قَبِيحًا وَظُلْماً)**.

يَعْنِي أَنَّ إِحْسَانَهُ بِالإِيجَادِ وَالإِبْدَاعِ وَتَفَضُّلَهُ بِالإِنْشَاءِ وَالاخْتِرَاعِ شَاهِدٌ بِدَوَامِ العَوَافِي وَعَدَمِ المُعَاجَلَةِ بِالبَلَايَا وَالعُقُوبَاتِ؛ إِذْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ وُجُودِ الاسْتِحْقَاقِ مِنَ العِبَادِ لِمُخَالَفَتِهِمْ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ.

مَعَ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِلَا سَبَبٍ مِنْهُمْ لَمْ يَلْحَقْهُ بِذَلِكَ نَقْصٌ وَلَا غَيْرُهُ؛ إِذْ لَا حَجْرَ عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ، وَلَا رَادَّ لِحُكْمِهِ فِي عَدْلِهِ وَإِفْضَالِهِ، فَلَهُ الفَضْلُ وَالإِحْسَانُ وَالنِّعْمَةُ وَالامْتِنَانُ بِذَلِكَ كُلِّهِ.

وَ«الفَضْلُ»: العَطَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا اسْتِحْقَاقٍ.

وَ«الإِحْسَانُ» وَ«الامْتِنَانُ» قَرِيبَانِ مِنْ ذَلِكَ.

وَ«النِّعْمَةُ»: مَا فِيهِ لَذَّةٌ وَمَنْفَعَةٌ.

لا يجب على الله تعالى شيء

وَالمَقْصُودُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَمْرٌ، بَلْ فِعْلُهُ كُلُّهُ بِحُكْمِ الاخْتِيَارِ المُطْلَقِ الَّذِي لَا قَيْدَ فِيهِ وَلَا تَوَقُّفَ عَلَى سَبَبٍ، وَإِنَّمَا عَامَلَ عِبَادَهُ بِالإِحْسَانِ وَالإِفْضَالِ، لَا بِالاسْتِحْقَاقِ وَاللُّزُومِ لِأَنَّهُ الغَنِيُّ عَنِ الكُلِّ، وَالكُلُّ مُفْتَقِرٌ



إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [فاطر: ١٥ ـ ١٧]، فَمَا هُنَاكَ إِلَّا فَضْلُهُ وَإِحْسَانُهُ وَطَوْلُهُ وَامْتِنَانُهُ(١).

مناظرة لبيان بطلان وجوب الأصلح على الله تعالى

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَلَا يُعْقَلُ الوُجُوبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وَلَيْتَ شِعْرِي بِمَا يُجِيبُ المُعْتَزِلِيُّ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الأَصْلَحَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ» عَنْ مَسْأَلَةٍ نَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ نَفْرِضَ مُنَاظَرَةً فِي الآخِرَةِ بَيْنَ صَبِيٍّ مَاتَ مُسْلِمًا وَبَالِغٍ مَاتَ مُسْلِمًا، فَإِنَّ اللهَ يَزِيدُ فِي دَرَجَاتِ البَالِغِ وَيُفَضِّلُهُ عَلَى الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ تَعِبَ بِالإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ بَعْدَ البُلُوغِ، وَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ المُعْتَزِلَةِ.

فَلَوْ قَالَ الصَّبِيُّ: يَا رَبُّ! لِمَ رَفَعْتَ دَرَجَةَ هَذَا عَلَيَّ؟ فَيَقُولُ: لِأَنَّه بَلَغَ وَاجْتَهَدَ فِي الطَّاعَاتِ. فَيَقُولُ: أَنْتَ أَمَتَّنِي فِي الصِّبَا، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تُدِيمَ حَيَاتِي حَتَّى أَبْلُغَ وَأَجْتَهِدَ فِي الطَّاعَةِ، فَقَدْ عَدَلْتَ عَنِ العَدْلِ فِي التَّفَضُّلِ عَلَيْهِ بِتَطْوِيلِ العُمُرِ دُونِي، فَلِمَ فَضَّلْتَهُ؟! فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: لِأَنِّي عَلِمْتُ أَنَّكَ لَوْ بَلَغْتَ لَأَشْرَكْتَ أَوْ عَصَيْتَ، فَكَانَ الأَصْلَحُ لَكَ المَوْتُ فِي الصِّبَا.

هَذَا عُذْرُ المُعْتَزِلِيِّ عَنِ اللهِ تَعَالَى، وَعِنْدَ هَذَا يُنَادِي الكُفَّارُ كُلُّهُمْ مِنْ دَرَكَاتِ لَظَى وَيَقُولُونَ: لَمَّا أَنْ عَلِمْتَ أَنَّا إِذَا بَلَغْنَا أَشْرَكْنَا فَهَلَّا أَمَتَّنَا فِي الصِّبَا؟!

---

(١) قال الشيخ البكي الكومي: جميع الكائنات بالنسبة إلى الله تعالى على السوية، وإنما المخصِّصُ لوقوع أحد الجائزين مشيئتُه وإرادتُه المتعلِّقةُ بالشيء تعلُّقَ تخصيصٍ على نحو ما تعلَّق به العلمُ، فجميعُ ما فعل مما فيه لطفٌ بعبده فمَحْضُ فَضْلٍ وكرَمٍ وإحسانٍ منه إليه، وما فيه من تعذيبٍ أو ابتلاءٍ أو تضييق فمَحْضُ عَدْلٍ منه إليه، ولو شاء لعكس. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٩٧).

فَإِنَّا رَضِينَا بِمَا دُونَ مَنْزِلَةِ الصَّبِيِّ المُسْلِمِ. فَبِمَا يُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يَجِبُ عِنْدَ هَذَا إِلَّا القَطْعُ بِأَنَّ الأُمُورَ الإِلَهِيَّةَ تَتَعَالَى أَنْ تُوزَنَ بِمِيزَانِ أَهْلِ الاعْتِزَالِ[1]. انْتَهَى.

وَهَذِهِ الحِكَايَةُ فَرَضَهَا الشَّيْخُ «**أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ**» لَمَّا أَرَادَ مُفَارَقَةَ مَذْهَبِ «**الجُبَّائِيِّ**»، ثُمَّ أَوْرَدَهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يُجِبْ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: «وَقَفَ ـ وَاللهِ ـ حِمَارُ الشَّيْخِ فِي العَقَبَةِ». ثُمَّ تَرَكَهُ وَلَزِمَ طَرِيقَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ رَأَى رُؤْيَا أَمَرَهُ فِيهَا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَمُفَارَقَةِ المُعْتَزِلَةِ وَوَعَدَهُ بِأَنَّ مَا صَنَّفَ فِي مَذْهَبِهِمْ لَا يَبْقَى لَهُ ذِكْرٌ. وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وَأَنْ يُثِيبَ عِبَادَهُ عَلَى الطَّاعَةِ بِحُكْمِ الكَرَمِ وَالوَعْدِ، لَا بِحُكْمِ اللُّزُومِ وَالاسْتِحْقَاقِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلٌ، وَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ ظُلْمٌ، وَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ)**.

يَعْنِي أَنَّ الثَّوَابَ وَالعِقَابَ جَارِيَانِ بِحُكْمِ العَدْلِ وَالفَضْلِ، لَا بِحُكْمِ اللُّزُومِ وَالاسْتِحْقَاقِ، لِبُطْلَانِهِمَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَكَيْفَ لَا وَالهِدَايَةُ مِنْهُ تَعَالَى لَا مِنْ غَيْرِهِ.

تكليف ما لا يطاق جائز عقلا

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ لَهُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: وَلَوْ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لَاسْتَحَالَ سُؤَالُ دَفْعِهِ، وَقَدْ سَأَلُوا ذَلِكَ فَقَالُوا: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ**﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَلِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ لَا يُصَدِّقُ نَبِيَّهُ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ، وَمِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ، فَكَيْفَ يُصَدِّقُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ؟! وَهَلْ هَذَا إِلَّا مُحَالٌ وُجُودُهُ.

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص ١٨٦ - ١٨٧).

وَقَالَ «الشَيْخُ»: لَيْسَ الإِمْكَانُ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ، فَيَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِالمُحَالِ.

وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ فِي المُمْتَنِعِ بِالغَيْرِ لَا بِالذَّاتِ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

* * *



[مبحث عدم استقلال العقل بالتحسين والتقبيح]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَأَنَّ حَقَّهُ فِي الطَّاعَةِ وَجَبَ عَلَى الخَلْقِ بِإِيجَابِهِ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ، لَا بِمُجَرَّدِ العَقْلِ)**.

يَعْنِي أَنَّ وُجُوبَ الطَّاعَةِ وَتَحْرِيمَ المَعْصِيَةِ شَرْعِيٌّ لَا عَقْلِيٌّ[1]، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَلَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، بَلِ الأَمْرُ مَوْقُوفٌ عَلَى وُرُودِهِ. وَحَكَّمَتِ المُعْتَزِلَةُ العَقْلَ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ فَثَالِثُهَا لَهُمُ الوَقْفُ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ القِبْلَةِ عَلَى أَنَّ الإِيمَانَ بِاللهِ وَاجِبٌ وَالكُفْرَ حَرَامٌ، لَكِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ ذَلِكَ بِالعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ، وَثَمْرَةُ الخِلَافِ فِي مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا وَلَمْ يُؤْمِنْ وَمَاتَ هَلْ يُعْذَرُ أَمْ لَا؟

وَقَالَتِ المَلَاحِدَةُ وَالرَّافِضَةُ وَالمُشَبِّهَةُ وَالخَوَارِجُ: لَا يَجِبُ بِالعَقْلِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالشَّرْعِ.

وَقَالَتِ الأَشَاعِرَةُ: يَجُوزُ أَنْ يُعْرَفَ بِالعَقْلِ حُسْنُ بَعْضِ الأَشْيَاءِ وَقُبْحُهُ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ وَلَا يَحْرُمُ بِهِ شَيْءٌ، وَالعَقْلُ فِي جَمِيعِ المَعَارِفِ تَبَعٌ لِلشَّرْعِ.

وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: يُوجِبُ الإِيمَانَ وَالشُّكْرَ، وَيُثْبِتُ الأَحْكَامَ بِذَاتِهِ.

---

(١) قال الشيخ زرّوق: الحُكْمُ: خطابُه المتعلِّقُ بفعل المكلَّف من حيث إنه مكلَّفٌ، ومِن ثَمَّ لا حكمَ إلا لله، ولا حكمَ إلا بالشرع، لا بمجرَّد العقل، وإن كان متصرِّفًا في الاستنباط فعلى أصل الشرع. (شرح عقيدة الغزالي، ص ١٢٨ - ١٢٩).

وَقَالَت المَاتُرِيدِيَّةُ: العَقْلُ آلَةٌ لِمَعْرِفَةِ المَعْقُولَاتِ[1]، كَمَا أَنَّ السَّمْعَ آلَةٌ لِمَعْرِفَةِ المَسْمُوعَاتِ، وَبِهِ يُعْرَفُ حُسْنُ بَعْضِ الأَشْيَاءِ وَقُبْحُ بَعْضِهَا، وَوُجُوبُ بَعْضِ الأَفْعَالِ وَحُرْمَةُ بَعْضِهَا، وَحَدُّهُ: نُورٌ يَخْتَصُّ مَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْرِفَةِ بَعْضِ مَا غَابَ عَنِ الحِسِّ مِنْ غَيْرِ خَبَرٍ.

وَالفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ وَبَيْنَ قَوْلِ المُعْتَزِلَةِ أَنَّ المُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: العَقْلُ مُوجِبٌ لِذَاتِهِ، وَعِنْدَهُمُ العَقْلُ مُعَرِّفٌ لِلْوُجُوبِ، وَالمُوجِبُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ مُعَرِّفٌ لِلْوُجُوبِ وَالمُوجِبُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ، فَكَذَلِكَ المُوجِبُ هُوَ اللهُ وَلَكِنْ بِوَاسِطَةِ العَقْلِ.

ثُمَّ وُجُوبُ الإِيمَانِ بِالعَقْلِ مَرْوِيٌّ عَنْ «أَبِي حَنِيفَةَ»، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي الجَهْلِ بِخَالِقِهِ؛ لِمَا يَرَى مِنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَخَلْقِ نَفْسِهِ وَسَائِرِ خَلْقِ رَبِّهِ»[2]. قَالَ: «وَلَوْ لَمْ يَبْعَثِ اللهُ رَسُولًا لَوَجَبَ عَلَى الخَلْقِ مَعْرِفَتُهُ

---

(١) قال الشيخ أكمل الدين الحنفي في شرح وصية الإمام أبي حنيفة: قال أصحابنا ـ أي الماتريدية ـ : العقل آلة تعرّف حسن بعض الأشياء وقبحها ووجوبَ الإيمانِ وشكرِ النعم. والفرق بين قولنا وقول المعتزلة أنهم يقولون: العقلُ موجبٌ بذاته، لأنهم يقولون: إن العبد موجد لأفعاله. وعندنا العقل آلة للمعرفة، والموجب هو الله، لكن بواسطة العقل، كما أن الرسول معرّف للوجوب، والموجب هو الله تعالى حقيقة، لكن بواسطة الرسول.
ثم قال بعد قليل: واعلم أن اصحابنا ـ أي الماتريدية ـ قد ذكروا أنه لا نعني بوجوب الإيمان بالعقل أنه يستحق الثواب بفعله أو العقاب بتركه؛ إذ هما يعرفان بالسمع، وإنما نعني به أن يثبت في العقل نوع رجحان للإتيان بالإيمان بحيث لا يحكم العقل أن الإتيان والترك فيهما سيان، بل يحكم بأن الإيمان يوجب نوع مدح، والامتناع عنه يوجب نوع ذم، فعلى هذا لا خلاف بيننا وبين الأشاعرة في هذه المسألة. (مخطوط شرح وصية الإمام أبي حنيفة).

(٢) قال الإمام الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ): وجوب الإيمان وشكر النعم وحرمة الكفر والكفران ونحو ذلك أحكامٌ لا يقف وجوبها على الشرع، بل تجب بمجرّد العقل عندنا،=

بِعُقُولِهِمْ، وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَمَعْذُورٌ حَتَّى تَقُومَ الحُجَّةُ».

وَعَلَيْهِ الشَّيْخُ «أَبُو مَنْصُورٍ» وَأَتْبَاعُهُ، قَالَ: «يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ العَاقِلِ مَعْرِفَةُ اللهِ».

وَفِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «الأَصْلُ الثَّامِنُ: أَنَّ مَعْرِفَةَ اللهِ تَعَالَى وَطَاعَتَهُ وَاجِبَةٌ بِإِيجَابِ اللهِ وَشَرْعِهِ، لَا بِالعَقْلِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ العَقْلَ إِذَا أَوْجَبَ الطَّاعَةَ فَلَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يُوجِبَهَا لِغَيْرِ فَائِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ العَقْلَ لَا يُوجِبُ العَبَثَ.

وَإِمَّا أَنْ يُوجِبَهَا لِفَائِدَةٍ وَغَرَضٍ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى المَعْبُودِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّسُ عَنِ الأَغْرَاضِ[1] وَالفَوَائِدِ، بَلِ الكُفْرُ وَالإِيمَانُ وَالطَّاعَةُ وَالعِصْيَانُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى سِيَّانِ.

وَإِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى غَرَضِ العَبْدِ، وَهُوَ مُحَالٌ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي الحَالِ، بَلْ يُتْعِبُ نَفْسَهُ بِهَا وَيَنْصَرِفُ عَنِ الشَّهَوَاتِ بِسَبَبِهَا، وَلَيْسَ فِي المَآلِ إِلَّا الثواب، وَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنَّ اللهَ يُثِيبُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالمَعْرِفَةِ وَلَا يُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا مَعَ أَنَّ الطَّاعَةَ وَالمَعْصِيَةَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى يَتَسَاوِيَانِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ لِأَحَدِهِمَا مَيْلٌ، وَلَا

= فإن أبا يوسف روى عن أبي حنيفة رحمه الله هذه العبارة فقال: كان أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفةَ خالقه لأن الواجب على جميع الخَلْق معرفة الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتوحيده لما يَرَى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وسائر ما خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. (بدائع الصنائع، ج٧/ص١٣٢ دار الكتب العلمية، ط٢. ١٩٨٦م).

(١) **الزبيدي**: الغَرَضُ: هو الحامل للفاعل على تحصيل كمالٍ عنده أو به، أو دفع نقص كذلك، وكل ذلك يستحيل على البارئ جلَّ وعزَّ. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص ١٩٠).



لِأَحَدِهِمَا بِهِ[1] اخْتِصَاصٌ، وَإِنَّمَا عُرِفَ تَمْيِيزُ ذَلِكَ بِالشَّرْعِ»[2].

قَالَ: «وَلَقَدْ زَلَّ مَنْ أَخَذَ هَذَا مِنَ المُقَايَسَةِ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، حَيْثُ يُفَرِّقُ المَخْلُوقُ بَيْنَ الشُّكْرِ وَالكُفْرَانِ[3] لِمَا لَهُ مِنَ الارْتِيَاحِ وَالاهْتِزَازِ وَالتَّلَذُّذِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ»[4]، أَمَّا اللهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ. وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

خاتمة:

هَذَا آخِرُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي إِثْبَاتِ الذَّاتِ وَالأَفْعَالِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى الأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا سَمْعِيَّةٌ، بَلْ قَدِ اخْتُلِفَ فِي جَوَازِ الاشْتِقَاقِ فِيهَا، وَالصَّحِيحُ الجَوَازُ، فَأَمَّا الكَلَامُ فِي الاسْمِ وَالمُسَمَّى وَالتَّسْمِيَةِ فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ السَّلَفِ، وَتَحْصِيلُهُ لَيْسَ بِمُهِمٍّ، فَلِذَلِكَ تَرَكَهُ.

* * *

---

(١) الزبيدي: أي: بالعبد. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص ١٩١).

(٢) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٩٠ - ١٩١).

(٣) الزبيدي: والشكر: هو تصوُّرُ النعمة واظهارها، والكفران: نسيان النعمة وسترها. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص ١٩١).

(٤) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص١٩١).

مَباحثُ الكَلامِ عَلَى النُّبُوَّاتِ

ثُمَّ شَرَعَ فِي السَّمْعِيَّاتِ وَافْتَتَحَ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(مَعْنَى الكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ الشَّهَادَةُ لِلرَّسُولِ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قُلْتُ: هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تَقْتَضِي أَنَّ كَلَامَهُ أَوَّلاً عَلَى الكَلِمَةِ الأُولَى، وَأَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ، يَعْنِي إِلَيْهِمَا مَرْجِعُ الإِسْلَامِ وَالإِيمَانِ وَهُمَا قَوْلُنَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، فَظَاهِرُهُمَا هُوَ الإِسْلَامُ، وَاعْتِقَادُ مَعْنَاهُمَا هُوَ الإِيمَانُ.

وَاخْتُلِفَ فِي لَفْظِهِمَا هَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي الإِيمَانِ؟ وَهُوَ المَشْهُورُ، فَلَا يَصِحُّ دُونَهُمَا إِلَّا لِعُذْرٍ مِنْ إِكْرَاهٍ أَوْ مُعَاجَلَةِ مَنِيَّةٍ[1]، أَوْ شَطْرٌ[2] فَلَا يَصِحُّ دُونَهُمَا، أَوْ فَرْضٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَيَصِحُّ دُونَهُمَا إِنْ لَمْ يُتْرَكَا بِمُنَافٍ مِنْ كُفْرٍ أَوِ اسْتِخْفَافٍ وَنَحْوِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ مَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ.

---

(١) **وعليه قول الإمام النووي فيما شرحه من صحيح البخاري:** اتفق أهل السنة من المحدّثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكَمُ بأنه من أهل القبلة ولا يخلَّدُ في النار لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازمًا خاليا من الشكوك، ونطق مع ذلك بالشهادتين، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلا، بل يخلّد في النار، إلا أن يعجز عن النطق لخلل في لسانه أو لعدم التمكّن منه لمعاجلة المنيَّة أو لغير ذلك، فإنه حينئذ يكون مؤمنا بالاعتقاد من غير لفظ. (ق٥٦/ب).

(٢) **أي: جُزْءٌ ورُكْنٌ في حقيقة الإيمان،** والفرق بين كون التلفظ بكلمة الشهادة جزءًا من الإيمان وبين كونه شرطًا لصحة الإيمان عند التمكن بها هو الفرق بين كونه داخلا في الإيمان وبين كونه خارجا عنه فقط.

فَأَمَّا مَنْ نَطَقَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُصَدِّقْ بِقَلْبِهِ فَمُنَافِقٌ إِجْمَاعًا، وَمَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَنَطَقَ بِلِسَانِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِجَوَارِحِهِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ فَاسِقٌ(١)، وَلَوْ كَانَ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ، خِلَافًا لِمَنْ كَفَّرَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يُكَفَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ(٢)، وَإِنَّمَا تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَامَةٌ عَلَى خُبْثِ الْبَاطِنِ فِي الْإِيمَانِ، فَمَنْ قَالَ بِكُفْرِهِ لِذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عَلَامَةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنَّهُ بَعَثَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الْقُرَشِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا بِرِسَالَتِهِ إِلَى كَافَّةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ وَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَنَسَخَ بِشَرْعِهِ الشَّرَائِعَ إِلَّا مَا قَرَّرَهُ)**.

قُلْتُ: مَعْنَى «بَعَثَ»: وَجَّهَ الشَّخْصَ وَأَرْسَلَ.

---

(١) قال الإمام النووي فيما شرحه من صحيح البخاري: الذي عليه أهل السنة أو جمهورهم أن من صدَّق بقلبه ونطق بلسانه بالتوحيد ولكنّه قصّر في الأعمال الواجبة كترك الصلاة وشرب الخمر لا يُسمَّى مؤمنا عند الإطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، ولكنه لا يكون كافرًا خارجًا عن ملة الإسلام، بل هو عاصٍ فاسق يستحقّ العذاب، وقد يُعفَى عنه، وقد يعذّبُ، فإن عذّب ختم له بالجنة. (ق٥٦/أ ـ ب).

(٢) قال الإمام النووي فيما شرحه من صحيح البخاري: مذهب أهل الحقّ أنه لا يكفَّر أحدٌ من أهل القبلة بذنب، ولا يكفَّر أهل البدع والأهواء. واعلم أن من جحد ما يُعلَم من دين الإسلام ضرورة كوجوب الصلاة والزكاة والصوم ونحوها حُكِمَ بكُفرِه، إلا أن يكون قريب عَهْد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه مما يخفى عليه ذلك، فيُعَرَّفُ ذلك، فإن استمر على جَحْدِه حُكِمَ بكُفْرِه، وكذا حُكْمُ من استحلَّ الزنا أو الخمر أو القتل ونحوها من المحرَّمات التي يعلم تحريمها ضرورة، والله أعلم. (ق٥٨/أ ـ ب).



وَ«النَّبِيُّ» بِهَمْزٍ أَوْ لَا بِهَمْزٍ، مَأْخُوذٌ مِنَ النَّبَأِ لِأَنَّهُ الْمُخْبِرُ عَنِ اللهِ بِوَحْيِهِ، وَقِيلَ: مِنَ النَّبْوَةِ، أَيْ: مَا ارْتَفَعَ عَنِ الأَرْضِ لِأَنَّهُ الْمُرَفَّعُ فِي نَفْسِهِ[1].

وَحَقِيقَتُهُ عُرْفًا: إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ فَرَسُولٌ، وَإِلَّا فَنَبِيٌّ فَقَطْ، هَذَا الَّذِي صَحَّحَهُ الْقَاضِي «عِيَاضٌ» وَعَزَاهُ لِـ«الْخَطَّابِيِّ» وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ مَنْ نُبِّئَ فِي نَفْسِهِ، وَالرَّسُولُ مَنْ أُرْسِلَ إِلَى غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: الرَّسُولُ: مَنْ جَاءَ بِشَرْعٍ جَدِيدٍ أَوْ كِتَابٍ جَدِيدٍ وَنَسْخِ بَعْضِ الأَحْكَامِ. وَالنَّبِيُّ الْمُجَرَّدُ: مَنْ جَاءَ مُجَدِّدًا لِشَرِيعَةٍ كَـ«يُوشَع»، إِذْ لَيْسَ بِرَسُولٍ إِجْمَاعًا. وَاسْتُدِلَّ لِهَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فَجَعَلَ كُلًّا مِنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ مُرْسَلًا مَعَ اخْتِلَافِ التَّسْمِيَةِ، وَفَسَّرُوهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ»[2] يَعْنِي فِي تَجْدِيدِ الْمِلَّةِ.

وَقِيلَ: الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ مُتَرَادِفَانِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَ«الأُمِّيُّ» مَنْسُوبٌ إِلَى أُمِّهِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ لَا

---

(١) **قال القاضي عياض**: «النبيءُ» يهمز ولا يهمز، فمن همزه جعله من النبأ، وهو الخبر، فعيل بمعنى فاعل؛ لإنبائه عن أمر الله تعالى وشريعته وما بعثَهُ به، وقيل بمعنى مفعول؛ لأن الله أنبأه بوَحْيِه وأسرار غَيْبِه، وقيل أيضا: اشتق من النبيء ـ مهموز ـ وهو ما ارتفع من الأرض لرِفْعَة منازلهم. وقيل: النبيءُ بالهمز أيضا: الطريقُ، فسُمُّوا بذلك لأنهم الطُّرُقُ إلى الله. ومن لم يهمزه ـ وهي لغة قريش ـ فإمّا تسهيلا من الهمز، وقيل: من النَّبْوَة، وهو الارتفاع؛ لرفعة منازلهم وشرفهم على الخَلْقِ. (مشارق الأنوار، ج٢/ص٢).

(٢) أورده الزركشي في اللآلئ المنثورة (ص١٦٧) وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (ص٢٤٧) وقالا: لا أصل له.

يَعْرِفُ الكِتَابَةَ وَلَا يُحْسِنُهَا، وَهَذَا الوَصْفُ كَمَالٌ فِي حَقِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ مِنَ الأُمِّيَّةِ إِلَى عِلْمِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، وَلِهَذَا أَفْتَى العُلَمَاءُ فِي مَنْ قَالَ: «إِنْ كُنْتُ أُمِّيًّا فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُمِّيٌّ» بِأَشَدِّ العُقُوبَاتِ لِأَنَّهُ تَعْرِيضٌ بِوَصْفِ النَّقْصِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

وَقَدْ نَبَّهَ «البُوصِيرِيُّ» فِي «البُرْدَةِ» عَلَى كَمَالِهِ بِالأُمِّيَّةِ فَقَالَ:

كَفَاكَ بِالعِلْمِ فِي الأُمِّيِّ مُعْجِزَةً ... فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالتَّأْدِيبِ فِي اليُتْمِ

وَ«القُرَشِيُّ» نِسْبَةٌ إِلَى قُرَيْشٍ، وَهُوَ لَقَبُ أَحَدِ أَجْدَادِهِ المُسَمَّى بِـ«فِهْرٍ» عَلَى الصَّحِيحِ، لُقِّبَ بِذَلِكَ لِشِدَّتِهِ عَلَى العَدُوِّ حَتَّى كَأَنَّهُ قِرْشٌ سَمَكٌ يُعْرَفُ بِذَلِكَ فِي البَحْرِ.

وَ«مُحَمَّدٌ» مُفَعَّلٌ مِنَ الحَمْدِ، مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ حَمْدِهِ وَكَثْرَةِ مَحَامِدِهِ، فَهُوَ أَحْمَدُ مَنْ حَمِدَ رَبَّهُ، وَأَحْمَدُ مَنْ حَمِدَهُ رَبُّهُ وَعِبَادُهُ، وَهُوَ الحَامِدُ بِجَمِيعِ المَحَامِدِ، دَاعِي الجَمِيعَ مِنَ الكَثْرَةِ إِلَى الوَاحِدِ.

وَقِيلَ لِجَدِّهِ عَبْدِ المُطَّلِبِ: لِمَ عَدَلْتَ عَنْ أَسْمَاءِ آبَائِكَ إِلَى تَسْمِيَةِ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: لِيَكُونَ مَحْمُودًا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِرُؤْيَا رَآهَا فِي مَنَامِهِ أُخْبِرَ فِيهَا بِأَنَّ أُمَّهُ حَامِلٌ بِهِ، وَأَنَّهُ ذَكَرٌ، فَسَمِّهِ مُحَمَّدًا لِيَكُونَ مَحْمُودًا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَكَانَ كَذَلِكَ وَالحَمْدُ لِلَّهِ.

وَ«العَرَبُ»: مَنْ يُفْصِحُ بِالكَلَامِ، وَ«العَجَمُ»: مَنْ لَا يُفْصِحُ بِهِ.

«عِيَاضٌ»: فَمَنْ قَالَ: غَيْرُ أُمِّيٍّ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: كَانَ أَسْوَدَ، أَوْ لَيْسَ الَّذِي بِمَكَّةَ، وَمَنْ قَالَ: لَمْ تَكُنْ لَهُ لِحْيَةٌ، أَوْ قَالَ: كَانَ أَعْجَمِيًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنْكَارٌ لِعَيْنِهِ.

وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ نُبُوَّتَهُ، أَوْ قَالَ بِخُصُوصِ رِسَالَتِهِ لِلْعَرَبِ، أَوْ لِمَنْ لَا كِتَابَ لَهُ، أَوْ هِيَ لِجِنْسِ الآدَمِيِّينَ دُونَ الجِنِّ، أَوْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولًا بَلْ نَبِيًّا فَقَطْ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كُفْرٌ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لَهُ.

وَكَذَا مَنْ قَالَ: النُّبُوَّةُ لِعَلِيٍّ وَلَكِنَّ جِبْرِيلَ غَلِطَ، أَوْ أَنَّهُ شَرِيكٌ لَهُ فِي النُّبُوَّةِ وَالبَعْثَةِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ كُفْرٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً خِلَافُهُ.

وَقَدْ صَرَّحَ القُرْآنُ بِعُمُومِ دَعْوَتِهِ فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[سبأ: ٢٨]، وَفِي الحَدِيثِ: «**بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ وَالجِنِّ وَالإِنْسِ**»(١)، وَقِصَّةُ اسْتِمَاعِ الجِنِّ لِمَا يُوحَى إِلَيْهِ وَنَقْلِهِمْ فِي ذَلِكَ مَذْكُورَةٌ فِي القُرْآنِ مفسَّرةٌ فِي الحَدِيثِ.

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ «**شَمْسُ الدِّينِ الجَوْجَرِيُّ**»(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ كِتَابِ الرَّوْضَةِ» عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى الخَصَائِصِ: «وَذَكَرَ «**الحَلِيمِيُّ**» وَ«**النَّسَفِيُّ**» فِي تَفْسِيرِهِمَا الإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّه لَمْ يُبْعَثْ لِلْمَلَائِكَةِ».

وَذَكَرَ «**ابْنُ العَرَبِيِّ**» فِي «**العَارِضَةِ**» أَنَّ الجِنَّ إِنَّمَا لَهُمُ النِّذَارَةُ لَا البِشَارَةُ،

---

(١) في الصحيحين: «**بُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ**». أخرجه البخاري في الصلاة، أبواب استقبال القبلة، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا؛ ومسلم في أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٢) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري (٨٢١ - ٨٨٩هـ) فقيه شافعي فاضل أخذ عن علماء عصره كالشُّمُنِّي والكافيجي وجلال الدين المحلّي وأبي القاسم النويري وغيرهم، وأخذ الشيخ زروق عنه أثناء إقامته بالقاهرة سنة. وله مؤلفات كثيرة منها شرحان على شذور الذهب لابن هشام. (راجع الضوء اللامع للسخاوي، ج٨/ص١٢٣).

لِأَنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ بِإِسَاءَتِهِمْ وَلَا يُنَعَّمُونَ بِإِحْسَانِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، مَعَ قَوْلِهِمْ: ﴿وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ فَاتِحَةُ سُورَةِ الجِنِّ. وَذَكَرَ الإِمَامُ «**الفَخْرُ**» فِي تَفْسِيرِهِ اخْتِلَافًا فِي تَنْعِيمِهِمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَأَمَّا نَسْخُ الشَّرَائِعِ فَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ، بَلْ لِلْمُسْلِمِينَ كَافَّةً، خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِإِتْيَانِ مُوسَى بِمَا نَسَخَ شَرْعَ مَنْ قَبْلَهُ، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا مَا قَرَّرَ» يَعْنِي مِنْ شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا، فَإِنَّهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ بِتَقْرِيرِهِ. وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَمَذْهَبُ «**مَالِكٍ**» أَنَّهُ شَرْعٌ لَنَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي شَرْعِنَا مُعَارِضٌ لَهُ. وَقَالَ «**الشَّافِعِيُّ**» وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِشَرْعٍ لَنَا. وَمَسَائِلُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، وَهِيَ مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ.

وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى إِثْبَاتِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ خُصُوصًا وَعُمُومًا لِأَنَّ إِثْبَاتَهُ إِثْبَاتٌ لِلْجَمِيعِ، وَنَفْيَهُ نَفْيٌ لَهُمْ، وَتَصْدِيقَهُ تَصْدِيقٌ لَهُمْ، وَعَكْسَهُ عَكْسُهُ، مَعَ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ.

وَقَدْ أَنْكَرَهُ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى فَكَفَرُوا بِهِ، فَكَانَ هُوَ المُقَدَّمَ فِي الإِثْبَاتِ، بَلْ هُوَ الكُلُّ.

وَقَدْ ثَبَتَتْ نُبُوَّتُهُ بِمَا ثَبَتَتْ بِهِ النُّبُوَّاتُ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: حُسْنُ الحَالِ، وَمَكَارِمُ الطِّبَاعِ وَالأَخْلَاقِ، وَثُبُوتُ الدَّعْوَى بِظُهُورِ المُعْجِزَةِ[1].

---

(١) قال الشيخ البكي الكومي: **البحث الثالث: في ما يُعلَم به النبيّ**، وذلك بحسب الاستقراء أربع أشياء: **الأول**: خَلقُ علمٍ ضروريٍّ في القلب يُلْهَمُهُ العبدُ، كأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،=

وَالمُعْجِزَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي قَائِمٌ مَقَامَ قَوْلِ اللهِ: «صَدَقَ عَبْدِي فَاتَّبِعُوه».

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَوْجَبَ القَطْعَ بِنُبُوَّتِهِ وَأَلْزَم اتِّبَاعَهُ، وَقَدِ ادَّعَى عَلَيْهِ السَّلَامُ النُّبُوَّةَ وَأَظْهَرَ المُعْجِزَةَ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ نَبِيًّا.

وَإِثْبَاتُ الصُّغْرَى بِالتَّوَاتُرِ وَالقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنَ المُعْجِزَاتِ وَالآيَاتِ، وَالكُبْرَى ظَاهِرَةٌ.

قَالُوا: وَكُلُّ مَا صَدَرَ مِنَ الخَوَارِقِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ لِلنَّبِيِّ فَهُوَ كَرَامَةٌ وَإِرْهَاصٌ، وَمَا كَانَ بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَلَمْ يُتَحَدَّ بِهِ فَآيَةٌ، وَمَا تُحُدِّيَ بِهِ فَهُوَ المُعْجِزَةُ.

وَأَتَمُّ المُعْجِزَاتِ مَا قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ: لَا يَأْتِي بِهِ غَيْرِي؛ كَقَوْلِهِ فِي القُرْآنِ: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

= وإليه الإشارة بالسرِّ الذي وُقر في صدره. وهذه عمدة الصوفي من حيث النهاية كما نبّه عليه السُّلَمِي، وحاصله تصفيةُ قلبِ الوليِّ وصقالة مرآة بصيرته بحيث ينطبع فيه الحقُّ المتنزّل في صدور الذوات الشريف. **الثاني**: إخبار من عُلم صدقُه بنبوَّة غيره، كإخبار التوراة والإنجيل بنبوَّة نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. **الثالث**: وجود أوصافٍ لا يوجد مجموعها قط إلا لنبيٍّ. حصَلَ عِلمُ ذلك استقراءً كما يأتي تقريره، وهو العمدة عند حجة الإسلام. **الرابع**: المعجزة، وهي الطريق العامة. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢١٢ ـ ٢١٣).

قال الإمام السنوسي: لَمَّا كانت دعوى النبوة تقع من الصادق والكاذب، تفضل مولانا جل وعز من عظيم كرمه وسعة فضله بأن أيد سبحانه بمحض فضله الصادقَ بما يدل على صدقه، بحيث لا يستريب مع ذلك في صدقه إلا من حقت عليه كلمة العذاب وابتلي بالخذلان والطرد عن كل خير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهذا الذي أيدهم به جل وعلا للدلالة على صدقهم هو المسمى في اصطلاح المتكلمين بالمعجزة، وحقيقتها في عرفهم أنها أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة. (المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد، ص٣١٥ ـ ٣١٦).

قَالَ صَاحِبُ «الأَنْوَارِ»: وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الحَقِّ أَيْضًا بِأَحْوَالِهِ وَأَخْلَاقِهِ العَظِيمَةِ، وَبِالأَخْبَارِ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ، وَبِأَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ لَا كِتَابَ لَهُمْ وَلَا حِكْمَةَ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي بُعِثْتُ بِالكِتَابِ وَالحِكْمَةِ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ وَأُكَمِّلَ النَّاسَ فِي قُوَاهُمُ العِلْمِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ وَأُنَوِّرَ العَالَمَ بِالإِيمَانِ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ، فَفَعَلَ وَأَظْهَرَ دِينَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، كَمَا وَصَفَ اللهُ تَعَالَى وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا مَعْنَى لِلنُّبُوَّةِ إِلَّا ذَلِكَ.

ثُمَّ النَّصُّ وَالإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، بَلْ إِلَى الثَّقَلَيْنِ(١)، وَلِأَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَلَا نَسْخَ لِشَرِيعَتِهِ، وَالقَائِلُ بِخِلَافِهِ كَافِرٌ. انتهى.

مبحث أفضلية سيدنا محمد ﷺ على جميع الخلق

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَهُ سَيِّدَ البَشَرِ**).

يَعْنِي: لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ فِي ذَلِكَ الَّتِي مِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ**»(٢)، قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو العَبَّاسِ المُرْسِيُّ**» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَيْ: وَلَا فَخْرَ لِي بِالسِّيَادَةِ، وَإِنَّمَا الفَخْرُ لِي بِالعُبُودِيَّةِ.

---

(١) قال القاضي **عياض**: الثقلين هما الجن والإنس، سميا بذلك لتفضيلهما بالعقل. (مشارق الأنوار، ج١/ص١٣٤).

(٢) سبق تخريجه، قال الإمام السنوسيُّ في شرحه: أمرَهُ اللهُ تعالى أن يقول هذا نصيحةً للأمّة ليعرفوا حقَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيُحِبُّوه ويعظِّمُوه ويمتثلوا أمرَه ويتقرَّبوا إليه بالصَّلاة والمدح له، وإعمال المطي في زيارة قبره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاغتباط بذلك، وكثرةِ حمد الله تعالى على التوفيق لاتباعه فيكثر بذلك ثوابهم وترفع درجاتهم، ويتخلصوا بذلك من أهوال الدنيا والآخرة. والسيِّدُ: الفائق قومه، المفزوع إليه في الشدائد. وخص يوم القيامة ـ وإن كان سيدهم أيضا في الدنيا ـ لخلوص ذلك اليوم له بلا منازع؛ لأن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وجميع أولاده تحت لوائه. (مكمل الإكمال، ج١/ص٣٦٣).

قال الشيخ أبو الحسن السنديُّ: قال ذلك إما لأنه أوحي إليه ليُعرَفَ قَدْرُه صلى الله عليه وسلّم وزادُه قدراً وجاهاً لديه، أو لأنه قصد به التحديث بالنعمة، والله تعالى أعلم. (حاشية على البخاري، ج٢/ص١٠١).

قَالَ سَيِّدِي «أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ عَبَّادٍ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي رَسَائِلِهِ: ظَاهِرُ الحَدِيثِ نَفْيُ الفَخْرِ جُمْلَةً، وَهُوَ مُنَافٍ لِمَا ذُكِرَ، بَلْ إِنَّمَا قَالَ: وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ ائْتِمَارًا؛ إِذْ أُمِرْتُ بِذَلِكَ، لَا افْتِخَارًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَ«السَّيِّدُ»: مَنْ لَهُ السُّؤْدُدُ، وَهُوَ الشَّرَفُ الكَامِلُ، وَفَضْلُهُ عَلَى سَائِرِ الأَنْبِيَاءِ يَتَضَمَّنُ فَضْلَهُ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَمَنْ دُونَهُمْ أَحْرَى، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ تُكُلِّمَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ وَإِبْرَاهِيمَ، وَالصَّحِيحُ العُمُومُ.

وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِنَا يَحْكِي عَنْ شَيْخِهِ سَيِّدِي «أَبِي عَبْدِ اللهِ العِكْرِمِيِّ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ: حَضَرْتُ ثَلَاثَةً تَكَلَّمُوا بِتَرْجِيحِ القَوْلِ الأَخِيرِ فَلَمْ تَأْتِ عَلَيْهِمُ الجُمُعَةُ الأُخْرَى حَتَّى ذُبِحُوا، تَكَلَّمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِانْفِرَادِهِ وَأُصِيبَ بِانْفِرَادِهِ فِي مَجَالِسَ مُخْتَلِفَةٍ وَالعِيَاذُ بِاللهِ.

وَاخْتُلِفَ فِي الأَفْضَلِ مِنَ المُرْسَلِينَ بَعْدَهُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فَقِيلَ: آدَمُ، وَقِيلَ: إِبْرَاهِيمُ، وَقِيلَ: مُوسَى، وَقِيلَ: عِيسَى، عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ.

وَجَزَمَ «عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ» بِأَنَّ رُسُلَ بَنِي آدَمَ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ المَلَائِكَةِ، وَعَامَّةَ المَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ بَنِي آدَمَ، وَرُبَّمَا فَضُلَ مُؤْمِنٌ لِزِيَادَةِ مُجَاهَدَةٍ وَنَحْوِهَا.

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِيمَا بَيْنَ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَمَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ الكَلَامَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ «مَالِكٍ» وَ«ابْنِ وَهْبٍ» وَغَيْرِهِمَا.

وَزَعَمَ بَعْضُ الجُهَّالِ أَنَّهُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لَمْ يَمُتْ، وَأَنَّهُ رُفِعَ كَمَا رُفِعَ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ



عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ، وَهُوَ جَهْلٌ عَظِيمٌ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْقِصُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ شَيْئًا، وَقَدْ جَاءَتِ النُّصُوصُ بِثُبُوتِهِ.

وَالمَذْهَبُ أَنَّ عُرُوجَهُ إِلَى السَّمَاءِ كَانَ بِرُوحِهِ وَجَسَدِهِ فِي اليَقَظَةِ إِلَى مُسْتَوًى سَمِعَ فِيهِ صَرِيفَ الأَقْلَامِ، وَرَأَى الجَنَّةَ وَالنَّارَ وَسِدْرَةَ المُنْتَهَى، وَرَجَعَ فِي لَيْلَتِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدِ اسْتَوْفَى «**عِيَاضٌ**» رَحِمَهُ اللَّهُ الكَلَامَ فِي حَقِّ الأَنْبِيَاءِ بِأَتَمِّ الوُجُوهِ، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ فِي القِسْمِ الثَّانِي مِنَ الكِتَابِ، وَذَكَرَ المُعْجِزَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا أَوَّلَ الكِتَابِ، وَعَدَّدَ مِنْهَا جُمْلَةً. وَذَكَرَ إِعْجَازَ القُرْآنِ وَوُجُوهَهُ، وَأَفْرَدَ النَّاسُ لِذَلِكَ تَوَالِيفَ كَثِيرَةً، وَذَكَرَ «**ابْنُ القَطَّانِ**» فِي كِتَابٍ لَهُ أَلْفَ آيَةٍ مِنْ آيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَنْبِيهٌ لِلْخَلْقِ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَالأَمْرُ كَمَا قَالَ القَائِلُ:

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ ... لَكَانَ مَنْظَرُهُ يُنْبِيكَ بِالخَبَرِ

* * *

[مَبْحَثُ وُجوب الإيمان بالنَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَمَنَعَ كَمَالَ الإِيمَانِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ ـ وَهِيَ قَوْلُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ـ مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهَا شَهَادَةُ الرَّسُولِ، وَهِيَ قَوْلُكَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ)**.

يَعْنِي: فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ الإِسْلَامِ إِلَّا بِالكَلِمَتَيْنِ مَعًا، وَلَا تَكْفِي إِحْدَاهُمَا عَنِ الأُخْرَى، وَالفَوْرُ شَرْطٌ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ الإِسْلَامِ بِأَحَدِهِمَا خَلِيًّا عَنِ الأُخْرَى وَلَوْ أُدْرِكَ بِهِ، وَالتَّرْتِيبُ أَيْضًا كَذَلِكَ، فَلَابُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيِّدِي «**أَبُو عَبْدِ اللهِ البُلَّالِيُّ**» فِي «**اخْتِصَارِ الإِحْيَاءِ**» قَائِلًا: وَبِالعَرَبِيَّةِ أَوْلَى.

وَيَتَعَيَّنُ تَخْلِيصُهَا مِنَ اللَّحْنِ، فَلَا يُسَكِّنُ هَاءَ «إِلَهَ» وَلَا يُنَوِّنُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُصَيِّرُ الاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعًا فَيَكُونُ نَفْيًا لَا إِثْبَاتَ فِيهِ، وَهُوَ كُفْرٌ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ «**الكِسَائِيُّ**»، وَنَقَلَهُ «**ابْنُ هِشَامٍ**» فِي «**لَحْنِ العَامَّةِ**» وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَنَصَّ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي دُخُولِ الإِسْلَامِ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولٌ» وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى اللهِ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِعُمُومِهِ. قَالَ: بِخِلَافِ «أَشْهَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيٌّ» فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ.

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ[1] حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**

---

(١) الكرماني: «الناس» قالوا: أريد به عبدة الأوثان، دون أهل الكتاب لأن القتال يسقط عنهم بقبول الجزئية. فإن قلت: لم خصصوا بعبدة الأوثان؟ قلتُ: لأن الأدلة الخارجية مثل: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]. (الكواكب، ج١/ص١٢٢).



وَيُؤْمِنُوا بِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَحِسَابُهُمْ[١] عَلَى اللهِ»[٢].

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: فَفَائِدَةُ الإِقْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ثَلاثَةٌ بَعْدَ الأَرْبَعَةِ، فَالأَرْبَعَةُ: النَّجَاةُ مِنَ القَتْلِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الصَّغَارِ وَالذُّلِّ، وَعِصْمَةُ المَالِ مِنَ الأَخْذِ، وَصِيَانَةُ العِرْضِ عَنِ الامْتِهَانِ، وَالثَّلَاثَةُ: الأَمْنُ فِي المَوْقِفِ، وَالنَّجَاةُ مِنَ النَّارِ، وَالفَوْزُ بِالخُلُودِ فِي الجَنَّةِ.

وَقَدْ أَفْرَدَ الشَّيْخُ «أَبُو العَبَّاسِ بْنُ البَنَّاءِ» رَحِمَهُ اللَّهُ تَأْلِيفًا لِمَا يَتَعَلَّقُ بِكَلِمَةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَذَكَرَ ذَلِكَ شَيْخُنَا «السَّنُوسِيُّ» فِي بَعْضِ عَقَائِدِهِ، وَقَالَ: لَمْ أُسْبَقْ لَهُ، فَاللهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

ثم قال: رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَلْزَمَ الخَلْقَ تَصْدِيقَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**).

يَعْنِي مَا قَدْ تَحَقَّقَ أَوْ يَتَحَقَّقَ وُجُودُهُ أَوْ يُتَيَقَّنُ وُرُودُهُ مِنْ أَخْبَارِ الأُمَمِ المَاضِيَةِ وَالأَحْكَامِ الجَارِيَةِ، وَمَا يَكُونُ مِنْ عَوَارِضِ الزَّمَانِ وَأَعْلَامِ السَّاعَةِ، وَمَا يَجْرِي لِلْأُمَّةِ وَلِغَيْرِهَا مِنَ الوَقَائِعِ الدِّينِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَأَنَّ الدُّنْيَا لَابُدَّ مِنِ انْقِرَاضِهَا وَزَوَالِهَا وَفَنَائِهَا، وَخُرُوجِ الدَّجَّالِ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ، وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الأُمَّةِ حَكَمًا عَدْلًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرُ

---

(١) الطيبي: أي: وحسابه فيما يُسِرُّه من الكفر والمعاصي، فنحن نحكم بالإسلام ونؤاخذ بحقوقه، والله سبحانه يتولى حسابهم فيثيب ويعاقب المحسن والمنافق ويجازي الفاسق أو يعفو عنه. (راجع شرح المشكاة، ج٢/ص٤٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة، باب وجوب الزكاة؛ ومسلم في الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله.

الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الخِنْزِيرَ، وَإِمَامُنَا يَوْمَئِذٍ مِنَّا، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حُكْمِ المِلَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ.

قَالَ بَعْضُ المُتَصَوِّفَةِ: وَيَرْتَفِعُ الاجْتِهَادُ فِي زَمَانِهِ لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ لَا يُخْطِئُ، فَلَا يَكُونُ غَيْرُ رَأْيِهِ. قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ أَخْذُهُ لِلْأَحْكَامِ بِوَاسِطَةِ مَلَكٍ مَنَامًا وَنَحْوِهِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الوَحْيِ المُعْتَادِ.

وَقَدْ صَحَّ خَبَرُ المَهْدِيِّ أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ يَمْلَأُ الأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا، فَقِيلَ: هُوَ «**عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ**» لِأَنَّ الوَاقِعَ كَذَلِكَ، وَنِسْبَتُهُ لِأَهْلِ البَيْتِ كَنِسْبَةِ سَلْمَانَ إِذْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ**»(١)، فَهِيَ نِسْبَةٌ دِينِيَّةٌ لَا نِسْبَةٌ طِينِيَّةٌ. وَقِيلَ غَيْرُهُ. وَلَمْ يَرِدْ بِتَعْيِينِهِ قَاطِعٌ وَلَا وَرَدَ بِهِ شَاهِدٌ يَنْفِي الشَّكَّ، بَلْ فِي الحَدِيثِ: «**لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»(٢)، و«**لَا مَهْدِيّ إِلَّا عِيسَى**»(٣)، وَالصَّوَابُ اعْتِقَادُهُ، وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهُ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ.

(١) رواه الحاكم في المستدرك (ج٣/ص٥٩٨) وقال الهيثمي: رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد الله المزني وقد ضعفه الجمهور وحسن الترمذي حديثه، وبقية رجاله ثقات. (المجمع، ج٦/١٣٠ص).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب مناقب علي رضي الله عنه؛ ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، بلفظ: «**لا يزداد الأمر إلا شدةً، ولا الدنيا إدبارًا، ولا الناس إلا شُحًّا، ولا تقوم الساعةُ إلا على شرار الناس، ولا المهديُّ إلا عيسى ابنُ مريم**».

قال الشيخ أبو الحسن السندي: «ولا المهديُّ» أي: وَصْفًا، لا لقبًا، أي: المتصف بالهدى على كل وجه بعده صلى الله عليه وسلم الذي ينصرف إليه مطلق الاسم وهو عيسى، وليس المراد أن اللقب بالمهديّ ليس إلا لعيسى، فالحديث على تقدير ثبوته لا يخالف أحاديث المهدي. (الزجاجة، ج٤/ص٣٧٨ تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٦م).

ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا فَإِذَا ظَهَرَ عَلَى وَصْفِهِ وَقَامَ بِالكَلِمَةِ عَلَى الوَجْهِ المُسْتَقِيمِ وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ اتُّبِعَ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنَ الفِتْنَةِ وَالاغْتِرَارِ كَبِيرًا، لَا سِيَّمَا عِنْدَ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَهُ تَعَلُّقٌ بِكَلَامِ الشَّيْخِ «**مُحْيِي الدِّينِ بْنِ العَرَبِيِّ**» وَنَحْوِهِ، أَعَاذَنَا اللهُ مِنَ الفِتَنِ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَجُودِهِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

* * *



مَباحثُ الكَلامِ عَلَى السَمْعيات

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَنَّهُ لَا يُقبَلُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤْمِنَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ بَعْدَ المَوْتَ، وَأَوَّلُهُ سُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَهُمَا شَخْصَانِ هَائِلَانِ مَهِيبَانِ يُقْعِدَانِ العَبْدَ فِي قَبْرِهِ سَوِيًّا ذَا رُوحٍ وَجَسَدٍ، وَيَسْأَلَانِهِ عَنِ التَّوْحِيدِ وَالرِّسَالَةِ، وَيَقُولَانِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ وَهُمَا فَتَّانَا القَبْرِ، وَسُؤَالُهُمَا أَوَّلُ فِتْنَةٍ بَعْدَ المَوْتِ).

الإيمان بفتنة القبر

يَعْنِي أَنَّ فِتْنَةَ القَبْرِ ثَابِتَةٌ بِالأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، جَائِزَةٌ عَقْلاً، فَلَا يَجُوزُ إِنْكَارُهَا[1]. وَمَدَارُهَا عَلَى سُؤَالِ المُؤْمِنِ وَالمُنَافِقِ، دُونَ الكَافِرِ لِبَيَانِ أَمْرِهِ، فَيُقَالُ: «مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا المُنَافِقُ أَوِ المُرْتَابُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ، وَأَمَّا المُؤْمِنُ أَوِ المُوقِنُ فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ، هُوَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ وَالهُدَى فَآمَنَّا بِهِ وَاتَّبَعْنَاهُ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ ـ ثَلَاثًا، فَيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ» الحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ[2].

(١) **قال الإمام عز الدين بن عبد السلام:** من كذّب بخبر من أخبار الآخرة فإن كان مدركه مظنونا كحديث الشفاعة والميزان وعذاب القبر وإخراج الموحدين من النار لم يكفر بذلك، وإن كان مدركه مقطوعا به كإحياء الأموات وجمع الرفات والحساب والثواب والعقاب فإن عرف مدركه كفر، وإن جهل مدركه عرّف به، ولم يحكم بكفره حتى يجحده بعد التعريف. (قواعد الأحكام، ج١/ص١٨٣)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس؛ ومسلم في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة.



وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «يَقُولُونَ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟»[1] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَخَرَّجَهُ الطَّبَرَانِيُّ مَرْفُوعًا، وَغَيْرُهُ مَوْقُوفًا.

وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، فَلَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِ المُعْتَزِلَةِ بِإِنْكَارِهِ، إِذْ قَدْ لَحِقَ بِالقَوَاطِعِ فِي حُكْمِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ المِشْذَّالِيُّ»: وَتَسْمِيَةُ المَلَكَيْنِ بـ«مُنْكَرٍ» وَ«نكِيرٍ» لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الذَّمِّ، وَإِنَّمَا هُوَ لَقَبٌ، وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ وَالذَّوَاتِ قَبِيحٌ وَلَا حَسَنٌ لِذَاتِهِ. انْتَهَى

وَالمُتَعَارَفُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، وَالأَخِيرُ عَلَى وَزْنِ «فَعِيلٌ»، وَفِي «حِلْيَةِ الأَوْلِيَاءِ» لِـ«أَبِي نُعَيْمٍ» ثَلَاثَةٌ: مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ وَنَاكُورٌ[2]. وَحَكَى «العِرَاقِيُّ» أَنَّ مَلَكَيِ المَوْتِ مُبَشِّرٌ وَبَشِيرٌ.

وَ«المَهِيبَانِ»: الهَائِلَانِ لِلْكَافِرِ وَالفَاسِقِ، وَهَذَانِ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَلَا نَفْيُهُ، وَأَقْوَاهُ الأَوَّلُ، وَهُوَ فِي «التِّرْمِذِيِّ» بِإِسْنَادٍ غَرِيبٍ، وَالمَقْطُوعُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ ثُبُوتُ سُؤَالِ المَلَكَيْنِ فِي القَبْرِ، وَالجُمْهُورُ عَلَى مَا قَالَ مِنْ إِحْيَاءِ جُمْلَةِ المَيِّتِ وَأَنَّهُ يَكُونُ سَوِيًّا بِعَقْلِهِ وَرُوحِهِ وَكُلِّ إِدْرَاكَاتِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ المِشْذَّالِيُّ»: فَاللهُ تَعَالَى يُحْيِي المَيِّتَ فِي قَبْرِهِ، وَيَجْعَلُ لَهُ عَقْلاً وَفَهْمًا وَعِلْمًا عَلَى مَا عَاشَ عَلَيْهِ لِيَعْقِلَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ وَمَا يُجِيبُ بِهِ وَيَفْهَمَ مَا أَتَاهُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا أَعَدَّ لَهُ فِي قَبْرِهِ مِنْ ذِكْرِ كَرَامَاتِهِ.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر.

(٢) وهو من كلام ضمرة بن حبيب رضي الله عنه، راجع حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج٦/ص١٠٤) دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م



وَفِي «الإِرْشَادِ» لِـ«إِمَامِ الحَرَمَيْنِ»: «المَرْضِيُّ عِنْدَنَا أَنَّ السُّؤَالَ يَقَعُ عَلَى أَجْزَاءٍ مِنَ القَلْبِ أَوْ غَيْرِهِ يُحْيِيهَا اللهُ تَعَالَى»[١].

وَنَظَرَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الفُضَلَاءِ لِمَا فِي حَدِيثِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تُعَادُ رُوحُ المَيِّتِ وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ»[٢] الحَدِيثُ؛ إِذْ ظَاهِرُهُ عَوْدَةُ رُوحِهِ لِكُلِّهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ السُّؤَالِ عِنْدَ الفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ عِنْدَ الفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»[٣]. وَنَحْوُهُ فِي سُؤَالِ ابْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَفِيهِ دَلِيلُ أَنَّ أَوْلَادَ الأَنْبِيَاءِ يُسْأَلُونَ. قَالَ صَاحِبُ «الأَنْوَارِ»: وَكَذَا الأَنْبِيَاءُ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّهَدَاءِ فَقَالَ: «كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ فِتْنَةً»[٤].

وَقَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ المِشَذَّالِيُّ»: غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِصِحَّتِهِ، وَالعَقْلُ يُجَوِّزُهُ، كَمَا هُوَ الإِخْبَارُ أَنَّهُمْ كَالبَالِغِينَ يَخْلُقُ اللهُ لَهُمْ عِلْماً وَعَقْلًا كَامِلًا يَعْرِفُونَ بِهِ مَنْزِلَتَهُمْ وَسَعَادَتَهُمْ، وَيُلْهَمُونَ الجَوَابَ إِنْعَامًا وَإِكْرَامًا، وَكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

وَقَالَ «أَبُو عَمْرٍ بْنُ عَبْدِ البَرِّ»: «دَلَّتِ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى أَنَّ الكُفَّارَ لَا يُسْأَلُونَ فِي قُبُورِهِمْ»[٥]، يَعْنِي: لِبَيَانِ أَمْرِهِمْ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ مَنْ يُوسَمُ بِالإِسْلَامِ

---

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (ص٣٧٦)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، في نفس المؤمن كيف تخرج ونفس الكافر.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف.

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى والصغرى، كتاب الجنائز، الشهيد.

(٥) نص كلام الحافظ ابن عبد البرّ: الآثار الثابتة في هذا الباب إنما تدل على أن الفتنة في القبر=

وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي صَحِيحِ البُخَارِي مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا المُنَافِقُ وَالمُرْتَابُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي»[1] الحَدِيثُ.

قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ السُّؤَالَ مَرَّةٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ لِلْمُؤْمِنِ سَبْعٌ، وَلِلْكَافِرِ وَالفَاسِقِ أَرْبَعُونَ، وَالمَرْجِعُ فِي هَذَا كُلِّهِ إِلَى الأَحَادِيثِ، فَمَا صَحَّ اعْتُقِدَ، وَمَا لَا يَصِحُّ تُرِكَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

الإيمان بعذاب القبر

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَنْ تُؤْمِنَ بِعَذَابِ القَبْرِ وَأَنَّهُ حَقٌّ وَحُكْمُهُ عَدْلٌ، عَلَى الجِسْمِ وَالرُّوحِ عَلَى مَا يَشَاءُ اللهُ سُبْحَانَهُ**).

يَعْنِي: لِأَنَّ عَذَابَ القَبْرِ وَنَعِيمَهُ مِنْ مُجَوَّزَاتِ العُقُولِ، وَقَدْ جَاءَتِ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِإِثْبَاتِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ القَبْرَيْنِ، إِذْ جَازَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ - أَوْ لَا يَسْتَنْزِهُ أَوْ لَا يَسْتَتِرُ - مِنْ بَوْلِهِ**» عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ، «**وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»[2]. وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَه: «**اسْتَنْزِهُوا مِنَ البَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنْهُ**»[3].

نَعَمْ قَدْ وَرَدَ فِي الحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَذَابَ القَبْرِ يَكُونُ بِتَنْجِيزِ الأَلَمِ

= لا تكون إلا لمؤمن أو منافق، ممن كان في الدنيا منسوباً إلى أهل القبلة ودين الإسلام، ممن حقن دمه بظاهر الشهادة، وأما الكافر الجاحد المبطل فليس ممن يُسأل عن رَبِّه ودينه ونبيه، وإنما يسأل عن هذا أهل الإسلام. (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج٢٢/ص٢٥٢ تحقيق سعيد أحمد أعراب).

(١) سبق تخريجه قريبا.

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء، باب من الكبائر لا يستتر من بوله؛ ومسلم في كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب التشديد في البول.



وَبِانْتِظَارِهِ، بِخِلَافِ نَعِيمِهِ فَإِنَّمَا هُوَ بِمُجَرَّدِ انْتِظَارِهِ، فَفِي الصَّحِيحِ: «**مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْكُمْ يَمُوتُ إِلَّا وَيُعْرَضُ عَلَيْهِ مَكَانُهُ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيُقَالُ: هَذَا مَكَانُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ**»[1].

وَقَدْ أَخْبَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ أَنَّ النَّارَ ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

قَالَ فِي «**الرِّسَالَةِ القُدْسِيَّةِ**»: «وَاشْتُهِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الاسْتِعَاذَةِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَهُوَ مُمْكِنٌ، فَيَجِبُ التَّصْدِيقُ بِهِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصْدِيقِ بِهِ تَفَرُّقُ أَجْزَاءِ المَيِّتِ فِي بُطُونِ السِّبَاعِ وَحَوَاصِلِ الطُّيُورِ؛ فَإِنَّ المُدْرِكَ لِأَلَمِ العَذَابِ مِنَ الحَيَوَانِ أَجْزَاءٌ مَخْصُوصَةٌ يُقَدِّرُ اللهُ تَعَالَى إِعَادَةَ الإِدْرَاكِ إِلَيْهَا»[2]. يَعْنِي مُفْتَرِقَةً أَوْ مَجْمُوعَةً بِصُورَةٍ أَوْ بِلَا صُورَةٍ.

وَقَالَ «**أَبُو مُحَمَّدٍ**»: فِتْنَةُ القَبْرِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَعَذَابُهُ لِلْكَافِرِينَ وَالفَاسِقِينَ[3].

وَنَفَى أَكْثَرُ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ المُعْتَزِلَةِ عَذَابَ القَبْرِ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ مُجَرَّدُ سَفْسَطَةٍ لَا حَقِيقَةَ لَهَا.

وَكَوْنُهُ عَلَى الجِسْمِ وَالرُّوحِ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ، خِلَافًا لِلْفَلَاسِفَةِ.

ثُمَّ عَذَابُ القَبْرِ وَنَعِيمُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى بَقَاءِ الأَرْوَاحِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي؛ ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه.

(٢) «**الرسالة القدسية**» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج٢/ص٢١٨).

(٣) نصّ كلام أبي محمد بن أبي زيد القيرواني: وأرواح أهل الشقاء معذّبة إلى يوم الدين، وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم. (الرسالة، بهامش شرحي الشيخ زروق وابن ناجي، ج١/ص٦٤).

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ «تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ» أَنَّ حَيَاتَهَا لَا تَنْقَطِعُ بَعْدَ السَّاعَةِ[1]. وَقِيلَ: تَنْقَطِعُ بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

الإيمان بالميزان

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَتُؤْمِنَ بِالمِيزَانِ ذِي الكَفَّتَيْنِ وَاللِّسَانِ، وَصِفَتِهِ فِي العِظَمِ كَطِبَاقِ السَّمَاوَاتِ، تُوزَنُ فِيهِ الأَعْمَالُ بِقُدْرَةِ اللهِ، وَالصَّنْجُ يَوْمَئِذٍ مَثَاقِيلُ الذَّرِّ وَالخَرْدَلِ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ العَدْلِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ الحَسَنَاتِ فِي كَفَّةِ النُّورِ فَيَثْقُلُ بِهَا المِيزَانُ عَلَى قَدْرِ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللهِ بِفَضْلِ اللهِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ السَّيِّئَاتِ فِي كَفَّةِ الظُّلْمَةِ فَيَخِفُّ بِهَا المِيزَانُ بِعَدْلِ اللهِ).**

يَعْنِي أَنَّ المِيزَانَ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ أَعْمَالُ العِبَادِ مِنْ مُجَوَّزَاتِ العُقُولِ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ[2]، فَلَا يَصِحُّ إِنْكَارُهُ.

وَكَوْنُهُ ذَا الكَفَّتَيْنِ وَاللِّسَانِ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ لِأَنَّهُ الأَصْلُ، وَغَيْرُهُ إِنَّمَا سُمِّيَ مِيزَانًا مَجَازًا، فَلَا يُعْدَلُ لَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَوْ دَافِعٍ، وَلَا دَلِيلَ وَلَا دَافِعَ.

وَهُوَ فِي صُورَتِهِ عَلَى مُقْتَضَى العُرْفِ فِي المَوَازِينِ بِكَفَّتَيْنِ وَلِسَانٍ وَشَاهِينٍ[3]. وَعِنْدَ الثِّقْلِ يَنْزِلُ إِلَى أَسْفَلَ، وَإِذَا خَفَّ يَصْعَدُ إِلَى فَوْقَ، خِلَافاً لِمَنْ

---

(١) راجع شفاء السقام في زيارة خير الأنام للإمام تقي الدين السبكي (ص١٥٣ مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٣١٥هـ)

(٢) منها قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وَالقِسْطُ: العَدْلُ. وقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ – ٩]، وقوله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ**». أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب فضل التسبي؛ ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء.

(٣) الشاهين: عمود الميزان.

قَالَ: إِنَّهُ عَكْسُ مِيزَانِ الدُّنْيَا فِي ذَلِكَ.

وَكَوْنُهُ فِي العِظَمِ كَأَطْبَاقِ السَّمَاوَاتِ مَرْوِيٌّ فِي حَدِيثٍ(١). قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: وَالمَوْزُونُ الصَّحَائِفُ، وَقِيلَ: تَكُونُ الأَعْمَالُ صُورَةً مَحْسُوسَةً هِيَ الَّتِي تُوزَنُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَكَوْنُ الصَّنْجِ مَثَاقِيلَ الذَّرِّ وَالخَرْدَلِ ثَابِتٌ مِنَ القُرْآنِ وَالأَحَادِيثِ، وَكَوْنُ ذَلِكَ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ العَدْلِ وَاضِحٌ، فَإِنَّ الخَرْدَلَةَ لَا تُمِيلُ مِيزَانًا، بَلْ أَعْدَادٌ مِنْهَا كَذَلِكَ، وَإِنْ كَثُرَتْ ظَهَرَ أَثَرُهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

الإيمان بالصراط

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالصِّرَاطِ وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ وَأَرَقُّ مِنَ الشَّعَرِ، تَزِلُّ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الكَافِرِينَ بِحُكْمِ اللهِ فَتَهْوِي بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَتَثْبُتُ عَلَيْهِ أَقْدَامُ المُؤْمِنِينَ فَيُسَاقُونَ إِلَى دَارِ القَرَارِ)**.

يَعْنِي أَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ ثَابِتٌ لِأَنَّهُ مِنْ مُجَوَّزَاتِ العُقُولِ، وَقَدْ وَرَدَ التَّوْقِيفُ بِالإِخْبَارِ عَنْهُ(٢)، وَكَوْنُهُ أحدَّ مِنَ السَّيْفِ وَأَرَقَّ مِنَ الشَّعَرِ هُوَ فِي صَحِيحِ

---

(١) أخرجه الحاكم من حديث سلمان الفارسي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يوضع الميزان يوم القيامة، فلو وزن فيه السماوات والأرض لوسعت، فتقول الملائكة: يا رب لمن يزن هذا؟ فيقول الله تعالى: لمن شئت من خلقي، فتقول الملائكة: سبحانك ما عبدناك حقَّ عبادتك، ويوضع الصراط مثل حدّ الموسى، فتقول الملائكة: من تجيز على هذا؟ فيقول: من شئت من خلقي، فيقولون: سبحانك ما عبدناك حقّ عبادتك». (المستدرك على الصحيحين، كتاب الأهوال، حديث: ٨٨٠١ ج٥/ص٤٩ - ٥٠ دار الحرمين للطباعة، ط١. ١٩٩٧م وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُضْرَبُ الجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ فَيَمُرُّ المؤْمِنُونَ كَطَرْفِ العَيْنِ، وَكَالبَرْقِ وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». أخرجه مسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.



مُسْلِمٍ[١] مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

وَقَالَ «البَيْهَقِيُّ»: لَمْ أَجِدْهُ فِي الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنَّمَا يُرْوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ.

لَكِنْ خَرَّجَ «الحَاكِمُ» مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ مِثْلُ حَدِّ المُوسَى[٢]، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَمَا ذَكَرَهُ «القَرَافِيُّ» من وُسْعِهِ وَأَنَّ فِيهِ طَرِيقَيْنِ وَطَاقَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ[٣]، وَلَا تَوْقِيفَ، فَلَا يَصِحُّ.

وَغَايَةُ حُجَّةِ المُعْتَزِلَةِ فِي إِنْكَارِ الصِّرَاطِ اسْتِبْعَادُ إِمْكَانِ المَشْيِ عَلَيْهِ وُقُوفًا مَعَ مَعْقُولِ الشَّاهِدِ، وَقَدْ وُجِدَ فِي الدُّنْيَا البَهْلَوَانُ يَمْشِي عَلَى الحَبْلِ وَهُوَ نَحْوٌ مِنْهُ، مَعَ أَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ بِمَحَلِّ خَرْقِ العَوَائِدِ، وَالآخِرَةُ مَحَلٌّ لِذَلِكَ.

وَقَدْ سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَمْشِي الكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ: **«إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى رِجْلِهِ فِي الدُّنْيَا قَادِرٌ أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ»**[٤] الحَدِيثُ.

---

(١) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

(٢) تقدم تخريجه قريبا.

(٣) نقله غير واحد عن العلامة شهاب الدين القرافي، ولعله في كتاب **«الإنقاد في الاعتقاد»** وهو مفقود، ونصه كما ذكره الشيخ البكي الكومي: لم يصح في الصراط أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يمنى ويسرى فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة ذات الشمال، وفيه طاقات كل طاقة تنفذ إلى طبقة من طبقات جهنم، وجهنم بين الخلائق وبين الجنة، والجسر على متنها منصوب فلا يدخل أحد الجنة حتى يمر على جهنم، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[مريم: ٧١] على أحد الأقوال. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رجلا=

وَ«الجِسْرُ»: القَنْطَرَةُ، وَ«مَتْنُ جَهَنَّمَ»: ظَهْرُهَا. وَ«جَهَنَّمُ» اسْمٌ لِجُمْلَةِ النَّارِ، لَا لِطَبَقَةٍ مِنْهَا فَقَطْ.

وَفِي البُخَارِيِّ: «**يَجُوزُ الْمُؤْمِنُونَ الصِّرَاطَ فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ حَتَّى يَتَوَاهَبُوا الحُقُوقَ بَيْنَهُمْ**»(١).

فَكَانَ شَيْخُنَا «**أَبُو عَبْدِ اللهِ القَوْرِيُّ**» رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: الصِّرَاطُ فِي البُخَارِيِّ صِرَاطَانِ: صِرَاطٌ عَامٌّ، وَصِرَاطٌ خَاصٌّ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَتَتَفَاوَتُ النَّاسُ فِي النَّجَاةِ عَلَيْهِ، وَوُقُوفُ الرُّسُلِ عِنْدَهُ يَقُولُونَ: «رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ» كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ.

وَ«دَارُ القَرَارِ»: الجَنَّةُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

الإيمان بحوض النبي ﷺ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالحَوْضِ المَوْرُودِ، حَوْضِ مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَشْرَبُ مِنْهُ المُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الجَنَّةِ وَبَعْدَ جَوَازِ الصِّرَاطِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، حَوْلَهُ أَبَارِيقُ عَدَدَ النُّجُومِ، فِيهِ مِيزَابَانِ يَصُبَّانِ مِنَ الكَوْثَرِ**).

يَعْنِي أَنَّ الوَاجِبَ إِنَّمَا هُوَ الإِيمَانُ بِحَوْضِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا أَنَّ لِكُلِّ

= قال: يا نَبِيَّ الله! كيف يُحشَر الكافر على وَجْهِه ؟ قال: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادرا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة» قال قتادة : بلى وعزة ربنا.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا».

نَبِيٍّ حَوْضًا إِلَّا صَالِحًا فَإِنَّهُ اسْتَعْجَلَ حَوْضَهُ؛ إِذْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ كُلُّهُ[١]، وَحَوْضُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَحَقِّقٌ بِالأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ[٢].

وَقَوْلُهُ: «يَشْرَبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ» ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانُوا مَا كَانُوا، فَقَوْلُهُ فِي «الرِّسَالَةِ»: «وَيُذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ»[٣] مَحْمَلُهُ عَلَى تَبْدِيلِ الدِّينِ وَتَغْيِيرِهِ، لَا تَبْدِيلِ الأَعْمَالِ وَتَغْيِيرِها وَنَحْوِهِ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ» إِجْمَاعًا، وَفِي كَوْنِهِ بَعْدَ الصِّرَاطِ أَوْ قَبْلَهُ اخْتِلَافٌ.

قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِتَأْخِيرِ الْحَوْضِ عَنِ الصِّرَاطِ غَيْرَ الإِمَامِ «أَبِي حَامِدٍ». وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ وُجِدَ هَذَا الْقَوْلُ لِغَيْرِهِ.

---

(١) **قال الشيخ زروق**: الذي يتعيَّنُ من ذلك أن حوض محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثابتٌ، وحوضُ غيره محتمل، فيُقطَعُ بالأول، ويفوِّضُ غيرُه إلى الله سبحانه. (شرح الرسالة، ج١/ص٥٩).

(٢) منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، زَوَايَاهُ سَوَاءٌ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، كِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا**» أخرجه البخاري في الرقاق، باب في الحوض؛ ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أنا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ**» أخرجه البخاري في الرقاق، باب في الحوض؛ ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصفاته. **الكرمانيُّ**: الفَرَطُ بفتح الفاء والراء: هو الذي يتقدم الواردين ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوه، يقال: فَرَطْتَ القومَ إذا تقدمتهم لترتاد لهم الماء وتهيء لهم. وفيه بشارة لهذه الأمة فهنيئا لمن كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَطَهُ. (الكواكب، ج٢٣/ص٦٤).

(٣) **قال الشيخ زرُّوق**: معنى «يُذَادُ» ـ بذال معجمة أولا ثم مهملة بينهما ألف: يُطْرَدُ عنه، فلا يشرب منه من بدَّل وغيَّر، يعني بالكفر والابتداع، لا بالعصيان المجرَّد لأنه ليس بتبديل ولا تغيير وإن كان مخالفا للمطلوب. (شرح الرسالة، ج١/ص٥٩).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ، وَلَا فَائِدَةَ فِي النَّظَرِ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَوَقُّفِ «**البَاجِي**» عَنِ الجَزْمِ بِأَحَدِ الجَانِبَيْنِ، وَعَلَيْهِ دَرَجَ بَعْضُ شُيُوخِ شُيُوخِنَا[1] إِذْ قَالَ فِي عَقِيدَةٍ لَهُ إِذْ قَالَ: «وَالإِيمَانُ بِالحَوْضِ مُقَدَّمًا يَكُونُ أَوْ يَتَأَخَّرُ»[2].

وَقَوْلُهُ: «عَرْضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ» هُوَ فِي الصَّحِيحِ، وَفِي رِوَايَةٍ شَهْرَانِ، وَفِي رِوَايَةٍ ثَلَاثَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ» هِيَ صِفَةُ مَاءِ الكَوْثَرِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ كَمَا وَرَدَ.

وَ«الأَبَارِيقُ» جَمْعُ إِبْرِيقٍ وَهُوَ مَا لَهُ إِبْزِيمٌ مِنْ أَوَانِي الشُّرْبِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «كِيزَانٌ» جَمْعُ كُوزٍ وَهُوَ مَا لَهُ عُرْوَةٌ، وَالكَابُ لَا عُرْوَةَ لَهُ وَلَا إِبْزِيمَ، وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُهُ فِي شَرَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ» إِمَّا مُبَالَغَةٌ فِي الكَثْرَةِ أَوْ حَقِيقَةٌ، وَكَوْنُ المِيزَابَيْنِ يَصُبَّانِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى تَأَخُّرِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) وهو الشيخ أبو عبد الله محمد العكرمي، كما ذكر الشيخ زروق في شرح الرسالة، (ج١/ص٥٩).

(٢) وفي بعض ما صحّ من الأخبار ما يشير إلى ترتيب الصراط والميزان والحوض، وهو ما أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في شأن الصراط، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة، فقال : «**أنا فاعل**» قال : قلت: يا رسول الله فأين أطلبك؟ قال : «**اطلبني أول ما تطلبني على الصراط**». قال: قلت: فإن لم ألقك على الصراط؟ قال : «**فاطلبني عند الميزان**». قلت : فإن لم ألقك عند الميزان؟ قال : «**فاطلبني عند الحوض فإني لا أخطئ هذه الثلاث المواطن**».



الإيمان بالحساب

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَتُؤْمِنَ بِالحِسَابِ وَتَفَاوُتِ الخَلْقِ فِيهِ، إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الحِسَابِ وَإِلَى مُسَامَحَةٍ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَهُمُ المُقَرَّبُونَ، فَيَسْأَلُ مَنْ شَاءَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَمَنْ شَاءَ مِنَ الكُفَّارِ عَنْ تَكْذِيبِ المُرْسَلِينَ، وَيَسْأَلُ المُبْتَدِعَةِ عَنِ السُّنَّةِ، وَيَسْأَلُ المُسْلِمِينَ عَنِ الأَعْمَالِ).

يَعْنِي: وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَالنُّصُوصُ الصَّرِيحَةُ، وَأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وَأَحَادِيثُ البَابِ فِي تَفْصِيلِهِ كَثِيرَةٌ[1].

وَمَا ذَكَرَ مِنْ سُؤَالِ المُبْتَدِعَةِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ مُقْتَضَى الأَصْلِ، وَإِلَّا فَلَا نَصَّ فِي عَيْنِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَصَحَّ أَنَّ: «سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَأَنَّهُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ[2]»[3] الحَدِيثُ.

---

(١) منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَوْمَ القِيَامَةِ عُذِّبَ» أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب. قال الشيخ زرُّوق في تعليقه على صحيح البخاري كتاب الرقاق، باب مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ: «نُوقِشَ» اسْتُقْصِيَ حِسَابُهُ، «عُذِّبَ» لِأَنَّ التَّقْصِير غَالِبٌ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ الخَالِصُ لِوَجْهِ اللهِ قَلِيلٌ، وَنِعَمُ اللهِ لاَ تَتَنَاهَى، فَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مِنَ عَمَلِهِ مَا يُوَفِّي مَا عَلَيْه، فَمَنْ اُسْتُقْصِيَ عَلَيْهِ، وَلاَ يُسَامَحْ هَلَكَ لاَ مَحَالَةَ.

(٢) القسطلانيُّ: لا يَسْتَرْقُونَ بغير القرآن، كعزائم أهل الجاهلية. (إرشاد الساري، ج٩/ص٣١٥).

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون الفا بغير حساب؛ ومسلم في الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب.

وَذَكَرَ القَاضِي «عَبْدُ الرَّحِيمِ[1]» ابْنُ الأُسْتَاذِ «عَبْدِ الكَرِيمِ القُشَيْرِيِّ» فِي إِشَارَةِ اسْمِهِ «الحَسِيب» أَنَّهُ الَّذِي يُحَاسِبُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فَالكُفَّارُ يَجْعَلُهُمْ حَسِيبِي أَنْفُسِهِمْ فَيَحْكُمُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالنَّارِ فَيَدْخُلُونَهَا، وَالمُقَرَّبُونَ تُحَاسِبُهُمُ المَلَائِكَةُ عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ لِأَنَّ أَعْمَالَهُمْ تَصْلُحُ لِلْعَرْضِ، وَيَكُونُونَ حُجَّةً عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَسَائِرُ المُؤْمِنِينَ أَهْلٌ لِلْعِتَابِ يُحَاسِبُهُمْ تَعَالَى فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ حَتَّى لَا يُطَّلَعَ عَلَى ذُنُوبِهِمْ كَمَا فِي حَدِيثِ النَّجْوَى: «**يَدْنُو[2] العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ[3]؛ فَيُقَرِّرُهُ[4] بِذُنُوبِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ**»[5] الحَدِيثُ.

---

(١) هو الإمام عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن أبو نصر القشيري النيسابوري (ت٥١٤هـ). رباه والده الإمام عبد الكريم صاحب الرسالة القشيرية، واعتنى به حتى برع في النظم والنثر واستوفى الحظ الأوفى من علم التفسير والأصول، ثم لازم إمام الحرمين حتى أحكم عليه المذهب والخلاف والأصول. (طبقات المفسرين للسيوطي).

(٢) راجع شرح صحيح البخاري لابن بطال (ج٩/ص٢٦٤)؛ وشرحه لابن الملقن وما نقله عن ابن فورك (ج٢٨/ص٤١٨)؛ وشرحه للعيني (ج٢٢/ص٢١٩) وشرحه لابن حجر (ج١٠/ص٥٠٣)؛ وشرحه للقسطلاني (ج٩/ص٥٠) وراجع أيضا إكمال المعلم للقاضي عياض (ج٨/ص٢٧٢) والمنهاج للنووي (ج١٧/ص٨٧).

(٣) قال القاضي عياض: الكنَفُ: السّتر. فـ«يضع عليه كنفه» أي: ستره فلا يكشفه بها على رؤوس الأشهاد، بدليل قوله بعد: «سترتها عليك في الدنيا». وقد يكون كنفه هنا: عفوه ومغفرته، وحقيقة المغفرة في اللغة: الستر والتغطية. (راجع مشارق الأنوار، ج١/ص٣٤٣).

(٤) قال القاضي البيضاوي: أي: يجعَلُه مُقِرًّا، بأن أظهر له ذنوبه وألجأه إلى الإقرار بها. (تحفة الأبرار، ص ٢٨٠).

(٥) أخرجه البخاري في المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وفي الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، وفي التوحيد، باب كلام الرب عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم؛ ومسلم في التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله.

الإيمان بإخراج الموحدين من النار

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَتُؤْمِنَ بِإِخْرَاجِ المُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ الانْتِقَامِ، حَتَّى لَا يَبْقَى فِي جَهَنَّمَ مُوَحِّدٌ)**.

يَعْنِي لِأَنَّهُ مِنَ الجَائِزِ الَّذِي جَاءَ الشَّرْعُ بِإِثْبَاتِهِ وَأَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ وُجُودِهِ، وَفِي الصَّحِيحِ «**فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا قَدِ امْتَحَشُوا، فَيُغْمَسُونَ فِي نَهْرِ الحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ** - بِكَسْرِ الحَاءِ - **فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً**»[1] أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي مُسْلِمٍ أَنَّهُمْ: يَمُوتُونَ فِيهَا إِمَاتَةً، وَأَنَّ مَوَاضِعَ السُّجُودِ لَا تَمَسُّهَا النَّارُ.

وَالمُرَادُ بِـ«المُوَحِّدِ»: المُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، فَلَا يَدْخُلُ اليَهُودِيُّ وَإِنْ وَحَّدَ لِأَنَّ تَوْحِيدَهُ كَلَا شَيْءٍ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ.

الإيمان بالشفاعة

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَتُؤْمِنَ بِشَفَاعَةِ الأَنْبِيَاءِ ثُمَّ العُلَمَاءِ ثُمَّ الشُّهَدَاءِ ثُمَّ سَائِرِ المُؤْمِنِينَ، كُلٌّ عَلَى حَسْبِ جَاهِهِ وَمَنْزِلَتِهِ. وَمَنْ بَقِيَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَفِيعٌ أُخْرِجَ بِفَضْلِ اللهِ، فَلَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ مُؤْمِنٌ، بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ)**.

يَعْنِي أَنَّ الشَّفَاعَةَ ثَابِتَةٌ نَصًّا وَإِجْمَاعًا. وَهَلْ لَا شَفَاعَةَ إِلَّا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ وَهُوَ مَذْهَبُ «ابْنِ أَبِي زَيْدٍ» مِنَ المَالِكِيَّةِ وَ«النَّوَوِيِّ» مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، أَوْ يَشْفَعُ كُلُّ مَنْ لَهُ دَرَجَةٌ عِنْدَ اللهِ كَمَا ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ؟ قَوْلَانِ. وَالمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الأَخِيرُ، وَهُوَ الَّذِي فِي النَّصِّ هَا هُنَا، يَعْنِي الَّذِي ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب فضل السجود؛ ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.



وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»(١) الحَدِيثُ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: فَهُوَ شَفِيعٌ لِأَهْلِ الكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ المُعْتَزِلَةُ: إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الطَّاعَةِ لِزِيَادَةِ الثَّوَابِ، لَا لِأَهْلِ المَعْصِيَةِ لِدَرْءِ العِقَابِ.

لَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[محمد: ١٩]، وَطَلَبُ المَغْفِرَةِ شَفَاعَةٌ، وَقَوْلُهُ لِلْكُفَّارِ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[المدثر: ٤٨]، وَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ.

شفاعات نبينا ﷺ

قَالَ «النَّوَوِيُّ» فِي «الرَّوْضَةِ»(٢): لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي القِيَامَةِ شَفَاعَاتٌ خَمْسٌ:

الأُولَى: هِيَ الشَّفَاعَةُ العُظْمَى فِي الفَصْلِ بَيْنَ أَهْلِ المَوْقِفِ حِينَ يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

- **الثَّانِيَةُ**: فِي جَمَاعَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.
- **وَالثَّالِثَةُ**: فِي جَمَاعَةٍ اسْتَحَقُّوا دُخُولَ النَّارِ(٣).
- **وَالرَّابِعَةُ**: فِي جَمَاعَةٍ دَخَلُوا النَّارَ فَيُخْرَجُونَ(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الشفاعة.

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام محيي الدين النووي (ج٥/ص٣٥٧).

(٣) ويدلُّ عليها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتُعَجَّلُ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَتُهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**» أخرجه البخاري في الدعوات، باب لكل نبيّ دعوة مستجابة؛ ومسلم في الإيمان، باب اختباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) ويدلُّ عليها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فَيَدْخُلُونَ**=

ـ وَالخَامِسَةُ: فِي رَفْعِ دَرَجَاتٍ لِنَاسٍ فِي الجَنَّةِ.

قَالَ: وَالمُخْتَصُّ بِهِ ﷺ هِيَ الأُولَى وَالثَّانِيَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّالِثَةُ وَالخَامِسَةُ أَيْضًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَذَكَرَ «الشُّمُّنِيُّ» عَشَرَةً، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَفِي الصَّحِيحِ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»[1]، الحَدِيثُ أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

* * *

= **الجَنَّةَ، وَيُسَمَّوْنَ: الجُهَنَّمِيِّينَ**». أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار.

(١) البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.



[مَبحثُ تعظيم الصحابة]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَنْ تَعْتَقِدَ فَضْلَ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ، وَأَنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ).

يَعْنِي أَنَّ الصَّحَابَةَ عَلَى مَرَاتِبَ فِي الفَضْلِ، فَأَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ أَبِي قُحَافَةَ خَلِيفَةُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَمَّا رَاوَدُوهُ عَنِ اسْتِخْلَافِ غَيْرِهِ لِلصَّلَاةِ قَالَ: «يَأْبَى اللهُ وَالمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»[1].

وَقَالَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا[2] لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»[3]، وَفِيهِ نَزَلَتْ: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ابن قرقول:** الخلة: المودّة والصداقة على الاختصاص دون مشاركة، ومعنى هذا: لو كنتُ متخذا من الخلق خليلا أنقطع إلى محبته وصداقته على التعيين والخصوص لكان أبا بكر، ولكن له خلة الإسلام وأخوَّته الشائعة في أهله بحقّ شمول الدين. ومن جعل الخليل مشتقا من الخلة وهي الحاجة والفقر فيكون المعنى: لو كنتُ متخذا من الخلق خليلا أفتقر إليه وأعتمده في أموري لكان أبا بكر، لكن الذي ألجأ إليه وأعتمد عليه في جميع أموري هو الله سبحانه وتعالى. وسمي إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خليلا لأنه تخلق بخلال حسنة اختص بها. (مطالع الأنوار، ج٢/ص٤٣٧).

(٣) البخاري في الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد؛ ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر.

ثُمَّ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ العَدَوِيُّ القُرَشِيُّ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ فِي الفَضْلِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَرَّقَ جَمْعَ المُشْرِكِينَ، وَمَنْ تَسَمَّى بِـ«أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ».

وَسَأَلَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ النِّسَاءِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ»، قَالَ: وَمِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «أَبُوهَا»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «عُمَرُ»، قَالَ: فَسَكَتُّ عَنْهُ مَخَافَةَ أَنْ أَسْمَعَ غَيْرَ ذَلِكَ»[1].

وَقَالَ «عَلِيٌّ» كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ اللهُ أَعْلَمُ.

وَسُئِلَ «مَالِكٌ» عَنْ «عَلِيٍّ» وَ«عُثْمَانَ» أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: تَعَارَضَتِ الظُّنُونُ فِيهِمَا، يَعْنِي فِي الفَضْلِ.

وَقَالَ أَيْضًا: أَدْرَكْتُ أَهْلَ العِلْمِ بِبَلَدِنَا لَا يُفَضِّلُونَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَحَدٍ، وَيَقُولُونَ: الكُلُّ فُضَلَاءُ. وَقَالَ أَيْضًا: فَضْلُهُمْ عَلَى تَرْتِيبِ الخِلَافَةِ، وَهَذَا هُوَ المُتَعَارَفُ.

وَقَالَ «إِمَامُ الحَرَمَيْنِ»: بَعْدَ ذِكْرِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: ثُمَّ لَا قَاطِعَ بِشَاهِدٍ مِنَ العَقْلِ عَلَى تَفْضِيلِ بَعْضِ الأُمَّةِ عَلَى بَعْضٍ، وَالأَخْبَارُ الوَارِدَةُ فِي فَضَائِلِهِمْ مُتَعَارِضَةٌ، لَكِنَّ الغَالِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ تَتَعَارَضُ الظُّنُونُ فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهم[2].

وَقَدِ اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ القَائِلِ: «أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ» بِأَنَّ

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا»؛ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٢) الإرشاد للجويني (ص٤٣١).



عِيسَى بَعْدَهُ فِي الزَّمَانِ إِذَا نَزَلَ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: «وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ». وَهُوَ حَسَنٌ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لأَفْضَلِيَّةِ العَشَرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] الآيَةَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَتُثْنِيَ عَلَيْهِمْ كَمَا أَثْنَى اللهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ)**.

يَعْنِي بِقَوْلِهِ الكَرِيمِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] الآيَةَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الآثَارُ وبُسِطَ فِي الأَحَادِيثِ، وَبِالجُمْلَةِ فَالصَّحَابَةُ عُيُونٌ، وَالعَيْنُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُمَسَّ إِلَّا بِمَا يَصْلَحُ بِهَا.

وَقَدْ قَالَ «**أَبُو القَاسِمِ الحَكِيمُ**»: الرَّافِضَةُ أَقْبَحُ فِعْلًا مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ إِذْ لَوْ قِيلَ لِلْيَهُودِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ مُوسَى؟ قَالَ: نُقَبَاؤُهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلنَّصْرَانِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ عِيسَى؟ قَالَ: حَوَارِيُّهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلرَّافِضِيِّ: مَنْ شَرُّ النَّاسِ؟ قَالَ: أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَبَّحَهُمُ اللهُ.

وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اللهَ، اللهَ فِي أَصْحَابِي، مَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ آذَى اللهَ، يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ**»(١).

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



وَقَوْلُهُ: (فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ وَشَهِدَتْ بِهِ الآثَارُ).

يَعْنِي: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي العَقِيدَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الإِشَارَةُ بِـ«ذَلِكَ» إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ وَهُوَ السَّمْعِيَّاتُ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

انْتَهَتِ العَقِيدَةُ المُبَارَكَةُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ خَاتِمَةٍ مُفِيدَةٍ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

* * *



عِيسَى بَعْدَهُ فِي الزَّمَانِ إِذَا نَزَلَ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: «وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ». وَهُوَ حَسَنٌ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لأَفْضَلِيَّةِ العَشَرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] الآيَةُ.

تحسين الظن بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَتُثْنِيَ عَلَيْهِمْ كَمَا أَثْنَى اللهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ)**.

يَعْنِي بِقَوْلِهِ الكَرِيمِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] الآيَةُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الآثَارُ وبُسِطَ فِي الأَحَادِيثِ، وَبِالجُمْلَةِ فَالصَّحَابَةُ عُيُونٌ، وَالعَيْنُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُمَسَّ إِلَّا بِمَا يَصْلَحُ بِهَا.

وَقَدْ قَالَ «**أَبُو القَاسِمِ الحَكِيمُ**»: الرَّافِضَةُ أَقْبَحُ فِعْلًا مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ إِذْ لَوْ قِيلَ لِلْيَهُودِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ مُوسَى؟ قَالَ: نُقَبَاؤُهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلنَّصْرَانِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ عِيسَى؟ قَالَ: حَوَارِيُّهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلرَّافِضِيِّ: مَنْ شَرُّ النَّاسِ؟ قَالَ: أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَبَّحَهُمُ اللهُ.

وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اللهَ، اللهَ فِي أَصْحَابِي، مَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ آذَى اللهَ، يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ**»[1].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



وَقَوْلُهُ: (فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ وَشَهِدَتْ بِهِ الآثَارُ).

يَعْنِي: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي العَقِيدَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الإِشَارَةُ بِـ«ذَلِكَ» إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ وَهُوَ السَّمْعِيَّاتُ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

انْتَهَتِ العَقِيدَةُ المُبَارَكَةُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ خَاتِمَةٍ مُفِيدَةٍ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

خاتمة
فِيهَا مَسَائِلُ مُهِمَّةٌ

❁ أَوَّلُهَا: اخْتُلِفَ فِي التَّقْلِيدِ فِي أُصُولِ التَّوْحِيدِ، فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ، وَحُكِيَ عَنِ «الأَشْعَرِيِّ»، وَقَالَ «القُشَيْرِيُّ»: مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ[1]. قَالُوا: وَالمُقَلِّدُ: هُوَ الآخِذُ بِقَوْلِ الغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ.

وَالمُخْتَارُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَخْذُ قَوْلِ الغَيْرِ مَعَ احْتِمَالِ شَكٍّ أَوْ وَهْمٍ فَلَا يَصِحُّ،

(١) وذلك في الرسالة المسماة «**شكاية أهل السُّنة بحكاية ما نالهم من المحنة**» للأستاذ أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، وقد ذكرها التاج في السبكي في طبقاته الكبرى (ج٣/ص٣٩٩)، والنص المقصود هنا قوله: **فإن قالوا**: فالأشعري يقول إن العوام إذا لم يعلموا علم الكلام فهم أصحاب التقليد فليسوا بمؤمنين، **قيل**: هذا أيضا تلبيس ونقول: إن الأشعري لا يشترط في صحة الإيمان ما قالوا من علم الكلام، بل هو وجميع أهل التحصيل من أهل القبلة يقولون: يجب على المكلَّف أن يعرف الصانع المعبود بدلائله التي نصبها على توحيده واستحقاق نعوت الربوبية، وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلمين من الجوهر والعرض، وإنما المقصود حصول النظر والاستدلال المؤدي إلى معرفة الله عَزَّوَجَلَّ، وإنما استعمل المتكلمون هذه الألفاظ على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلمين، والسلف الصالح وإن لم يستعملوا هذه الألفاظ لم يكن في معارفهم خَلَلٌ، والخلف الذين استعملوا هذه الألفاظ لم يكن ذلك منهم لطريق الحق مباينة ولا في الدين بدعة، كما أن المتأخرين من الفقهاء عن زمان الصحابة والتابعين استعملوا ألفاظ الفقهاء من لفظ العلة والمعلول والقياس وغيره ثم لم يكن استعمالهم بذلك بدعة، ولا خُلُوُّ السلف عن ذلك كان لهم نقصًا وكذلك شأن النحويين والتصريفيين ونقلة الأخبار في ألفاظ تختص كل فرقة منهم بها. (طبقات الشافعية الكبرى، ج٣/ص٤٢٠ تحقيق الطناحي والحلو، طبعة الحلبي).

وَإِلَّا فَصَحِيحٌ[1] وَلَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَرْكِ الاسْتِدْلَالِ، وَعَلَيْهِ الأَئِمَّةُ الأَرْبَعَةُ وَ«الثَّوْرِيُّ» وَ«الأَوْزَاعِيُّ» وَكَافَّةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَكَثِيرٌ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ، خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ وَالمُعْتَزِلَةِ.

لَنَا أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ، فَبِأَيِّ وَجْهٍ حَصَلَ كَفَى، وَقَدْ قَبِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلَافِ العَرَبِ مُجَرَّدَ الاعْتِقَادِ مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ.

قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ: الخِلَافُ فِي مَنْ نَشَأَ عَلَى شَاهِقِ جَبَلٍ أَوْ مَنْ وَرَاءَ الصِّينِ أَوِ البَحْرِ وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِي العَالَمِ فَأَخْبَرَهُ إِنْسَانٌ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَصَدَّقَهُ، فَأَمَّا مَنْ نَشَأَ فِي بِلَادِ الإِسْلَامِ وَسَبَّحَ اللهَ عِنْدَ رُؤْيَةِ صَنَائِعِهِ، وَتَفَكَّرَ فِي بَدَائِعِهِ، فَذَلِكَ مِنْهُ نَوْعُ اسْتِدْلَالٍ هُوَ بِهِ خَارِجٌ عَنِ التَّقْلِيدِ، وَاللهُ أَعْلَمُ[2].

---

(١) قال الشيخ محمود مقديش: لا شك أن من قلّد المحق كالرسول صلى الله عليه وسلم أو القرآن العظيم أو جزم بما أجمع عليه المسلمون من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يقال فيه إنه غير مؤمن، أو هو ممن يخشى على إيمانه من التزلزل دون الناظر، والله تعالى وعد المؤمنين بالتثبيت في الحياة والدنيا وفي الآخرة بالقول الثابت، فهو تعالى يحميه في حماية جملة المؤمنين، إذ لولا حماية الله تعالى وتثبيته لما استقر لأحد إيمانٌ، فإبليس والعياذ بالله مع معرفته بأنّ الله حقٌّ، وأن الرسول حقٌّ، وكذا بقية أركان الإيمان لمّا ختم الله عليه بالكفر وختم له بالطرد لم ينفعه اللهُ بما عَلِم، ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وكذا من أضله الله على عِلْمٍ ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] الآية. وعند التحقيق الخَلْقُ كلهم على حذر شديد من سلب الإيمان، ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، بل كلما كثرت المعرفة اشتد الخوفُ، فإن نار الطرد أشدّ عذاباً من نار الحسّ، بل عذاب النار الحسي سببه نارُ الطرد، ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾[آل عمران: ١٩٢]. (حاشية على شرح الوسطى، ص٤٧).

(٢) أشار العلامة ابن حجر المكي إلى ذلك قائلا: «يَقِلُّ أن يُرى مقلدٌ في الإيمان بالله تعالى لأنا نجد كلام العوام محشوًّا بالاستدلال بوجود هذا العالم على وجوده تعالى وصفاته من نحو العلم والإرادة والقدرة، وليس هذا تقليداً؛ إذ التقليد هو أن يسمع من نشأ بقمة جبل الناس يقولون: للخلق رب خلقهم وخلق كل شيء من غير شريك، ويستحق العبادة عليهم، فيجزم=

۞ **الثَّانِيَةُ**: اخْتُلِفَ فِي أَوَّلِ الوَاجِبَاتِ، فَقِيلَ: النَّظَرُ وَالاسْتِدْلَالُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. قَالَ «**ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ**»: وَنَقَلَ «**البَاجِي**» عَنْ شَيْخِهِ «**السِّمْنَانِيِّ**» أَنَّ القَوْلَ بِأَنَّ النَّظَرَ وَالاسْتِدْلَالَ أَوَّلُ الوَاجِبَاتِ مَسْأَلَةٌ مِنَ الاعْتِزَالِ بَقِيَتْ فِي المَذْهَبِ عَلَى مَنِ اعْتَقَدَهَا[1].

۞ **الثَّالِثَةُ**: الكُفْرُ خِلَافُ الإِيمَانِ، فَهُوَ عَدَمُ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي بَعْضِ مَا عُلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ ضَرُورَةً.

فَإِنْ قِيلَ: فَشَادُّ الزُّنَّارِ[2] وَلَابِسُ الغِيَارِ[3] بِالاخْتِيَارِ لَا يَكُونُ كَافِرًا؟

قُلْنَا: جَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَامَةً لِلتَّكْذِيبِ فَحُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ، كَتَرْكِ الصَّلَاةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِالتَّكْفِيرِ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَامَةٌ، لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ.

۞ **الرَّابِعَةُ**: المَعْرِفَةُ غَيْرُ الإِيمَانِ لِأَنَّهَا تَنْفَكُّ عَنْهُ؛ إِذْ أَهْلُ الكِتَابِ يَعْرِفُونَ مُحَمَّدًا ﷺ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ، لَكِنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَهُ، كَمَا أَخْبَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ.

= بذلك إجلالا لهم عن الخطإ وتحسيناً للظن بهم، فإذا تمّ جزمه بأن لم يجوّز نقيض ما أخبروا به فقد حصل واجب الإيمان وإن فاته الاستدلال لأنه غير مقصود لذاته، بل للتوصل به للجزم، وقد حصل. وقضية هذا التعليل أنه لا يعصي بتركه الاستدلال؛ لما تقرر من حصول المقصود بالذات بدونه، لكن نقل بعضهم الإجماع على تأثيمه بترك الاستدلال، ووجهه أن جزمه حينئذ لا ثقة به؛ إذ لو عرضت له شبهة فات وبقي متردداً، بخلاف الجزم الناشئ عن الاستدلال لا يفوت بذلك». (الفتح المبين بشرح الأربعين، ص ١٦٥، نشر دار المنهاج).

(١) بهجة النفوس للإمام ابن أبي جمرة (ج١/ص٤١).

(٢) الزُّنَّارُ: حزامٌ يَشُدُّه النَّصرانيُّ على وسطه.

(٣) الغِيَارُ: علامةُ أَهل الذِّمَّة، كالزُّنَّار ونحوِه يشدُّه على وَسَطِه.

﴿ الخَامِسَةُ: قَالَ المُحَقِّقُونَ: الإِيمَانُ فِي نَفْسِهِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ؛ لِأَنَّهُ التَّصْدِيقُ بِالقَلْبِ، وَالتَّصْدِيقُ شَرْطُهُ الظُّهُورُ، وَالأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْهُ، فَلَا تُتَصَوَّرُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ فِيهِ ضَرُورَةً[1].

قَالَ الإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ»: وَمَا رُوِيَ عَنِ السَّلَفِ مِنْ أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الأَعْمَالَ مِنْهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ تَزِيدُ وَتَنْقُصُ، وَلَكِنَّ مَعْنَاهُ زِيَادَةُ ثَمَرَتِهِ وَفَيْضِ نُورِهِ عَلَى مَاهِيَّتِهِ».

وَعَنْ «مَالِكٍ» مِثْلُ مَا هُنَا وَمِثْلُ مَا لِلسَّلَفِ، وَثَالِثُهَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: أَمَّا إِيمَانُ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ فَلَا يَنْقُصُ إِجْمَاعًا عَلَى جَمِيعِ الأَقْوَالِ[2].

---

(١) قال الشيخ زرُّوق في تعليقه على صحيح البخاري، باب زيادة الإيمان نقصانه: قيل: لا يخاض في ذلك، وقيل: يخاض فيه، وعلى هذا فقيل: يزيد وينقص كما هنا، وقيل: لا يزيد ولا ينقص لأنه معنًى، وقيل: يزيد ولا ينقص، ونقل عن مالكٍ التوقّف عن نَقْصِه. وقال بعضهم: «الإيمانُ قَوْلٌ وعَمَلٌ واعْتِقَادٌ بالقَلْبِ، فالقول لا يزيد ولا ينقص، والعمل يزيد وينقص، والاعتقاد يزيد ولا ينقص، فاذا نقص ذهب. فالقول كالمصباح، والعمل كالزيت، والاعتقاد كالنور المتعلّق بالفتيلة، يزيد ضوءها بحسن الزيت وزيادته المناسبة، وينقص كذلك، ولا تنقص هي في نفسها إلا بصيرورتها رماداً». فلا نقص عنده في نفس الإيمان بعد ثبوته وإليه أشار «ابن أبي زيد بقوله»: «فيكون فيها النقص وبها الزيادة»، فتأمل ذلك. (تعليق على صحيح البخاري، ق١٤/ب) وراجع شرح الرسالة للشيخ زروق (ج١/ص٦٠).

(٢) قال الشيخ زرُّوق في تعليقه على صحيح البخاري عند التعرّض لذلك: وقال بعض شيوخنا: «لا يدخل الخلاف في أهل العصمة من الأنبياء والملائكة؛ إذ لا يصح نقص إيمانهم». وهذا تنبيه حسن، ولكنَّ حُكْمَ الحقيقة خلافُ حكم التحقُّقِ بها، فلنا أن نذكر الخلاف في الحقيقة مجردًا، وتُنسَبُ أعلاها لأعْلى المراتب. وعلى هذا يفهم من إطلاق من أطلق، والله أعلم. (تعليق على صحيح البخاري، ق١٥/أ).

۞ **السَّادِسَةُ:** الإِيمَانُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ العَبْدِ، وَجَمِيعُ أَفْعَالِهِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا تَقَرَّرَ.

قَالَ الإمام «**أَبُو حَامِدٍ**»: وَتَكَلَّمَ السَّلَفُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الإِيمَانُ عَطَاءٌ مِنَ اللهِ؟ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ العَبْدَ مُكَلَّفٌ بِهِ، وَالمُعْطَى لَا يَكُونُ مُكَلَّفًا بِهِ وَمَجْبُورًا عَلَى قَبُولِ العَطَاءِ، وَأَمَّا التَّوْفِيقُ لَهُ وَالهِدَايَةُ إِلَيْهِ فَمُعْطَاةٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلٌ مِنْهُ.

قَالُوا: وَالهُدَى مِنَ اللهِ: خَلْقُ الاهْتِدَاءِ فِي العَبْدِ، وَالإِضْلَالُ: خَلْقُ الضَّلَالَةِ.

وَالإِطْبَاقُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُنْعِمْ عَلَى الكَافِرِ بِالإِيمَانِ وَالهِدَايَةِ، وَأَنْعَمَ عَلَى المُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ.

۞ **السَّابِعَةُ:** جُمْهُورُ الأَشَاعِرَةِ عَلَى جَوَازِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيمَانِ، فَيَقُولُ المُؤْمِنُ: «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ»، وَعَلَيْهِ السَّلَفُ وَالشَّافِعِيَّةُ. وَقَالَ المَاتُرِيدِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ، بَلْ يُقَالُ: «أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا»[١]، وَعَلَيْهِ الحُجَّةُ فِي «**القَوَاعِدِ**».

وَقَالَ «**الحَسَنُ**» لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا مَا تَحِلُّ بِهِ ذَبِيحَتِي وَتَصِحُّ بِهِ

---

(١) **قال الشيخ البكي الكوميّ:** هذه المسألة اختُلِف فيها أيضا، فذهب الأشعري وأهل الحديث والصوفي إلى القول بذلك، وذهب الحنفي وما وراء النهر إلى غيره، والخلاف بالتحقيق خلافٌ في حالٍ؛ فالحنفي ينظر إلى ما هو متحقِّق في الحالة الراهنة، ولذلك قال: إن لم يتحقق بالإيمان منه فهو كافر، وإن تحقق فلا ينبغي أن يُقَيَّدَ دفعًا لتوهّم الشك منه، وإن كان ذلك يُذكَر على سبيل التبرك فالأولى ترك ذلك دفعا لذلك التوهم. والأشعري يقول: العاقبة مجهولة، والإيمان الذي به النجاة والسعادة مجهول، وعِلمُ الله ومشيئته محيطة بالكل، فوجب ردّ الأمر إلى مشيئته إظهاراً للفاقة وتركاً للتزكية واتباعاً للسلف الصالح. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢٩٦ - ٢٩٧).

صَلَاتِي وَتَجُوزُ بِهِ مُنَاكَحَتِي فَأَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَأَمَّا مَا أَدْخُلُ بِهِ الجِنَانَ وَأَنْجُو بِهِ مِنَ النِّيرَانِ وَأُرْضِي بِهِ الرَّحْمَنَ فَأَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَعَلَى كُلٍّ فَالاسْتِثْنَاءُ رَاجِعٌ لِإِبْهَامِ الخَاتِمَةِ وَخَوْفِهَا، لَا لِنَفْسِ الوَاقِعِ فِي الحَالِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

❁ **الثَّامِنَةُ**: قَالَ الشَّيْخُ «**أَبُو عَبْدِ اللهِ البُلَّالِيُّ**» رَحِمَهُ اللهُ: **الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ** الشَّرْعِ وَاسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ أَنَّ الإِيمَانَ حَقِيقَةٌ فِي الاعْتِقَادِ مَجَازٌ فِي العَمَلِ، وَالإِسْلَامُ عَكْسُهُ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسْلَامَ وَاحِدٌ شَرْعًا، فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَعَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ وَاحِدٍ بِاتِّفَاقٍ، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

❁ **التَّاسِعَةُ**: الإِيمَانُ: هُوَ تَصْدِيقُ[1] الرَّسُولِ فِيمَا عُلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ ضَرُورَةً،

---

(١) وليس المراد من التصديق مجرّد أن يقع في القلب نسبةُ الصدق إلى الخَبَر الوارد بذلك أو المخبِر عن ذلك من غير إذعان وتسليم وقبول لما وقع في القلب، فذلك باطل لغةً وشرعًا، وإلا لزم أن يكون كل من صدّق بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ بذلك الاعتبار يكون مؤمنا الإيمان الشرعي الواجب، وظاهر أنه ليس كذلك؛ فإنّ كثيرًا من الكفار كانوا عالمين بصدقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما يشهد لذلك قوله الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، بل المراد بالتصديق الإذعانُ والقبول لما وقع في القلب، والانقياد له وسكون النفس إليه واطمئنانها به، وذلك القبول يكون بترك العناد والتكبر، ثم بناء الأعمال الشرعية على ذلك التصديق.
وهذا هو المقصود بالتصديق الذي يعرِّف به العلماء الإيمان كالإمام أبي الحسن الأشعري كما حكى عنه ابن فورك فقال: «وكان يقول: **إن الإيمان هو تصديقُ القلب، وهو اعتقادُ المعتقِد صدقَ من يؤمن به**». يعني لا يكفي عند الإمام الأشعري مجرد وقوع صدق=

فَتَفْصِيلًا فِيمَا عُلِمَ تَفْصِيلًا ، وَإِجْمَالًا فِيمَا عُلِمَ إِجْمَالًا .

وَالإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ لَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ(١) ، بَلْ تُرْجَمَانٌ لِتَجْرِيَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الشَّرْعِ ، وَعَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ كَـ«**القَاضِي**» وَ«**الأُسْتَاذِ**» وَ«**الإِمَامِ**» وَ«**أَبُو حَنِيفَةَ**» وَالشَّيْخُ «**أَبُو مَنْصُورٍ**» .

= الرسول ﷺ في قلب المصدِّق، فإنّ ذلك الوقوع قد يكون اضطراريا لا كسبيا، بل يشترط أن ينضم لذلك القدر الضروري إذعانُ المصدِّق لما جاء به الرسول ﷺ وأن يعتقد صدقه اعتقادًا جازمًا، وأن يحدِّثَ به نفسه ويسلِّم به تسليمًا، وهذه الأعمال القلبية أمور كسبية زائدة على مجرد وقوع صدقه ﷺ في قلب المكلّف، وعبارة الإمام الأشعري تنص على أنّ الإيمان الشرعي هو ذلك العمل القلبي الذي هو التصديق الكسبي المفسر بالإذعان والتسليم لما جاء به الرسول ﷺ، ويدل على ذلك قول الإمام ابن فورك بعد ذلك حاكيا عن الإمام الأشعري: «**وكان يقول: التعظيم لله تعالى والإجلال له من شرط الإيمان، وكذلك المحبة والخضوع. وما يجعله شرطا بالله تعالى يجعله شرطا في الإيمان برسوله ﷺ؛ لأن التهاون بالرسول والاستخفاف به كفرٌ، كما أنّ التهاون بأمْرِ الله تعالى والاستخفاف به كفر**». (مجرد مقالات الإمام الأشعري، ص ١٥٣، ١٥٤. تحقيق د. أحمد السايح. نشر مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة).

(١) **قال العلامة الزبيدي**: مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها وهي أنه قد اتفق القائلون بعدم اعتبار الإقرار على أنه يلزم المصدّق أن يعتقد أنه متى طولب به أتى به، فإن طولب به ولم يقرّ فهو كفر عناد، وبهذا فسّروا ترك العناد، وقالوا: هو شرط. (إتحاف السادة المتقين، ج٢/ص٢٤٧).

قال الإمام النووي فيما شرحه من صحيح البخاري: الذي عليه أهل السنة أو جمهورهم أن من صدَّق بقلبه ونطق بلسانه بالتوحيد ولكنّه قصّر في الأعمال الواجبة كترك الصلاة وشرب الخمر لا يسمى مؤمنا عند الإطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، ولكنه لا يكون كافرًا خارجًا عن ملة الإسلام، بل هو عاصٍ فاسق يستحقّ العذاب، وقد يعفى عنه وقد يعذّبُ، فإن عذّب ختم له بالجنة. (ق٥٦/أ - ب).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: هُوَ التَّصْدِيقُ وَالإِقْرَارُ.

وَقَالَ النَّجَّارِيَّةُ: هُوَ الإِقْرَارُ.

وَقَالَتِ الكَرَّامِيَّةُ: هُوَ الإِقْرَارُ المُجَرَّدُ.

وَقِيلَ: المَعْرِفَةُ بِاللهِ، وَقِيلَ: بِهِ وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ.

وَقِيلَ: أَعْمَالُ الجَوَارِحِ. وَهَلِ الْفَرَائِضُ فَقَطْ؟ أَوْ الفَرَائِضُ وَغَيْرُهَا؟ قَوْلَانِ.

وَقَالَ سَلَفُنَا: الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ، وَالعَمَلُ بِالأَرْكَانِ[1]، وَعَلَيْهِ «**مَالِكٌ**» وَ«**الشَّافِعِيُّ**» وَغَيْرُهُمَا مِنَ الأَئِمَّةِ، سِوَى «**أَبِي حَنِيفَةَ**»، وَاللهُ أَعْلَمُ.

❁ **العَاشِرَةُ**: مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ مُرْتَكِبَ الكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ مِنَ المُؤْمِنِينَ حَقِيقَةً وَاسْمًا وَحُكْماً[2].

---

(١) وقد حقق الشيخ الإمام **عبد القاهر البغدادي** مذهب السلف الصالح وأهل الحديث في الإيمان فقال: «وقال الباقون من أصحاب الحديث: إن الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها، وهو على ثلاثة أقسام: قِسْمٌ منه يخرج صاحبه من الكفر ويتخلص به من الخلود في النار إن مات عليه: وهو معرفته بالله تعالى وبكتبه ورسله وبالقدر خيره وشرّه من الله، مع إثبات الصفات الأزلية لله تعالى ونفي التشبيه والتعطيل عنه، ومع إجازة رؤيته تعالى واعتقاد سائر ما تواترت الأخبار الشرعية به. وَقِسْمٌ منه يوجب العدالة وزوال اسم الفسق عن صاحبه، ويتخلص به من دخول النار: وهو أداء الفرائض واجتناب الكبائر. وَقِسْمٌ منه يوجب كون صاحبه من السابقين الذين يدخلون الجنة بلا حساب: وهو أداء الفرائض والنوافل مع اجتناب الذنوب كلها. (أصول الدين، ص٢٤٩، طبعة مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية بإستانبول، ط١، ١٩٢٨م).

(٢) حكى الإمام الطبري مذهب أهل الحق في ما يتعلق بأهل الكبائر في كتابه «**التبصير في معالم الدين**» قائلا: «وقال آخرون: هم مؤمنون، غير أنهم لمّا ركبوا من معاصي الله فاجترحوا الذنوب في مشيئة الله، إن شاء عفا عنهم بفضله فأدخلهم الجنة، وإن شاء عاقبهم بذنوبهم، فإنه يعاقبهم بقدر الذنب ثم يخرجهم من النار بعد التمحيص فيدخلهم الجنة.=

وَقَالَتِ الخَوَارِجُ: العِصْيَانُ كُفْرٌ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ خُلِّدَ فِي النَّارِ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ بِالكَبِيرَةِ دُونَ الصَّغِيرَةِ.

وَقِيلَ: مُنَافِقٌ، وَقَالَ بِهِ «**الحَسَنُ**»، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

وَقَالَتِ المُرْجِئَةُ[1]: لَا تَضُرُّ الكَبِيرَةُ مَعَ الإِيمَانِ، كَمَا لَا تَنْفَعُ الحَسَنَةُ مَعَ الكُفْرِ.

وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا، بَلْ يُسَمَّى فَاسِقًا، فَلَا يُقَالُ مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وَلَهُ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ.

قَالُوا: وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّوْبَةِ خُلِّدَ فِي النَّارِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الحِكْمَةِ عَفْوُهُ وَمَغْفِرَتُهُ.

قَالُوا: وَمُرْتَكِبُ الصَّغِيرَةِ مُؤْمِنٌ لِأَنَّ مَنِ اجْتَنَبَ الكَبَائِرَ اسْتَحَقَّ مَغْفِرَةَ الصَّغَائِرِ.

وَهَلْ تَكْفِيرُ الصَّغِيرَةِ بِاجْتِنَابِ الكَبِيرَةِ قَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ؟ قَوْلَانِ لِلْمُحَدِّثِينَ وَالأُصُولِيِّينَ.

= (التبصير في معالم الدين، للإمام ابن جرير الطبري، ص ١٨٠).

(١) سموا «مرجئة» لإرجائهم المعصية، أي تأخيرهم إياها عن الاعتبار، أي أنهم قالوا: إنها لا تعتبر من حيث إنه لا يترتب على فعلها عذاب. وذلك استنادا على أصلهم من أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وهؤلاء هم الذين حكى الإمام الطبري مقالتهم الفاسدة في كتابه «**التبصير في معالم الدين**» فقال: «وقال آخرون: أهل الكبائر من أهل التوحيد الذين وحدوا وصدّقوا رسول الله ﷺ وأقرّوا بشرائع الإسلام مؤمنون بإيمان جبريل وميكائل وهم من أهل الجنة، وقالوا: لا يضرهم مع الإيمان ذنب صغيرة أو كبيرة كما لا ينفع مع الشرك عمل. قالوا: والوعيد إنما هو لأهل الكفر بالله المكذبين بما جاء به رسوله ﷺ». (التبصير في معالم الدين، للإمام ابن جرير الطبري، ص ١٧٩).

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الكَبِيرَةِ فِي المَشِيئَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، مَعَ نُصُوصٍ وَقَوَاطِعَ أُخْرَى، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

۞ **الحَادِيَةَ عَشَرَ**: لَا يُحْبِطُ الإِيمَانَ إِلَّا الكُفْرُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الكُفْرَ إِلَّا الإِيمَانُ.

وَجُمْهُورُ المُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ المَعْصِيَةَ الوَاحِدَةَ تُحْبِطُ العَمَلَ كُلَّهُ، حَتَّى مَنْ عَبَدَ اللهَ طُولَ عُمُرِهِ ثُمَّ شَرِبَ قَطْرَاتِ خَمْرٍ كَأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدْ قَطُّ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ مَا وَرَدَ مِنَ الإِحْبَاطِ بِالأَعْمَالِ إِنَّمَا هُوَ بِالمُوَازَنَةِ، وَذَكَرَهُ «**ابْنُ العَرَبِيِّ**» وَغَيْرُهُ.

۞ **الثَّانِيَة عَشَرَ**: التَّحْقِيقُ أَنَّ صِبْيَانَ المُؤْمِنِينَ مَحْكُومٌ لَهُمْ بِحُكْمِ آبَائِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَصِبْيَانُ الكُفَّارِ كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: الكُلُّ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَصَحَّحَهُ «**النَّوَوِيُّ**».

وَقِيلَ: هُمْ خَدَمَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ، قَالَهُ المُعْتَزِلَةُ.

وَقِيلَ: مَنْ عَلِمَ اللهُ مِنْهُ الإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ بِتَقْدِيرِ بُلُوغِهِ فَمُؤْمِنٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ بِالوَقْفِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ المُشْرِكِينَ قَالَ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[1]. وَفِي الحَدِيثِ: «**ثَلَاثَةٌ مِنْ كَمَالِ الإِيمَانِ: الكَفُّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ أَلَّا تُكَفِّرُوهُ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُوهُ مِنْ إِيمَانٍ بِعَمَلٍ، وَالجِهَادُ**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين؛ ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار.

مَاضٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[١] الحَدِيثُ.

۞ **الثَّالِثَة عَشر**: كَفُّ السَّلَفِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الاسْمِ وَالمُسَمَّى وَالصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ وَالتِّلَاوَةِ وَالمَتْلُوِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِمَوْقِفِ الاشْتِبَاهِ وَعَدَمِ الحَاجَةِ لِذَلِكَ، فَإِذَا أُمِنَ مِنْ ذَلِكَ وَاحْتِيجَ إِلَيْهِ لَمْ يَكْرَهُوهُ، كَعَرْضِ الشُّبَهِ، وَرُبَّمَا وَجَبَ لِضَرُورَةِ الدَّفْعِ وَالاحْتِرَازِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

۞ **الرَّابِعَة عَشر**: أَرْكَانُ العَقَائِدِ أَرْبَعَةٌ: إِثْبَاتُ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَسْمَاءِ، وَتَنْزِيهُ ذَلِكَ، وَالعِلْمُ بِالأَفْعَالِ وَوَجْهِهَا، وَالسَّمْعِيَّاتُ وَمَا جَاءَ فِيهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَبَقِيَتْ مَسَائِلُ أَرَدْنَا إِلْحَاقَهَا عَلَى دَرَجِ مَا نَحْنُ فِيهِ وَتَرْتِيبِهِ فَنَقُولُ:

۞ **الخَامِسَةُ عشر**: الجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ شَرْطَ النُّبُوَّةِ الذُّكُورِيَّةُ؛ لِأَنَّ النُّبُوَّةَ تَقْتَضِي الاشْتِهَارَ، وَالأُنُوثَةَ تَقْتَضِي الاسْتِتَارَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ [يوسف: ١٠٩].

وَعَنِ «الشَّيْخِ» خِلَافُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ: «أَرْبَعٌ نَبِيَّاتٌ: أُمُّ مُوسَى، وَمَرْيَمُ، وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَسَارةُ امْرَأَةُ إِبْرَاهِيمَ»[٢].

وَالخِلَافُ فِي مَرْيَمَ أَقْوَى مِنْ كُلِّهِنَّ، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا صِدِّيقَةٌ.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور.

(٢) هذا الحديث أورده القرطبي في تفسيره ولا سند له، وقد قال الإمام بدر الدين العيني: أما مريم فزعم ابن حزم وآخرون أنها نبية، وكذلك سارة أم إسحاق وأم موسى عليهما الصلاة والسلام، وعند الجمهور كما حكاه أبو الحسن الأشعري وغيره من أهل السنة والجماعة أنّ النبوة مختصة بالرجال وليست في النساء نبية. (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، ج٤/ص٢٨٦ طبعة دار الكتب العلمية).

وَذَكَرَ «ابْنُ القَطَّانِ» فِي مَرَاتِبِ الصَّحَابَةِ عَنْ «إِمَامِ الحَرَمَيْنِ» الإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَبِيَّةٍ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِوُجُودِ الخِلَافِ قَبْلَهُ.

۞ **السَّادِسَةُ عَشَرَ**: شَرْطُ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ العَقْلِ، قَوِيَّ الرَّأْيِ، سَلِيمًا عَمَّا يُنَافِرُ الطَّبَائِعَ السَّلِيمَةَ أَوْ يُخِلُّ بِالمُرُوءَةِ أَوْ يَنْفِي عَنْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ؛ لِأَنَّ الحُجَّةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِهِمْ مَعَ نَفْيِ ذَلِكَ، وَهُمْ مِنَ البَشَرِ، لَكِنْ لَا كَالأَبْشَارِ، كَمَا يُقَالُ: اليَاقُوتُ حَجَرٌ لَا كَالأَحْجَارِ.

۞ **السَّابِعَةُ عَشَرَ**: العِصْمَةُ: الامْتِنَاعُ مِنَ الذَّنْبِ مَعَ اسْتِحَالَةِ الوُقُوعِ فِيهِ لِخَبَرِ الصَّادِقِ بِذَلِكَ، لَا لِذَاتِهَا، وَهِيَ ثَابِتَةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ فِيمَا يُنَافِي مُقْتَضَى المُعْجِزَةِ إِجْمَاعًا كَالكَذِبِ وَالخِيَانَةِ وَعَدَمِ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الكُفْرِ وَالكَبَائِرِ عَمْدًا، وَكَذَا صَغَائِرِ الخِسَّةِ سَمْعًا عِنْدَنَا، وَعَقْلًا عِنْدَ المُعْتَزِلَةِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ وَالسُّنَّةِ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الكَبَائِرِ عَمْدًا وَسَهْوًا، وَعَنِ الصَّغَائِرِ عَمْدًا لِئَلَّا يَلْزَمَ مَا هُوَ مُنْتَفٍ.

وَقَالَتِ الحُكَمَاءُ: العِصْمَةُ: مَلَكَةٌ تَمْنَعُ الفُجُورَ.

وَقَالَ «الجُنَيْدُ» وَ«الثَّوْرِيُّ» وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَشَايِخِنَا الصُّوفِيَّةِ: مَا جَرَى عَلَى الأَنْبِيَاءِ جَرَى عَلَى ظَوَاهِرِهِمْ، وَأَسْرَارُهُمْ مُسْتَوْفَاةٌ بِمُشَاهَدَةِ الحَقِّ وَمُوَافَقَةِ أَمْرِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

۞ **الثَّامِنَةُ عَشَرَ**: السَّهْوُ وَالنِّسْيَانُ جَائِزٌ عَلَى الأَنْبِيَاءِ إِلَّا عِنْدَ قَبُولِ الوَحْيِ وَأَدَائِهِ، وَتَجُوزُ عَلَيْهِمُ الأَغْرَاضُ إِلَّا الفَاسِدَةُ، وَالأَمْرَاضُ إِلَّا القَادِحَةُ،



وَالأَعْرَاضُ إِلَّا المُنَقِّصَةُ، وَالجُنُونُ وَالاحْتِلَامُ قَادِحَانَ فَيَمْتَنِعَانِ، بِخِلَافِ الإِغْمَاءِ وَالفَقْرِ، وَكَذَا العَمَى عِنْدَ الأَكْثَرِ، خِلَافاً لِلشَّيْخِ وَأَتْبَاعِهِ، وَالصَّمَمُ مَنْفِيٌّ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالعَاقِبَةُ مَأْمُونَةٌ عَلَيْهِمْ، مَعَ خَوْفِهِمْ مِنَ اللهِ وَخَشْيَتِهِمْ لَهُ.

❁ **التَّاسِعَةُ عَشَرَ**: النُّبُوَّةُ غَيْرُ مُكْتَسَبَةٍ[1]، فَلَا تُنَالُ بِالاجْتِهَادِ، خِلَافًا لِبَعْضِ القَدَرِيَّةِ. وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ القَوْلَ بِعَزْلِ الأَنْبِيَاءِ عَنِ الرِّسَالَةِ فِي الحَيَاةِ وَالمَمَاتِ بَاطِلٌ.

وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِ القَدَرِيَّةِ بِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ تَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ حَتَّى لَا يَبْقَى الخَلْقُ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ قَوْلٌ بَاطِلٌ رَاجِعٌ إِلَى القَوْلِ بِتَنَاسُخِ الأَرْوَاحِ، وَهُوَ كُفْرٌ صُرَاحٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

❁ **المُوَفَّى عِشْرُونَ**: لَا خِلَافَ أَنَّ ذَا القَرْنَيْنِ مُكِّنَ لَهُ فِي الأَرْضِ، وَأَنَّ لُقْمَانَ أُوتِيَ الحِكْمَةَ، وَأَنَّ الخَضِرَ أُوتِيَ عِلْمًا لَدُنِّيًا، وَأَنَّ مَرْيَمَ صِدِّيقَةٌ، وَاخْتُلِفَ فِي إِثْبَاتِ النُّبُوَّةِ لَهُمْ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُهَا، وَالتَّحْقِيقُ الوَقْفُ؛ لِعَدَمِ القَاطِعِ فِي الجَانِبَيْنِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عَدَدَ الأَنْبِيَاءِ مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالمُرْسَلِينَ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَة وَثَلَاثَة عَشَر أَوْ أَرْبَعَة عَشر أَوْ خَمْسَة عَشر[2]؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ خَبَرُ وَاحِدٍ لَا يُوجِبُ العِلْمَ وَالاعْتِقَادَ، فَوَجَبَ الإِيمَانُ بِهِمْ جُمْلَةً دُونَ تَعَرُّضٍ إِلَى عَدَدِهِمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قال الشرخ زرُّوق في تعليقه على صحيح البخاري، أول كتاب الأنبياء: النُّبُوَّة نِعْمَةٌ يَمُنُّ اللهُ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَلاَ يَبْلُغهَا أَحَدٌ بِعِلْمِهِ أَوْ كَسْبِهِ.

(٢) ينظر مثلا الحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ...

۞ الحَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ: الأَنْبِيَاءُ وَالمَلَائِكَةُ مَعْصُومُونَ، وَالأَوْلِيَاءُ مَحْفُوظُونَ. وَالمَعْصُومُ لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ أَلْبَتَّةَ، بِخِلَافِ المَحْفُوظِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وُقُوعُهُ فِيهِ. قَالَ «القُشَيْرِيُّ»: وَلَكِنَّهُ لَا يُصِرُّ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: لِأَنَّ الإِصْرَارَ فِسْقٌ، وَالفِسْقُ وَالوِلَايَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ.

وَحَقِيقَةُ الوَلِيِّ[1]: مَنْ تَوَلَّى اللهَ بِكُلِّهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصِيبٌ لِغَيْرِهِ، فَتَوَلَّاهُ اللهُ تَعَالَى بِكُلِّهِ فَلَمْ يَدَعْهُ لِغَيْرِهِ.

وَيُعْرَفُ بِقَطْعِ الآمَالِ عَنِ الخَلْقِ، وَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَجَرَيَانِ الكَرَامَةِ[2]، وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ غَيْرُ مَقْرُونٍ بِالتَّحَدِّي وَلَا جَارٍ بِالأَسْبَابِ، وَلَا

---

(١) التفتازاني: الوليُّ: هو العارف بالله، الصارف همته عما سواه، المواظب على الطاعات، المجتنب للمعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات. (المقاصد وشرحها، ج٥/ص٧٢ - ٧٣).

القسطلانيُّ: وَليٌّ فعيل بمعنى مفعول، وهو من يتولى الله سبحانه وتعالى أمرَهُ؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ولا يَكِلُه إلى نفسه لحظةً، بل يتولَّى الحقُّ رعايته، أو هو فعيل مبالغةً من الفاعل، وهو الذي يتولى عبادَة الله وطاعته، فعباداته تجري على التوالي من غير أن يتخللها عصيان. وكلا الوصفين واجبٌ حتى يكون الوليُّ وليًا بحسب قيامه بحقوق الله على الاستقصاء والاستبقاء ودوام حفظ الله إياه في السراء والضراء. ومن شرط الوليِّ أن يكون محفوظًا، كما أن من شرط النبيّ أن يكون معصومًا، فكل من كان للشرع عليه اعتراضٌ فهو مغرور مخادِعٌ. والمراد بكون الوليّ محفوظًا أن يحفظه الله من تماديه في الزلل والخطأ إن وقع فيهما، بأن يلهمه التوبة فيتوب منهما، وإلا فهما لا يقدحان في ولايته. (إرشاد الساري، ج٩/٢٨٩).

(٢) عرَّف الشيخ زرُّوق الكرامة في شرحه الخامس عشر على الحكم العطائية بقوله: الكرامةُ: أمْرٌ خارق للعادة غير مستند لأسباب ولا مقرون بالتحدي، يجريه الحق تعالى على من اختصه من عباده المطيعين، تَرْقِيَةً لهمَّتِهِ، أوْ إظهارًا لرُتْبَتِه، أو تَأْنِيسًا له من وَحْشَتِه، أو إعانَةً له على وَقْتِه، أو زيادةً له في معرفته، أو امتحانًا له في حالته. (مفتاح الإفادة، ص ٣٢٧).

مُفَارِقَةٍ لِلدِّيَانَةِ وَمَكَارِمِ الأَخْلَاقِ.

وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ المُعْتَزِلَةِ الكَرَامَاتِ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالوَاقِعِ بِالتَّوَاتُرِ عَنِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقِصَّةِ أَهْلِ الكَهْفِ وَغَيْرِهِمْ.

وَاخْتُلِفَ فِي وِلَايَةِ النَّبِيِّ وَنُبُوَّتِهِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ وَالصَّحِيحُ نُبُوَّتُهُ أَفْضَلُ(١).

وَالتَّكْلِيفُ لَا يَسْقُطُ بِوُصُولِ الحَقِيقَةِ إِجْمَاعًا، بَلْ يَتَأَكَّدُ.

وَالقَوْلُ بِأَنَّ الوَلِيَّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ كُفْرٌ(٢)، بَلْ نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ.

وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الوَلِيَّ يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ وَلِيٌّ.

قَالُوا: وَالخَوَارِقُ أَرْبَعَةٌ: مُعْجِزَةٌ لِلنَّبِيِّ، وَكَرَامَةٌ لِلْوَلِيِّ، وَمَعُونَةٌ لِسَائِرِ المُؤْمِنِينَ، وَمَكْرٌ وَاسْتِدْرَاجٌ لِأَهْلِ البِدَعِ، يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا التَّوْفِيقُ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقِ.

---

(١) **قال الشيخ البكي الكومي**: النبيُّ اجتمعت فيه الولاية والنبوّة، فأيهما أفضل نبُوَّتُه أمْ ولَايَتُه؟ اختُلف في ذلك، فمنهم من رجَّحَ النبوَّةَ لأنها واسطة بين الحقِّ والخَلق في قيام مصالحهم في الدارين، مع ما في ذلك من شرف مشاهدة الملَك وسماع خطاب الربِّ، ومنهم من رجَّحَ الثاني لِمَا في الولاية من معنى القرب والاختصاص الذي يكون في النبيِّ في غاية الكمال، بخلاف ولاية غير النبيِّ. فاعلم ذلك، ولا ينبغي إطلاق: النبوة أفضل أم الولاية؛ لِمَا في ذلك من الإيهام، بل لابد من تقييده بالإضافة كما قلناه، وقد نبّه على ذلك محققو أهل التصوف، فاعلمه. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢٤٠ - ٢٤١).

(٢) **قال الشيخ البكي الكومي**: اعلم أنّ أهل السُّنة والجماعة من الصوفي وغيره اتفقوا على أنّ الوَلِيَّ لا يبلغ درجةَ النبيِّ؛ لما اشتمل عليه النبيُّ من وصف الولاية والزيادة بخاصيَّة النبوَّة، وأنّ الولي وإن بلغ في معرفته أنهى مبلغٍ يكون للإنسان فلا يسقط بذلك التكليف عنه، وأن **من اعتقد إسقاط التكليف فهو كافر**. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢٤٠).

❁ **الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ**: أَثْبَتَ أَهْلُ السُّنَّةِ المَعَادَ الجِسْمَانِيَّ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ إِنْشَاءٌ ثَانٍ، أَوْ جَمْعُ أَجْزَاءٍ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الفَنَاءِ هَلْ هُوَ تَفْرِيقُ أَجْزَاءٍ أَوْ فَنَاؤُهَا بِالكُلِّيَّةِ؟

وَاخْتَلَفُوا فِي عَجْبِ الذَّنَبِ هَلْ يَفْنَى أَمْ لَا؟ قَوْلَانِ.

وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الفَلَاسِفَةِ المَعَادَ الجِسْمَانِيَّ، وَقَالُوا: هُوَ رُوحَانِيٌّ.

وَقَالَ جُمْهُورُ المُسْلِمِينَ: جِسْمَانِيٌّ فَقَطْ، وَكَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّهُ رُوحَانِيٌّ جِسْمَانِيٌّ، وَعَلَيْهِ «**الغَزَّالِيُّ**» وَ«**الحَلِيمِيُّ**» وَ«**الرَّاغِبُ**» وَ«**الدَّبُّوسِيُّ**»، وَ«**الكَعْبِيُّ**» مِنَ الصُّوفِيَّةِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ وَالطَّبَائِعِيَّةُ: لَا مَعَادَ أَصْلًا. وَتَوَقَّفَ «**جَالِينُوس**». وَالكُلُّ مِنْهُمْ بَاطِلٌ.

❁ **الثَّالِثَةُ وَالعِشْرُونَ**: الجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الآنَ، خِلَافًا لِجُمْهُورِ المُعْتَزِلَةِ.

قَالَ صَاحِبُ «**المَقَاصِدِ**»: وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي تَعْيِينِ مَكَانِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الجَنَّةَ فَوْقَ السَّمَاءِ وَتَحْتَ العَرْشِ تَشَبُّثًا بِقَوْلِهِ: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ - ١٥] وَقَوْلِهِ ﷺ: «**سَقْفُ الجَنَّةِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**»، وَالنَّارُ تَحْتَ الأَرْضِ، وَالحَقُّ تَفْوِيضُ ذَلِكَ إِلَى عِلْمِ العَلِيمِ الخَبِيرِ(١).

وَأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى بَقَائِهِمَا أَبَدًا، خِلَافًا لِلْجَهْمِيَّةِ.

وَالقَوْلُ بِأَنَّهُمَا مَعْنَوِيَّانِ كَمَا زَعَمَتِ البَاطِنِيَّةُ وَالفَلَاسِفَةُ بَاطِلٌ بِالكِتَابِ

(١) شرح المقاصد للتفتازاني (ج٢/ص٢٢٠)

وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ.

۞ **الرَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ**: الكَلَامُ فِي الإِمَامَةِ مِنَ الفِقْهِ، وَفِي التَّوْبَةِ[1] مِنَ التَّصوُّفِ، وَدُخُولُهُمَا فِي الأُصُولِ عَرَضَ لشَبَهِهِمَا بِالأُصُولِ، وَلِأَنَّهُمَا فِي خَاتِمَةِ سُورَةِ الأَنْعَامِ الَّتِي مِنْهَا جَمِيعُ الأُصُولِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

۞ **الخَامِسَةُ وَالعِشْرُونَ**: حَدِيثُ افْتِرَاقِ الأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ وَهِيَ مَا كَانَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ صَحِيحٌ.

وَتَفَاصِيلُهَا أَنَّ الفِرَقَ الإِسْلَامِيَّةَ ثَمَانِيَةٌ: المُعْتَزِلَةُ تَفْتَرِقُ عِشْرِينَ فِرْقَةً يُكَفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، الخَوَارِجُ عِشْرُونَ فِرْقَةً، المُرْجِئَةُ خَمْسٌ، النَّجَّارِيَّةُ ثَلَاثُ فِرَقٍ، الجَبْرِيَّةُ، المُشَبِّهَةُ، النَّاجِيَةُ: وَهِيَ مَا كَانَ عَلَيهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، فَهِيَ إِذًا مَا تَأَيَّدَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَضَايَا العَقْلِ المُسَلَّمَةِ بِهِمَا بِحَيْثُ لَا يَشُكُّ سَامِعٌ لَهَا أَنَّهَا مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ سَمَاعِهِ، وَقَدْ أَوْرَدَهَا الإِمَامُ عَلَى وَصْفِهَا فِي هَذَا الكِتَابِ فَلِذَلِكَ قَالَ فِي خَاتِمَتِهِ مَا نَصُّهُ: (**فَمَنِ اعْتَقَدَ جَمِيعَ ذَلِكَ مُوقِنًا بِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ وَعِصَابَةِ السُّنَّةِ، وَفَارَقَ رَهْطَ الضَّلَالِ وَحِزْبَ البِدْعَةِ**).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (**فَنَسْأَلُ اللهَ كَمَالَ اليَقِينِ وَالثَّبَاتَ فِي الدِّينِ لَنَا وَلِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**).

وَهَذَا دُعَاءٌ مُنَاسِبٌ لِمَا فُرِغَ مِنْهُ مِنَ العَقِيدَةِ المُبَارَكَةِ، وَكَلَامُهُ بَعْدَهُ فِي

---

(١) وقد أفرد الشيخ زرُّوق للتوبة كتابا مستقلا سماه: «إعانة المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين»، وتكلم في تفاصيلها بما لا يوجد مجموعا في غيره من الكتب. وقد يسّر الله تعالى العناية به ونشره بدار الإمام ابن عرفة ـ تونس.



دَرَجَاتِ الاعْتِقَادِ مِنْ وُجُوهِ تَعْلِيمِ اليَقِينِ، وَأَمْرُهُ وَاضِحٌ، فَلْنَقْتَصِرْ دُونَهُ، وَبِاللهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

كَمُلَ كِتَابُ «اغْتِنَام الفَوَائِدِ فِي شَرْحِ قَوَاعِدِ العَقَائِدِ»، وَكَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عُرِفَ بِـ«زَرُّوقٍ»، لَطَفَ اللهُ بِهِ، أَوَائِلَ شَهْرِ رَجَبٍ الفَرْدِ الحَرَامِ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، عَرَّفَنَا اللهُ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهُ بِفَضْلِهِ.

** ** **

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

❊❊ ❊❊ ❊❊